عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية
(١٩٨٠م – ٢٠٠٥م)

إعـــــــــداد

دانـــــــا خليـــل اسماعيـــــل صوبـــر

المشرف

الأستاذ الدكتور سعـــد أبوديـــــة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب ، ٢٠٠٦م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنيـــــــــة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/ الاطروحة(عملية صناعة القرار فـي السياسـة الخارجيـة الأردنية (١٩٨٠-٢٠٠٥) . وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ .

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــع
الاستاذ الدكتور سعد سالم ابو دية ، مشرفا أستاذ العلاقات الدولية- العلوم السياسة	.....
الدكتور محمد حمدان المصالحة ، عضوا أستاذ مشارك العلاقات الدولية -العلوم السياسة	.....
الدكتور عمر حمدان الحضرمي ، عضوا استاذ مساعد العلاقات الدولية -العلوم السياسية	.....
الدكتور محمود علي جمعة ، عضوا استاذ العلوم السياسية (جامعة العلوم التطبيقية)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾

صدق الله العظيم

بعد التوجه لله سبحانه وتعالى جلت قدرته لفضله ونعمته التي أنعمها علي أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدَيّ أطال الله بعمرهما ، لما أحاطاني به من رعاية وإهتمام بالغين ، مما كان له الأثر الكبير في نفسي فلهما مني جزيل الشكر والعرفان وعظيم الإحترام والتقدير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

يسرني وقد اعانني الله جلت قدرته على انجاز دراستي أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل سعد أبودية ، الذي لم يتوان حفظه الله عن تقديم يد العون والمساعدة ، وكانت لتوجيهاته القيمة الأثر البالغ في إنجاز هذه الدراسة.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية محمد المصالحة ، والدكتور عمر الحضرمي ، والدكتور محمود علي ، على تفضلهم بإبداء الكثير من الملاحظات التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذه الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	١
مشكلة الدراسة وأهميتها	٢
هدف الدراسة	٣
فرضية وتساؤلات الدراسة	٤
منهجية الدراسة	٥
الدراسات السابقة	٦
الفصل الأول :- السياسة الخارجية (مدخل نظري)	٨
المبحث الأول :- الإطار النظري للسياسة الخارجية ولعملية صنع القرار	٩
المبحث الثاني :- أدوات وأبعاد وأهداف السياسة الخارجية	١٦
المبحث الثالث :- مناهج صنع القرار في السياسة الخارجية	٢٤
الفصل الثاني :- متغيرات البيئة العملية الداخلية للسياسة الخارجية الأردنية ...	٢٩
المبحث الأول :- العامل الجغرافي	٣١
المبحث الثاني :- العامل الإقتصادي	٣٣
المبحث الثالث :- العامل السكاني	٣٨
المبحث الرابع :- العامل العسكري	٤١
المبحث الخامس :- عامل النظام السياسي (دينامية الحياة السياسية)	٤٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :- متغيرات البيئة العملية الخارجية للسياسة الخارجية الأردنية .	٥٤
المبحث الأول :- النظام الإقليمي العربي	٥٦
المبحث الثاني :- النظام الدولي	٨١
الفصل الرابع :- البيئة النفسية لصنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ...	٩١
المبحث الأول :- المتغيرات القيادية المؤثرة في صانع القرار	٩٢
المبحث الثاني :- أبعاد البيئة النفسية	٩٦
المبحث الثالث :- البيئة النفسية لصانع القرار في الأردن	٩٩
الفصل الخامس :- صنع السياسة الخارجية الأردنية	١٠٥
المبحث الأول :- هيكل صنع القرار	١٠٦
المبحث الثاني :- أهداف السياسة الخارجية الأردنية	١١٧
المبحث الثالث :- أدوات السياسة الخارجية الأردنية	١٢٥
الفصل السادس :- القرارات الإستراتيجية	١٢٧
المبحث الأول :- القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج الثانية	١٢٨
المبحث الثاني :- القرار السياسي الخارجي الأردني نحو التسوية السلمية مع اسرائيل	١٤٤
الخاتمة	١٥٧
المراجع	١٦٠
الملخص باللغة الإنجليزية	١٧٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية

إعداد

دانا خليل إسماعيل صوبر

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

ملخص

تناولت هذه الدارسة عملية صناعة القرار في سياسة الأردن الخارجية خلال فترة ربع قرن امتدت من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٥ والتي شهدت العديد من التغيرات في السياسة الإقليمية والدولية وتناولت مرحلة من أخطر المراحل التي عاشها الأردن. وركزت الدراسة على شخصيتين قياديتين في الأردن وهما الملك الحسين بن طلال، والملك عبد الله الثاني بن الحسين، فتطرقت الدراسة للبيئة النفسية لصانع القرار السياسي الأردني من خلال إلقاء الضوء على تطورات السياسة الخارجية الأردنية طوال فترة الدراسة (١٩٨٠– ٢٠٠٥) والتي تناولت جانباً من عهد الملك الحسين وعهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

وتوصلت الدراسة إلى أن صانع القرار السياسي الأردني يتأثر بظروف البيئة العملية الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، كما يتأثر بالبيئة العملية الداخلية. إلا أن عناصر البيئة الخارجية هي الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية الأردنية وأنها الأهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمـــة

في ظل هذا العالم المتغير والمتطور أضحى موضوع السياسة الخارجية للدولة متصدراً قائمة أولوياتها وأجندتها السياسية ، باعتبارها محصلة لحركة سياستها ، ولإرتباطها بمسألة تحقيق أهدافها العليا التي تتمركز حول ضمان الأمن القومي باعتبارها عنصراً أساسياً للسياسة العامة للدولة. ويرتبط بالسياسة الخارجية دور صانع القرار في السياسة الخارجية لدولته ، إذ تعدُّ عملية صنع القرار من أهم مكونات السياسة الخارجية ، باعتبار القرارات الصادرة عن عملية صنع القرار تحديداً لمضمون وأبعاد ومكونات السياسة الخارجية ، ويبرز هنا دور البيئة الداخلية التي ينطلق منها صانع القرار ، والتي بدورها قد تكون داعمة أو مقيدة لهامش حركة صانع القرار وتوجهات السياسة الخارجية. ويبرز أيضاً دور البيئة الخارجية ببعديها الاقليمي والدولي ، والتي من شأنها أن تترك تأثيرات مختلفة على حركة صانع القرار السياسي الخارجي.

وبالنسبة للأردن قامت السياسة الخارجية الأردنية بدورٍ كبيرٍ في اضفاء مكانة ساهمت في تدعيم الاستقلال السياسي ، وتحقيق الاستقرار السياسي على الصعيدين الاقليمي والدولي. وشكلت السياسة الخارجية للأردن نموذجاً من النماذج القليلة في العالم التي تتضمن ثباتاً في استراتيجيات التعامل الخارجي رغم المتغيرات الكثيرة التي مرت بها الدولة. واستطاعت السياسة الخارجية الأردنية وعبر قرابة الستين عاماً أن ترسخ دعائم الثوابت السياسية للدولة الأردنية في علاقاتها الدولية سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي.

ورغم انتقال الأردن بين أربعة عهود ملكية منذ استقلاله ، وهي عهد الملك عبدالله الأول الذي شهد استقلال البلاد عام ١٩٤٦ ، وانتهى باغتياله عام ١٩٥١ ، وعهد الملك طلال بن عبدالله الذي استمر قرابة عام قبل انتقال المُلك إلى المَلك الحسين بن طلال عام ١٩٥٣ والذي انتهى بوفاته عام ١٩٩٩ ، والعهد الحالي للملك عبدالله الثاني منذ عام ١٩٩٩. إلا أن هذا الانتقال لم يشهد تغيراً ملموساً في توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضايا المختلفة التي شهدتها المملكة والتي استمرت بأداء دور متوازن يستند على المبادأة في التعامل مع متغيرات البيئة الاقليمية والدولية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة وأهميتها :-

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولتها توضيح المواقف الاستراتيجية خلال عهدي الملك الحسين والملك عبدالله الثاني بن الحسين خلال فترة ربع قرن من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٥ ، والتي شهدت العديد من التغيرات في السياسة الإقليمية والدولية ببروز وضعية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بتزعم العالم ، وأفول نجم الاتحاد السوفيتي ، وانهيار النظام الاقليمي العربي الذي بدأ بأزمة الخليج ١٩٩٠ ، فكانت بداية الانهيار الحقيقي لهذا النظام ، ولقد ترتب على ذلك اعباء جمة لم تكن في الحسبان ، وهذا سوف نتبينه في هذه الدراسة.

وهذا ما يعطي الدراسة المزيد من الأهمية لكونها تتناول مرحلة من أخطر المراحل التي عاشها الأردن ، والتي من أهمها الحرب العراقية – الايرانية ، والاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، والتسوية السلمية بين الدول العربية واسرائيل، وما ترتب عليها من زيادة محاور الخلاف العربي ، وزاد الموقف سوءاً بإندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ ، وانهيار المفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل ، وكذلك أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة ، والحرب على الارهاب التي تصدرت أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، والحرب على العراق.

كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية التغيرات الاستراتيجية في المنطقة خلال هذه الأحداث في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، الذي تولى الحكم عام ١٩٩٩ وسط ظروف دولية واقليمية واقتصادية صعبة جداً تركز عليها هذه الدراسة.

إذ إن هذه الدراسة تركز على مدى تأثير عوامل البيئة الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) والنفسية على السلوك السياسي لصانع القرار الأردني من خلال تناول قرارين من قرارات الأردن الاستراتيجية ، وهما :- الموقف الأردني تجاه أزمة الخليج الثانية ، والموقف الأردني تجاه التسوية السلمية مع اسرائيل. بالإضافة إلى تركيز الدراسة على البيئة النفسية لصانع القرار الأردني في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٥ ، وتأتي أهمية الدراسة من كونها تناولت هذه المسألة في الفترة المذكورة باعتبارها من الفترات المهمة في السياسة الخارجية الأردنية.

وسوف يلاحظ القارئ أن الدراسة تركز على شخصيتين قياديتين في الأردن وهما الملك الحسين بن طلال ، والملك عبدالله الثاني بن الحسين.

و تغطي هذه الدراسة فترة تسعة عشر عاماً من عهد الملك الحسين ، ولا شك أنها سوف تتطرق للبيئة النفسية له كقائد سياسي ، وفي الوقت نفسه ستتطرق للبيئة النفسية للملك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدالله الثاني بن الحسين. وبناءً على ذلك فإن الدراسة ستبين هذه الفروق بين البيئتين النفسيتين للقائدين السياسية إذا كانت موجودة.

هدف الدراسة :-

تركز الدراسة على التطورات التي طرأت على البيئة الداخلية والخارجية بإطاريها (الإقليمي والدولي). بالإضافة إلى تركيزها على البيئة النفسية لصانع القرار السياسي الأردني ، وذلك من خلال القاء الضوء على تطورات السياسة الخارجية الأردنية طوال فترة الدراسة (١٩٨٠-٢٠٠٥) والتي تناولت جانباً من عهد الملك الحسين وعهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، وتضمنت هذه الفترة العديد من الأحداث السياسية الاقليمية والدولية التي تطلبت من صانع القرار السياسي الأردني التعامل معها بما يتلاءم وثوابت السياسة الخارجية الأردنية. كما تقدم الدراسة الأمثلة العملية لقرارات الأردن الاستراتيجية ومواقفه تجاه بعض الأحداث الاقليمية والدولية.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو أنها ستتناول المواضيع السابقة في إطار منهج علمي سبق لعدة باحثين أن تناولوه ، وحللوا السياسات الخارجية في ضوئه وهم :

١- مايكل بريخر في تحليل السياسة الخارجية الاسرائيلية في كتابه

M. Brecher, The Foreign Policy System of Israel : Setting, Images, Process (New Haven, Conn., Yale University Press 1972).

٢- دراسة عضيد داويشا عن سياسة مصر الخارجية في عهدي الرئيسين السادات وعبدالناصر في كتابه :

Adeed Dawisha, Egypt in the Arab World : The Elements of Foreign policy (London : Macmillan : NewYork : Halsted press, 1976).

٣- دراسة سعد ابودية ، الذي ركز على فترة امتدت من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٨٢ في كتابين : عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية). وفي كتابه اثر البيئة النفسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية (عمان : المنظمة العربية للعلوم الادارية).

وسوف تركز هذه الدراسة على الفترة التي لم تركز عليها دراسة سعد ابودية وتمتد من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٥ وهي فترة ربع قرن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضية وتساؤلات الدراسة :-

سوف تركز هذه الدراسة على فرضية ان صانع القرار السياسي الأردني يتأثر بظروف البيئة العملية الخارجية بشقيها الاقليمي والدولي. كما يتأثر بالبيئة العملية الداخلية ايضاً وهي المتغيرات الخاصة بالسكان والرأي العام والاقتصاد. وتنطلق فرضية الدراسة من أن صانع القرار يتأثر بالبيئة العملية الخارجية اكثر مما يتأثر بأي متغير أخر.

وسوف تنطلق الدراسة من هذه الفرضية لتبين حجم هذا التأثير على صنع القرار السياسي ، ومقدار تعارض هذا التأثير مع البيئة النفسية لصانع القرار ، فقد تتعارض عقائد صانع القرار مع ضغط البيئة العملية الخارجية أو تتوافق معها وهذا ما سوف تصل إليه الدراسة.

وفي ضوء ذلك سوف تبين الدراسة ما يلي :

١- أهداف السياسة الخارجية الأردنية ، وكيفية تحقيقها في ضوء متغيرات البيئة العملية والنفسية.

٢- العملية السياسية : سوف تبين الدراسة فيما إذا كانت هناك أية تعقيدات في الهيكل أو البنيان السياسي وتأثير ذلك على صناعة القرار ، أو العكس بمعنى الاشارة إلى عدم وجود أية تعقيدات في الهيكل والبنيان السياسي.

وفي الوقت نفسه سوف تبين الدراسة العوامل المؤثرة على ثبات السياسة الخارجية الأردنية وسط هذه المتغيرات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة :-

سوف تكون المنهجية هي نفس المنهجية التي اختارها الباحثون السابقو الذكر في الدراسات السابقة. إذ إن السياسة الخارجية الأردنية سوف يتم تحليلها في ضوء المنهج الذي اتبعه مايكل بريخر ، ومن سار على نفس النهج التحليلي على النحو الآتي :

توضيح أثر كل متغير من متغيرات البيئة العملية على السياسة الخارجية ، سواء كان هذا المتغير ضابطاً (Constraint) ام مقوماً (Capability). وهناك عدة متغيرات في هذا الإطار (تكتفي الباحثة بتعدادها الآن وتشرحها لاحقاً) وهي : ١- إطار البيئة العملية الخارجية (External Environment) المتمثل في النظام الدولي والنظام الاقليمي العربي.

٢- البيئة العملية الداخلية (Internal Environment) وتشمل المتغيرات التالية :-

- العامل الجغرافي.
- العامل الاقتصادي.
- العامل السكاني.
- العامل العسكري.
- عامل النظام السياسي.

٣- البيئة النفسية : وسوف تبين الدراسة عقائد صانع القرار الأردني في ضوء تحليل مضمون أفكاره ، وسوف تبين إرتباط هذه الأفكار بعقائد صانع القرار ، و ستبين أيضاً تأثير ذلك أو عدم تأثيره على صانع القرار الأردني في ضوء مناهج صنع القرار ، حيث تتم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال المناهج التالية :

١) **منهج صنع القرار** :- إذ تتم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال النماذج التالية :-

أ- **النموذج التحليلي** :- يفترض هذا النموذج أن عملية صنع القرار تتم على أساس حصر البدائل المتاحة أمام صانع القرار واختيار البديل الذي يعظم المنافع.

ب- **النموذج المعرفي** :- يفترض هذا النموذج أن عملية صنع القرار هي عملية يتمسك بها صانع القرار بعقائده ، بحيث يسقط صانع القرار عقائده الذاتية على عملية صنع القرار ، فيقيم البدائل التي تلائم معتقداته وعقائده ، ويعمل على اسقاط البدائل الاخرى من اعتباره.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- **النموذج التنظيمي** :- تقوم افتراضات هذا النموذج على أساس أن عملية صنع القرار السياسي الخارجي تتم بشكل آلي و بطريقة مبرمجة على ضوء برنامج تدرب عليه صانع القرار السياسي سلفاً.ويستند هذا النموذج على رؤية معينة للعقل الإنساني و تفاعله مع البيئة وقدرته على اتخاذ قرارات سريعة ومعقدة في فترة محدودة دون القيام بعمليات حصر شامل للبدائل و النتائج المترتبة على ذلك.

٢) **منهج النظم** :- ينطلق هذا المنهج في دراسته السياسة الخارجية من تناول بيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية ، بدءاً بالمدخلات (Inputs) التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية تحويلية تنتهي بالمخرجات (Outputs) ، وانتهاءً بربط طرفي المعادلة (المدخلات والمخرجات) بعملية جديدة تسمى التغذية الإسترجاعية (Feedbac) .

وسوف تحلل الباحثة الضوابط والمقومات على صانع القرار السياسي سواء أكانت من البيئة العملية الخارجية ، أو البيئة العملية الداخلية ، أو من البيئة النفسية. علماً بأن الإفتراض الذي وضعته الباحثة يرتكز على أن البيئة العملية الخارجية هي أقوى المقومات أو الضوابط على صناعة القرار السياسي في الأردن خلال فترة الدراسة.ولا بد في تحليل عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية أن تعطي الباحثة فكرة عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، وكيف يصنع القرار السياسي.أشار الباحث "بريخر" أن عملية صنع القرار السياسي في سياسة اسرائيل الخارجية تخضع للمنهج التحليلي في صنع القرارو حساب الأرباح و تفادي الخسائر ، وتطرق الباحثون الآخرون للناحية نفسها. ولذلك فإن الباحثة سوف تستعرض مناهج عملية صنع القرار ، وتحديد نوعية النموذج أو المنهج المستخدم في صناعة القرار في سياسة الأردن الخارجية عند صانع القرار في أعلى قمة الهرم السلطوي.

<u>الدراسات السابقة :-</u>

هناك عدة دراسات أشارت إليها الباحثة سابقاًولكن هذه الدراسة سوف تغطي فترة لم تتناولها أقلام الدارسين.

ومن أبرز الدراسات التي رأت الباحثة القاء الضوء عليها :-

١) دراسة سعد ابودية (١٩٩٠) ، بعنوان (عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية). وهدفت هذه الدراسة إلى بيان شكل هيكل صنع القرار الأردني. كما حاولت الدراسة توضيح أثر الإدراك في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني. وتناولت هذه الدراسة أربعة قرارات رئيسية هي :- قرار رفض الدخول في حلف بغداد عام ١٩٥٦،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقرار الاتحاد العربي مع العراق عام ١٩٥٨ ، وقرار التحالف مع مصر عام ١٩٦٧ ، وقرار المواجهة من المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠.

٢) دراسة ريان كيرتس (Curtis 2004) بعنوان (Jordan First : Jordan's Inter-Arab Relations and Foreign Policy Under King AbdallahII) وقد أشارت هذه الدراسة إلى أنه ومنذ تولي الملك عبدالله الثاني بن الحسين الحكم عام ١٩٩٩ ، عمل على تقوية روابط الأردن بالقوة العظمى (الولايات المتحدة) ، والاتحاد الاوروبي ، وتعزيز علاقات المملكة بالمنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

٣) دراسة سهم عناد النوايسة (٢٠٠١) بعنوان (القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٧٠ – ١٩٩٩). وقد تناولت هذه الدراسة أثر العوامل الاقليمية والدولية على القرار السياسي الخارجي الأردني. وركزت الدراسة على أربعة قرارات رئيسية وهي :- قرار فك الارتباط بين الضفتين عام ١٩٨٨ ، وقرار الأردن اتجاه أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، وقرار التوجه نحو التسوية السلمية مع اسرائيل عام ١٩٩٤، وقرار تعيين الملك عبدالله الثاني بن الحسين ولياً للعهد عام ١٩٩٩.

٤) دراسة سعد ابودية (١٩٨٣) بعنوان (أثر البيئة النفسية في عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية). حيث تناولت الدراسة أبعاد ومكونات البيئة النفسية من الناحية النظرية ، والبيئة النفسية لصانع القرار في الأردن في مرحلة الستينيات والسبعينيات من خلال تحليل عقائد صانع القرار الأردني السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

السياسة الخارجية (مدخل نظري)

تحتل السياسة الخارجية موقعاً مركزياً متميزاً في السياسة العامة للوحدات الدولية ، إذ تعدُّ أداة لتحقيق أهداف الدولة ، واتخاذ القرارات المتعلقة بوجود الدولة الذاتي والمتعلقة بأمنها القومي. وتعدُّ السياسة الخارجية مرآة تعكس أهداف الدولة ومصالحها.

وتعتبر السياسة الخارجية أهم موضوع في علم السياسة ، وللسياسة أدوات منها الدبلوماسية والحرب ، وبها تتحقق الأهداف العامة للدولة. وترتبط بالسياسة الخارجية كل مواضيع علم السياسة سواء أكانت نظم سياسية أو جماعات ضغط أو أحزاب.

لا يمكننا الوقوف على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية دون التعمق في الإطار النظري للسياسة الخارجية. لذا سنتناول في هذا الفصل موضوع السياسة الخارجية على النحو التالي :-

المبحث الأول :- الإطار النظري للسياسة الخارجية ولعملية صنع القرار.

المبحث الثاني :- أدوات السياسة الخارجية وأبعادها وأهدافها.

المبحث الثالث :- مناهج صنع القرار في السياسة الخارجية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية ولعملية صنع القرار السياسي الخارجي

أولاً : ماهية السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي الخارجي.

يقتضي الحديث عن عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية البحث في المعنى الدقيق للسياسة الخارجية ، وليس هناك اتفاق واضح حول تعريف مفهوم السياسة الخارجيةحيث أورد كثير من الباحثين عدة تعريفات للسياسة الخارجية ،ومنها تعريف الاستاذين "فيرنس" و"سنايدر" بأنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد ، أوكلاهما ، ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو حدث معين. وعرّفها "تشارلز هيرمان" بأنها مجموعة السلوكيات اليومية المحددة لصانعي القرار الرسميين ، فتتكون السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية. أما "جيمس روزناو" فيعرف السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع الوطني بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا[١]. فالسياسة الخارجية منهج عمل للتعامل مع حدث معين في الشؤون الدولية ، وهي السلوك الرسمي لصانع القرار السياسي في الحكومة.

ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها : مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الإنطلاق نحو تحقيق الأهداف الأخرى[٢].

السياسة الخارجية إذن هي نتاج عملية صنع القرار الخارجي التي تقوم بها القيادات السياسية في الدولة ، أما عملية صنع القرار الخارجي فهي العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات السياسيّة والمادية إلى مخرجات[٣]. وتعرف أيضاً بأنها التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر باعتباره الأكثر قدرة على حل المشكلات القائمة[٤].

أما القرار فهو مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع ، ويتم في عملية اتخاذ القرار الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة والتي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها ، وفي السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدداً بل ربما لا تتوافر البدائل.

---

[١] سليم ، محمد السيد ، (١٩٨٩). تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة الأولى ، (القاهرة :- مكتبة النهضة المصرية) ، ص ص ١٤ ، ١٥.
[٢] الهزايمة ، محمد عوض ، (١٩٩٧). السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، (عمان :- مركز البشر) ، ص ٢٣.
[٣] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩). السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان ابريل ١٩٩٨ ، (عمان :- دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع) ، ص ٤٣.
[٤] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، (١٩٩١). السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، بغداد ، (جامعة بغداد) ، ص ١٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير "سنايدر" إلى أن الدولة تتحدّد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة ، وإن سلوك الدولة هو سلوك من يعمل باسمها[١]. أما صانع القرار السياسي الخارجي فهو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية[٢].

يبرز في عملية صنع القرار السياسي الخارجي دور البيئة العملية الداخلية والخارجية (Operational Enviroment) ، بحيث يشكل النظام دائرة تبدأ بالمدخلات (Inputs) لتنتهي بالمخرجات (Outputs) من خلال تفاعل المدخلات مع النظام. تشمل المدخلات البيئتين الداخلية والخارجية، وتعرف البيئة الداخلية بأنها العناصر البشرية وغير البشرية التي توجد داخل المجتمع وخارج إطار النظام السياسي. أما البيئة الخارجية فهي العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج إطار سيادة الدولة ، وتشمل البيئة الخارجية إطارين (إقليمي ودولي)[٣].

تشمل البيئة الخارجية العوامل والظروف التي تتجاوز الحدود الإقليمية ، ويدخل ضمنها الأفعال وردود الأفعال التي تظهرها الدول من خلال (صناع قراراتها). وترتبط كل من البيئتين الداخلية والخارجية بعلاقات عديدة ، فإضافة إلى التفاعلات التي تحدث على الصعيد الرسمي بين المحتمعات هناك العديد من التفاعلات غير الرسمية التي تتعدد أبعادها ومجالاتها بحيث تصطبغ بطابع خاص خارج عن إطار التصرفات الرسمية للدول[٤].

ولا بد من الإشارة إلى أنه كلما زادت الضغوطات المفروضة من البيئة الخارجية قلت فرص الاختيار أمام صانع القرار[٥].

يميز الدكتور محمد السيد سليم بين البيئة العملية (Operational Enviroment) والبيئة النفسية (Psychological Enviroment) ، فيصف البيئة العملية بأنها المحيط الفعلي لعملية صنع السياسة الخارجية مستقلاً عن فهم صانع القرار السياسي الخارجي له. أما البيئة النفسية فهي إدراكات وعقائد وتصورات صانع القرار السياسي الخارجي للبيئة العملية ، إذ يرجع تأثير البيئة العملية من خلال تأثيرها غير المباشر على البيئة النفسية لصانع القرار السياسي الخارجي[٦].

---

[١] دورثي ، جيمس وبالستغراف ، روبرت ، (١٩٨٥). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ط١ ، (الكويت :- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)) ، ص ص ٣٠٥، ٣٠٨.

[٢] مكريدس ، روي ، وتومسون ، كيث ، (١٩٦٦). مناهج السياسة الخارجية ومعضلاتها في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ، ترجمة : حسن مصعب ، ط١ ، (بيروت : دار الكتاب العربي) ، ص ٤٤.

[٣] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ص ١٣-١٦.

[٤] مقلد ، إسماعيل صبري ، (١٩٨٢). نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة ، (ط١ الكويت :- جامعة الكويت) ، ص ١٨٦-١٨٨.

[٥] المرجع السابق ، ص ١٥٠.

[٦] سليم ، محمد السيد (١٩٩٢) ، "التحليل العلمي للسياسة الخارجية" ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣٩، كانون الثاني ، ص ١٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعرّف وحدات السياسة الخارجية بأنها الوحدات القادرة على صياغة برامج عمل قادرة على التأثير على العلاقات الدولية في إطار تنظيمي معين ، وفي السابق كانت الدول هي الوحدات الأساسية للسياسة الخارجية ، أما الآن فقد اتسع المفهوم ليشمل الدول ، والتنظيمات الدولية ، وحركات التحرر الوطني وغيرها من الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية[١] . فتشمل الوحدات السياسية الخارجية الوحدات السياسية الدولية وغير الدولية داخل النظام السياسي الدولي لتتفاعل في الإطار الإقليمي والعالمي انطلاقاً من سياسات خارجية خاصة بتلك الوحدات[٢].

ثانياً :- المراحل السابقة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

ينجم عن تفاعل متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية تكوين موقف (حافز) بين أطراف السياسة الدولية يستدعي الرد عليه ، فيقوم صانع القرار بتحديد الموقف وتحليله ، ويسعى إلى الكشف عن البدائل وتقييمها ومقارنتها. وإدراك صانع القرار للموقف يعتمد على تكوينه الشخصي ومعتقداته وقيمه ومرونته في فهم المتغيرات ، وبالتالي يرتبط تصرف الدولة بكيفية فهم صانع القرار للمواقف التي يعتبر لاعباً فيها. تتم عملية إدراك الموقف بالحواس ، ويعرف الإدراك بأنه: (الصورة التي تتكون في ذهن قائد الحركة بغض النظر عن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضع التعامل). وهنا تبرز أهمية الإدراك السليم للموقف ، خاصة أن عملية الإدراك عملية تراكمية مستمرة تتأثر بالتكوين العقائدي والشخصي لصانع القرار وحده ، أما "جوزيف فرانكيل" فيرى ضرورة أخذ البيئة الموضوعية في عين الاعتبار[٣].

تقوم أجهزة صنع القرار في الدولة بتجميع الوقائع والمعلومات ، وتأتي هذه المعلومات من البيئتين الداخلية والخارجية ، ويتم نقل المعلومات بين مستويات اتخاذ القرار ، فيتم تفسيرها، وتلعب عقائد صانع القرار دوراً هاماً في هذه المرحلة[٤].

عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية هدَفية بحيث يسعى صانع القرار إلى تحقيق أهداف معينة من خلال وسائل يعمد من خلالها إلى تحقيق هذه الأهداف ، وهنا تبرز أهمية توضيح الأهداف ، وتحديد الامكانات والاحتياطات اللازمة لتحقيقها ومقارنتها ، وأخيراً تقييم إمكانية تحقيق الأهداف على ضوء هذه الاحتياجات والإمكانات باعتبارها تعبيراً عن المصالح

---

[١] المرجع السابق ، ص ١٣٥.
[٢] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٦١.
[٣] الحديثي ، هاني ،(١٩٨٢). في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، (بغداد :- دار الرشيد) ، ص ص ٦٣- ٦٩.
[٤] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢). مرجع سابق ، ص ص ٣٤٨- ٣٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية لدولة صانع القرار السياسي[١] . والأهداف في النهاية هي التطلعات التي تتبناها الحكومات بغرض التأثير على البيئة الخارجية[٢].

بعد تحديد الهدف تبدأ مرحلة تحديد البدائل ، فيستعرض صانع القرار البدائل المتاحة ويختار البديل الأفضل ، في هذه المرحلة يمكن أن يواجه صانع القرار صعوبة في الحصول على المعلومات أو عدم دقتها ، ويمكن أن تتعدد المتغيرات المؤثرة في إتخاذ القرار وبالتالي يصعب حصرها وتحليلها فينجم عن ذلك تداخل أبعاد الموقف ومتغيراته[٣].

قد تؤثر المتغيرات الخارجية والداخلية على عملية الاختيار بين البدائل ، ولا بد من الاشارة إلى دور العامل الزمني في التأثير على عملية صنع القرار وفي التأثير على إدراك صانع القرار للموقف. وهنا يبرز دور عقائد وشخصية صانع القرار وحنكته وقدراته على التحليل والاستنتاج واختيار القرارات الرشيدة[٤] ، فقد تتضارب الميول لدى صانع القرار بحيث يتعرض لتنازعات داخلية عند اتخاذ القرار تنجم من الضغوطات المختلفة التي قد يتعرض لها أو قد تنجم من البناء السيكولوجي النفسي لصانع القرار[٥].

إن توافر البدائل يساهم في ايجاد المرونة في السياسة الخارجية ، ويساعد في التكيف مع نتائج الأخطاء ، ففي حالة فشل مسار معين نتيجة اختيار بديل معين يمكن اتباع مسار بديل دون الحاجة إلى اللجوء إلى عملية صنع القرار الكاملة مرة أخرى. وقد يترتب على الافتقار إلى البدائل إرغام الأطراف الأخرى للدولة المعنية على الأخذ بمسار معين على نحو يصب في صالح هذه الأطراف. وفي النهاية يجب اختيار البديل الذي يترتب عليه أعلى المكاسب والمنافع وأقل الخسائر[٦].

وتتأثر البيئة العملية والنفسية بدرجة متفاوته بالمتغيرات الموجودة بالمجتمع والتي سبقت الإشارة إليها ، كما تتأثر بعوامل أخرى مثل [٧] :-

١- المعلومات : تشكل المعلومات أساساً لصانع القرار السياسي لإتخاذ قراره ، وفي كافة دول العالم هناك نهج معين تصل فيه المعلومات لصانع القرار السياسي ، وعلى ذلك الأساس يتخذ القرار.

---

[١] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ٧٨.
[٢] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣.
[٣] دورثي ، جيمس وبالستغراف ، روبرت ، مرجع سابق ، ص ٣١٠.
[٤] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ ، ٨٧.
[٥] دورثي ، جيمس وبالستغراف ، روبرت ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣.
[٦] السعيد ، عبد العزيز وليرتشي الإبن ، تشارلز وليرتشي الثالث ، تشارلز ، (١٩٩٩) ، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل : عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي :- دراسة ، (دمشق : اتحاد كتاب العرب) ، ص ص ٧٢،٧٣.
[٧] المرجع السابق ، ص ص ٧٥،٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المنهج التحليلي يتطلب الأمر جمع معلومات كي يختار صانع القرار الخيار من عدة خيارات موجودة أمامه. ويصل إلى صانع القرار السياسي يومياً آلاف المعلومات. ووصف "جوزيف فرانكل" بأن موقف صانع القرار في أعلى قمة الهرم يجعله بعيداً عن المعلومات التفصيلية التي تساعده في إتخاذ قرار أدق ، لا بل أنه أسير للمستشارين والاجراءات الطويلة داخل الهرم الوظيفي الذي يترأسه. فمثلاً من (١٣٠٠) برقية تصل إلى البيت الأبيض يقرأ الرئيس الأميريكي عشرين منها فقط ، أي ٢% من مجموع البرقيات[١].

وقد يؤدي حجب المعلومات عن صانع القرار إلى كارثة. وانتبه الرئيس الأميركي الراحل (جون كندي) إلى ذلك ، وحرص على جمع المعلومات ، وعلق أهمية كبيرة عليها لإتخاذ القرار[٢].

٢- شخصية صانع القرار السياسي : قد يكون صانع القرار متمرساً. فمثلاً الملك الحسين تمرس في الحكم لفترة أطول من فترة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، ولا شك في أن التمرس له أثرٌ في تكييف المعلومات والتعامل معها. وقد أشارت (مارغريت هيرمان) في أن التمرس له أثره في المرونة وتكييف المعلومات[٣].

وبالنسبة للملك الحسين فقد ساهم قربه من جده قبل إستلام الحكم في هذا التمرس الذي احتاجه الملك في بداية الخمسينيات. وقد يكيف الملك المعلومات حسب قربها أو بعدها من أفكاره السياسية ، فيرفض بعض المعلومات التي لا تتلائم مع معتقداته السياسية.

٣- محدودية الوقت المتاح لإتخاذ القرار.

٤- درجة تأثر صانع القرار بالتقليد السائد والصورة الذاتية لمجتمع ما وهذا ما يُعرف "بالاسلوب القومي أو الوطني" ، فيؤثر هذا الاسلوب من خلال اتخاذ صانع القرار لقراراته بطرق فريدة من نوعها وذات طابع خاص.

٥- الإلتزامات والسوابق التي يجب أن يعمل صانع القرار على ضوئها وعلى أساسها ، باعتبار أن صانع القرار في السياسة الخارجية لا يتصرف من فراغ.

٦- حساب المخاطر والتكاليف التي تترتب على اتخاذ القرارات السياسية ، بحيث يستحق الهدف الذي يسعى صناع القرار إلى تحقيقه أعلى ثمن يمكن أن تضطر الدولة تحمله.

---

(١) K.J. Holsti,(1972). International politics A Framework for Analysis (Engkewood cliffs, N.J : Prentice Hall) P. 191

(٢) T. Sorenseen, (1963). Decision Making in the White House (N.Y : Columbia University press) p p 5-6

(٣) M. Hermann, (1979). "Effects of personal Characteristics of Political leaders on Foreign policy" in Maurice East (etal) Why Nation Act. : Theoretical perspectives for comparative foreign policy studies (Calif : Beverly Hills, Sage publications) P 95.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً :- المراحل اللاحقة لعملية صنع القرار السياسي الخارجي :-

كما أشارت الباحثة في السابق تتم عملية صنع القرار بعد أن يقوم صانع القرار بتحديد البدائل المتاحة والممكنة ، ومقارنة النتائج المترتبة على كل بديل من البدائل ، ولا بد من استيعاب الحركة السياسية ومتغيراتها في هذه المرحلة ، ذلك بسبب إمكانية تأثر مصالح الأطراف الأخرى بنتائج القرار ، ويمكن أن تطرأ متغيرات خارج قدرات صانع القرار بحيث لم تكن في حسابه[١].

لا بد من ترجمة البديل الذي تم اختياره من مجموعة البدائل المتاحة إلى صانع القرار السياسي الخارجي من الحالة النظرية إلى التطبيق العملي من خلال اتخاذ القرار رسمياً في الدولة من قبل السلطة الرسمية العليا في الدولة والتي نطلق عليها اسم الوحدة القرارية ، وهي عبارة عن إطار تنظيمي تناط بها مسؤولية تنظيم علاقات هياكل النظام السياسي ، وتنظيم علاقات النظام السياسي مع النظم السياسية الأخرى ، باعتبارها الوسط الذي تتفاعل فيه أفكار صانعي القرار وتوصف بأنها مركز هياكل النظام السياسي المكون من مجموعة من المؤسسات المكونة للنظام السياسي[٢] ، وتقوم هذه الوحدة بنقل الإدراك إلى أوساط صناع السياسة الخارجية فتقوم باستلام المعلومات المتعلقة بالموقف وتصنيفها وتحليلها وتجميعها[٣] .

تعتمد هذه المرحلة على طبيعة الوحدة القرارية وطبيعة العلاقة بين أعضاء السلطة التنفيذية ، ومدى الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية للدولة[٤].

توجد إلى جانب الهياكل الرسمية التي تتحمل مسؤولية اتخاذ القرار ، هياكل غير رسمية، وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود فوارق بين من يصنع القرار فعلاً وبين من يساهم فيه، حيث يتحمل مسؤولية إعداد القرار وإصداره وتنفيذه صانعو القرار الرسميون ، بينما تنحصر مهمة المساهمين في عملية صنع القرار بإبداء الرأي والمشورة[٥].

تأتي مرحلة تنفيذ القرار وترجمته من الحالة النظرية إلى الواقع العملي الملموس بإيجاد صيغة أو مجموعة من الصيغ بناء على معطيات الموقف ، فتتفاعل في ضوء هذه العملية عدة

---

[١] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.
[٢] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٦ ،٩٩.
[٣] الهزايمة ، محمد ، مرجع سابق ، ص ١٧١.
[٤] مقلد ، اسماعيل صبري ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٢، ١٥٣.
[٥] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ١٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عوامل[١]، باعتبار أن عملية تنفيذ السياسة الخارجية هي حلقة الوصل التي تربط بين مـــدلولات ومخارج السياسة الخارجية وما يترتب عليها[٢] وهذه العوامل هي كالآتي :-

١- وجود قيادة سياسية قادرة على اتخاذ القرارات السليمة ، وتبرز هنا قدرات صانع القرار في التحليل والتقييم.

٢- وجود الإرادة والتصميم لدى صانع القرار في تنفيذ القرار وترجمته إلى الواقع.

٣- وجود وسائل وأدوات قادرة على تحقيق هدف اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

في النهاية يمكن القول بأن عملية صنع القرار السياسي الخارجي هي عمليـــة واســـعة وشاملة وتتكون من ثلاث مراحل[٣] :-

١- المرحلة الفكرية (ما قبل القرار).

٢- المرحلة التنظيمية (إتخاذ القرار باختيار أحد البدائل من مجموعة من البدائل).

٣- المرحلة السياسية (مرحلة ما بعد القرار).

---

[١] المرجع السابق ، ص ص ١١٦، ١١٨.
[٢] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٣١٥.
[٣] المرجع السابق ، ص ٣٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أدوات وأبعاد وأهداف السياسة الخارجية.

أولاً :- أدوات السياسة الخارجية :- تنفذ السياسة الخارجية من خلال مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف هذه السياسة ، وهذه الأدوات هي :-

١- **الأداة الدبلوماسية :**-وهي من أهم أدوات السياسة الخارجية،وقد عَرّفها "هارولد نيكلسون" بأنها : إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة ، وهي الطريقة التي يلجأ إليها السفراء والمبعوثون لتنظيم هذه العلاقات وتسويتها. وأشار "رايت" إلى أن الدبلوماسية تتضمن معيارين أولهما القدرة التفاوضية على الإقناع، وثانيهما الأسلوب الذي تلجأ إليه الدولة لإنجاز أهدافها بأقل التكاليف داخل الإطار السياسي الدولي[١]. يتم تنفيذ السياسة الخارجية من خلال الأداة الدبلوماسية عن طريق المفاوضات بين الدول ، ومن خلال المنظمات الاقليمية والدولية، ومن خلال جهود الدبلوماسيين والضباط العسكريين ، وتشمل الدبلوماسية أية إجراءات تعمل على تعزيز المصالح الوطنية في الخارج كالواجبات الروتينية القنصلية في الدول الأجنبية ، والمفاوضات والاتصالات الرسمية على مستوى الحكومات[٢].

وترتبط الدبلوماسية ارتباطا وثيقا بالتأثير و بقدرة الدولة على التأثير، حيث تعتمد قوة المركز التفاوضي على قدرة الدولة على الفعل المؤثر ، وعلى القدرة التفاوضية لمبعوثيها ، وعلى السمعة الدولية للدولة بحيث تتمكن الدولة من إقناع الطرف الآخر بالموافقة على الاتفاقات التي ترغب بها الدولة ، وتؤثر سمعة الأطراف الدولية من كونها عاملاً قد يدفع بالدول إلى التردد في الدخول بمفاوضات معها في حالة عدم تمتعها بهذه السمعة نتيجة عدم وفائها بإلتزاماتها السابقة[٣] .

أدوات المفاوضة الدبلوماسية :-

١- المساعدات الاقتصادية والعسكرية من قروض،واتفاقات تجارية،وتجارة تصدير الأسلحة[٤].

٢- الوعد كأداة ترغيبية تهدف إلى دفع الاطراف المعنية إلى الموافقة على عقد إتفاقيات مع الأطراف الأخرى مقابل مكافآت تترتب عند الإلتزام بالإتفاقات[٥] .

---

[١] الرمضاني ، مازن ، مرجع سابق ، ص ٣٩٤.
[٢] كانتور،روبرت،(١٩٨٩). السياسة الدولية المعاصرة،ترجمة أحمد ظاهر،الطبعة الأولى،(عمان :- مركز الكتب الأردني) ، ص ٤٤٧.
[٣] الرمضاني ، مازن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩٩ ، ٤٠١.
[٤] كانتور ، روبرت ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٨ ، ٤٦٣.
[٥] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التحذير أو التهديد باستخدام القوة العسكرية[١].

وتعتبر وزارة الخارجية هي المسؤولة عن علاقات الدولة الخارجية باعتبارها الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية ، والدبلوماسية هي أداة تنفيذ لما تريده الدولة ، وكلما اعتمدت الدولة على جهاز دبلوماسي متخصص ومميز أدى ذلك إلى زيادة قدرات الدولة على إيصال وجهات نظرها في المنابر والمؤسسات الدولية[٢] .و بالنسبة لوزارة الخارجية الأردنية فإنها جهاز هام في الهيكل السياسي في المجال التنفيذي و أحيانا في الاستشارات.يقوم جهاز الوزارة بجمع المعلومات و تحليلها و تقديمها لرئيس الوزراءالذي يكون في معظم الأحيان وزيراً للخارجية. وفي خلال العشرين سنة الأولى من حكم الملك الحسين فإن عدد وزراء الخارجية من أصل فلسطيني زاد عن سبعة عشر وزيراً من أصل عشرين.وعكس هذا اهتماماً أردنياً بالقضية الفلسطينية والتي اعتبرت حجر الرحى في السياسة الخارجية الأردنية.شهدت التسعينيات تغييرات في هيكل وزارة الخارجية بالنسبة لخلفية الوزير،إذ أن القاعدة غير المكتوبة بأن يكون وزير الخارجية من أصل فلسطيني قد تلاشت تقريباً وجاء وزراء من الضفة الشرقية.وليس هذا فحسب بل أن تغيراً آخر قد طرأ على خلفية رئيس الوزراء الذي كان معظم الوقت من خلفية وظيفية معينة،فعلى سبيل المثال أن يكون قد عمل في الديوان الملكي ،و تمرس ببعض الأعمال، وكان قريباً من الملك ومطلعاً على الوضع السياسي الداخلي،باستثناء بسيط كما حصل مع أحمد عبيدات (١٩٨٤) الذي جاء من المخابرات العامة ولم يمر في الطريق السابق الذكر.و الجديد في التسعينيات هو ما يلي:أولا:جاء رئيس الحكومة من النواب،وحصل هذا مع طاهر المصري عام(١٩٩١)، وعبد الرؤوف الروابدة عام (١٩٩٩) ، ومع علي أبو الراغب عام (٢٠٠٠). ثانياً: إن رئيس الوزراء قد يأتي مباشرة لرئاسة الوزراء دون أن يكون وزيراً لفترة من الوقت وهذا حدث مع فيصل الفايز و معروف البخيت.و سابقاًلم ينطبق هذا الشيء إلا على وصفي التل عام (١٩٦٢)،عندما شكل وزارته مباشرة دون أن يصبح وزيراً،و انطبق أيضاً على زيد الرفاعي عام (١٩٧٣).

---

[١] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ١٨٢.

[٢] سرور ، عبد الناصر ، (٢٠٠٣). السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٩- ١٩٩٠ ، الطبعة الأولى ، (فلسطين :- مكتبة القادسية للنشر والتوزيع) ، ص ص ٣٣ ، ٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاريخياً استفاد الملك الحسين من خلفية رئيس الوزراء وعلاقاته.وقد أشار أحد الباحثين لهذه الناحية وان لكل رئيس وزراء أردني مكانة و سمعة معينة تختلف من واحد لآخر،مثلاً قد يستفيد الملك من علاقات رئيس الوزراء الخاصة[١].

٢- **الأداة العسكرية واستخدام القوة والحرب** :- هي الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية إذا تعذر ذلك بالطرق الدبلوماسية.و هي خيار تلجأ إليه الدولة مضطرة بهدف تحقيق أهداف مهمة في السياسة الخارجية،سواء أكانت دفاعية أو استرداد أراضٍ تم أخذها ،و ذلك حتى يتم تحطيم إرادة الخصم وتغيير الأمر الواقع ، أو المحافظة على الأمر الواقع ، أو درء خطر محتمل الوقوع[٢]. وتلجأ الدول إلى هذه الأداة كما ذكرنا عند استنفاد الوسائل الأخرى وفشلها كالدبلوماسية ، والتدابير الاقتصادية والحملات الدعائية والتهديد أو عندما تصبح هذه الأداة الوسيلة الوحيدة القادرة على تنفيذ القرار. ويأخذ الإعتماد على الأداة العسكرية مظهرين هما[٣]:-

١- التهديد باستخدام القوة العسكرية.

٢- الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية للدفاع عن مصالح الدولة وأهدافها ، وتثير هذه الأداة قضايا الأمن الإقليمي والإنضمام إلى الأحلاف العسكرية.

نجحت الحرب في حل النزاعات الدولية ، لكنها في نفس الوقت أدت إلى تأجيج التوترات والأزمات بين الدول. تهدف الدول من وراء شن الحروب إلى تحطيم العدو وإجباره على تقديم التنازلات ، أو العمل على تعزيز قوة الدولة الذاتية ، أو التحرر من السيطرة الأجنبية، وكانت الدول في السابق تلجأ إلى الحروب لتوسيع مناطق نفوذها. وأدى ظهور الأسلحة النووية إلى تقليل إحتمالات المواجهات العسكرية لإمكانية تطور النزاع إلى حروب شاملة مؤدية إلى خسائر ونتائج غير متوقعة ، فعملت هذه الأسلحة إلى إضافة بعد جديد إلى السياسة الدولية[٤].

لا يمكن إنكار دور القوة كمتغير من المتغيرات في السياسة الدولية ، إذ كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في مسار الأحداث والوقائع التاريخية ، لكن في نفس الوقت لمست الباحثة في العقود الأخيرة تراجع استخدامها كأداة لتحقيق الأهداف السياسية.

---

(1) Clinton , Baily. (1977). "Cabinet Formation In Jordan"in Sinani Anne,and Allen Pollack (eds), The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank A Handbook, (New York), American Academic Association for peace in the Middle East) P.P. 107-109.

(٢) الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٤٣١.

(٣) سرور ، عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

(٤) كنتور ، روبرت ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨ ، ١٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **الأداة الإعلامية والدعائية** :- و هي مجموعة وسائل الإعلام التي تملكها الدولة ، ومدى كفاءتها في خدمة أهداف الدولة السياسية ، إذ تعدّ هذه الأداة من مصادر المعلومات التي تعمل على تقديم البدائل والخيارات فتساهم في صنع القرار السياسي[١].

تتمتع هذه الأداة في الوقت الحاضر بأهمية كبيرة نتيجة تطور الوسائل التقنية والثقافية والسياسية والتكنولوجية ، فقد ساهمت التكنولوجيا في تطور وسائل الإتصال الجماهيري بين الدول. وعملت المتغيرات الثقافية على نشر الوعي وزيادة الإهتمام بالسياسة الخارجية[٢]. وتستخدم الدعاية للتأثير على الرأي العام ، فتلجأ إليها الدول لإضفاء الصيغة الشرعية على سياساتها[٣].

لا بد من وجود عدة شروط لضمان نجاح هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية منها[٤]:-

١- لا بد من نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات على اعتبار أنه رأي عام، فمن شأن هذه الخطوة أن تعمل على زيادة التفاعل بين الجماهير وصانعي القرارات.

٢- مراعاة الفروق بين سياسات الدولة المعلنة وسياساتها الفعلية.

٣- مراعاة طبيعة المجتمع المراد مخاطبته ومعرفة ما يثير إهتماماته ومخاوفه.

٤- توفير كوادر سياسية وإعلامية مؤهلة للإستفادة من هذه الأداة كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

وبالنسبة لدور هذه الأداة فقد شهد وصول جمال عبد الناصر إلى السلطة عام ١٩٥٢ ظهور الحرب العربية الباردة و التي اكتوى الأردن بنارها.و تميزت الخمسينيات بقوة الإعلام العربي و تضييق الخناق على الأردن من جانب مصر معظم الوقت،و شعر الأردن بأنه المستهدف في هذه الحملة المصرية.ووصف باحثون و سياسيون هذا الضغط العربي الإعلامي وصفاً دقيقاً،و على سبيل المثال اعتبر هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني أن إذاعة صوت العرب المصرية محرك رئيسي للمظاهرات في الأردن[٥]. ووصف الملك الحسين نفسه هذا الإعلام المصري بقوله:(إن القاهرة كانت تمتلك أجهزة بث عصرية ، ولم يكن لعمان في ذلك العهد سوى جهاز بث يغطي مساحة نصف قطرها ٥٠ كم)[٦]. وكان هاجس الملك الحسين في نهاية العقد الأول من حكمه هو الإعلام كإستراتيجية هامة تزايدت أهميتها في الستينيات ، وقد

---

[١] سرور ، عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٣٤.
[٢] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٤٢١.
[٣] كنتور ، روبرت ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠.
[٤] سرور ، عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥، ٣٦.
[٥] المجالي،هزاع،(١٩٥٠).مذكراتي،(عمان)،ص ص ١٧٤،١٦٦ .
[٦] بن طلال، الملك حسين،(١٩٧٩).مهنتي كملك،أحاديث ملكية،ترجمة غالب عارف طوقان،(عمان:د.ن)،ص ١٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاطب الملك سمير الرفاعي في كتاب التكليف (أجهزة التوجيه والإعلام والإرشاد ودعامتها الأولى هي الإذاعة التي يجب العمل على تحسينها وتنظيمها وتدعيمها)[١].

واعتبرت سنوات الستينيات سنوات الإبداع والعصر الذهبي للإذاعة الأردنية ، وكان مجمل الإنتاج لافتاً للإنتباه ، ولقد اختار الملك الحسين للإذاعة والإعلام خيرة من توسم بهم خيراً لإدارة المعركة الإعلامية مع مصر سياسياً بالدرجة الأولى. وظهرت في هذه المرحلة شعارات لكسب الرأي العام العربي ، وركز الأردن على تسويق الشعارات داخلياً بالدرجة الأولى ، وأدت الإذاعة دورها في ذلك ومن تلك الشعارات (فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الأمة) ووصف الملك الحسين الإعلام الأردني بقوله:-(أما إذاعتنا فقد حملت صوت الأردن مدوياً إلى دنيا العروبة و العالم الخارجي ليوضح أهداف رسالتنا القومية و يشرح معانيها مثلما انطلقت تسهم في خدمة الإنسان العربي)[٢].

لقد طرح الملك الحسين الشعار المشار إليه أعلاه في رسالة وجهها للشعب الأردني ،إذ اعتاد الملك توجيه رسالة للشعب الأردني كل اسبوعين في مطلع الستينيات ، فمثلاً اختتم الملك الحسين كتاب التكليف الذي وجهه لوصفي التل عام ١٩٦٢ بذلك الشعار. وكرر ذلك في كتاب تكليف سمير الرفاعي عام ١٩٦٣، وكتاب تكليف الشريف حسين بن ناصر.

ظهرت شعارات عقلانية سهلة التسويق داخلياً أو خارجياً مثل الشعار الذي تردد طوال السنين في الخمسينيات والستينيات الأولى ، وكان لا يخلو منه كتاب التكليف مثل شعار (نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا). وأضاف بهجت التلهوني عبارات جديدة إذ جاء الشعار على هذا النحو:- (نصادق من يصادقنا ويصادق أمتنا ، ونعادي من يعادينا ويعادي أمتنا)[٣].

واستمرت الشعارات في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين ، فظهرت شعارات للتعبئة المحلية وليست للخارج مثل :- (على قدر أهل العزم) و (الأردن أولاً). ولم يكن للإذاعة والتلفزيون نفس الدور في تسويق هذه الشعارات على النحو الذي عرفه الأردن في الخمسينيات والستينيات ، والذي استمر حتى حرب ١٩٦٧ عندما تحسنت العلاقات مع مصر ، وتوقفت الحرب العربية الباردة.

٤- **الأداة الإقتصادية** :- تستند هذه الأداة إلى إمكانات الدولة الإقتصادية من أجل تحقيق أهدافها الخارجية[٤]. ويلاحظ تزايد استخدام هذه الأداة في تنفيذ السياسة الخارجية في

---

[١] كتاب التكليف السامي الموجه لسمير الرفاعي عام ١٩٦٣.
[٢] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس في ١٩٦١/١١/١.
[٣] انظر دراسة سعد أبو دية في جريدة الرأي في ٢٠٠٥/٤/٢٢.
[٤] المرجع السابق ، ص ٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقت الحاضر ، وخاصة في ظل وجود الفوارق والتناقضات الإقتصادية على خارطة السياسة الدولية.

تتضمن هذه الأداة الإغراءات الاقتصادية كالمساعدات والمنح والقروض والتسهيلات التي تقدمها عادة الدول الكبرى أو المنظمات الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتضمن هذه الأداة العقوبات الإقتصادية كالحصار الإقتصادي ، والحظر ، والمقاطعة الإقتصادية ، ونظام الحصص الذي يعمل على تحديد كمية السلع المستوردة من الخارج ، والعمل على تحديد تدفقها في داخل الدولة ، وتتضمن العقوبات الاقتصادية أيضاً التأميم والتجميد[١].

ثانياً :- أبعاد السياسة الخارجية :

١- السياسة الخارجية حركة هادفة ومستمرة:- فالسياسة الخارجية هي عملية واعية تطمح إلى إنجاز وتحقيق مجموعة من الأهداف داخل إطار البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) ، فعلى الدولة أن تدرك ماذا تريد والسبيل المؤدي إلى تحقيق ذلك. والسياسة الخارجية عملية مستمرة تتسم بالديمومة طالما بقيت هناك حاجة لتفاعل الدولة مع غيرها ، فلا تنتهي السياسة الخارجية بتحقيق الهدف المراد تحقيقه وإنجازه ، فهذا الأمر يجعل من الاستمرارية صفة للسياسة الخارجية[٢]. ولا يمكن أن نتصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن أهدافاً. فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية بل هي عملية واعية تطمح إلى تحقيق أهداف معينة ، ويترتب على هذا البعد الهدفي للسياسة الخارجية أن يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية وبين الظواهر والتفاعلات التي تتفاعل بين الوحدة الدولية والبيئة الخارجية، بالإضافة إلى إلتزام الدولة بأهدافها المعلنة امام المجتمع الدولي [٣].

٢- السياسة الخارجية حركة غير متجزئة :- يتشكل إطار السياسة الخارجية من جميع الأفعال السياسية للدولة ، سواء كانت تجاه مجموعة من الوحدات السياسية الدولية أو تجاه وحدة واحدة ، فينجم كل فعل عن عملية سياسية ، تبدأ منذ لحظة التفكير بقرار سياسي خارجي محدّد ، وتنتهي بترجمة القرار إلى واقع ملموس من خلال رد الوحدات الدولية على مضمون الأفعال[٤].

٣- البعد الخارجي للسياسة الخارجية :- تختلف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية من كون الأولى تصنع داخلياً وتنفذ خارجياً. أما السياسة الداخلية فيتم إعدادها وتنفيذها داخل المجتمع

---

[١] المرجع السابق ، ص ص ٣٦، ٣٧

[٢] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٤١،٤٢.

[٣] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية ، ط٢ ، (القاهرة :- مكتبة النهضة المصرية) ، ص ص ٢٤، ٢٦.

[٤] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩، ٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي صيغت في إطاره[١]. فالسياسة الخارجية بالرغم من صياغتها داخل إطار الوحدة الدولية فإنها تسعى لتحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية ، ببينما تسعى السياسة الداخلية إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع المدني[٢].

٤- البعد الرسمي للسياسة الخارجية :- أي أن السياسة الخارجية هي السياسة التي يصوغَها الممثلون الرسميون أو الأشخاص المخولون بإتخاذ القرارات في الوحدة الدولية ، بحيث يتمتع هؤلاء الممثلون والأشخاص بالسلطة السياسية في دولهم وتناط بهم مهمة رسم السياسة العليا للدولة داخل الوحدات القرارية التي تتباين وفقاً لطبيعة النظام السياسي في الدولة[٣].

٥- تعدد المتغيرات وتنوعها في حركة السياسة الخارجية :- بحيث تتفاعل متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية للوحدات الدولية ، فتؤثر المتغيرات الداخلية في السياسة الدولية ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البيئة الخارجية للدولة. فالسياسة الخارجية هي عملية تجسيد للتغيير تتمخض عن تداخل الظروف الداخلية والدولية. فصانع القرار يتفاعل سلباً أو إيجاباً في إطار بيئة مركبة :- تتكون من البيئة الداخلية للدولة ، ومن البيئة الخارجية للوحدة الدولية بإطاريها الإقليمي والدولي[٤].

٦- الحركة التأثيرية للسياسة الخارجية :- يترتب على أفعال السياسة الخارجية التأثير في سلوك الوحدات الدولية في إطار السياسة الخارجية ، فسيادات الدول في عالم اليوم أصبحت أكثر عرضة للإختراق ، حيث أصبحت الدول تتفاعل مع وحدات دولية أخرى خارج نطاق سيادتها القانونية ، فترتب على هذا الانفتاح إمكانية إيقاع التأثير في مضامين هذه السياسات. وتعتمد إمكانية التأثير على مدى إمكانية الوحدة الدولية لتوظيف قدراتها التأثيرية[٥].

ثالثاً :- أهداف السياسة الخارجية.

يقصد بالهدف السياسي الخارجي بأنه وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص القدر الضروري من الجهد والإمكانيات اللازمة للإنتقال بهذا الوضع من المرحلة النظرية إلى مرحلة التطبيق المادي. فأهداف السياسية الخارجية هي التي تضفي على حركة السياسة الخارجية أبعادها التي ذكرناها سابقاً. ولا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية دون وجود أهداف تسعى إلى إنجازها[٦].

---

[١] المرجع السابق ، ص ٤٥.
[٢] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٤١.
[٣] المرجع السابق ، ص ١٥.
[٤] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨، ٤٠.
[٥] المرجع السابق ، ص ص ٤٣، ٤٤.
[٦] المرجع سابق ، ص ص ٣٢٣، ٣٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقسم أهداف السياسة الخارجية إلى أهداف دائمة لا تتغير كالمحافظة على الأمن القومي، وأهداف متغيرة مرتبطة بقضايا ومواقف معينة على المستويين الإقليمي والدولي[١]. ونقصد بالأهداف الدائمة تلك الأهداف التي تحظى بالإجماع أو شبه الإجماع الداخلي على ضرورة تحقيقها ، وحمايتها ، وعدم جواز التنازل عنها أو المساومة عليها ، ويطلق على هذه الأهداف:- الأهداف الإستراتيجية العليا. أما الأهداف المتغيرة فهي أقل ثباتاً من الأهداف الدائمة[٢].

يمكن إجمال أبرز أهداف السياسة الخارجية على النحو الآتي :-

١- حماية الوجود الذاتي والأمن القومي للدولة ، ويتربّع هذا الهدف على سلم أولويات الدولة ، لأن ذلك يزيد من تأثيرها وفعاليتها على الساحتين الإقليمية والدولية[٣].

٢- الدفاع عن أيدولوجية الدولة والعمل على ترويجها ونشرها في الخارج[٤].

٣- تحقيق التنمية والرفاهية الإقتصادية ، فيتحقق الثراء المادي والقوة الإقتصادية[٥].

٤- ضمان السمعة والمكانة والهيبة في المجتمع الدولي.

وتهدف السياسة الخارجية دائماً إلى تحقيق أهداف و مبادئ معينة تسعى الدولة لتحقيقها، وعلى سبيل المثال كان من أبرز أهداف السياسة الخارجية العربية قبل حرب ١٩٦٧ استرداد الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨، ثم تغير الهدف وأصبح استرداد الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧. ولم يتغير الهدف فقط بل تغيرت وسيلة تحقيقه إذ أصبحت الوسيلة استخدام الدبلوماسية بدلاً من القوة العسكرية. وتختلف الأهداف وفقاً لعقائد صانع القرار ، وتتأرجح ما بين أهداف اقتصادية وسياسية وثقافية.

---

[١] عبيد ، نايف علي ، (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق ، (بيروت : المؤسسة الجامعية)، ص٢٧.
[٢] سرور ، عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢٩.
[٣] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٤.
[٤] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦.
[٥] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

مناهج صنع القرار في السياسة الخارجية

١) منهج صنع القرار (Decision – Making Approach) :-

يعتمد هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي لتفسير السياسة الخارجية ، ويُركز على كيفية تفاعل النظم القومية (الدول) مع المؤثرات المنعكسة عليها من النظام الدولي. يعد سنايدر (Snyder) أبرز من قدم نموذجاً لهذا المنهج ، ويشمل الإطار الذي قدمه ما يلي[١]:-

١- البيئة الداخلية لصنع القرار.

٢- البيئة الخارجية لصنع القرار.

٣- الهيكل والسلوك الإجتماعي.

٤- عملية صنع القرار.

٥- الفعل.

تشمل البيئة الداخلية المحيط الداخلي ، والسياسات الداخلية ، والرأي العام ، والموقع الجغرافي للدولة ، والثقافات العامة والسمات التي يتصف بها السكان. وتشمل البيئة الخارجية العوامل والظروف التي هي خارج الدولة كأفعال وردود الأفعال للدول الأخرى. ويختلف الهيكل والسلوك الإجتماعي عن المحيط الداخلي للبيئة الداخلية ، حيث ينطوي تحت هذا الإطار :- الوعي الاجتماعي والسياسي ، وقيم المجتمع الأساسية ، ونماذج المؤسسات الرئيسية[٢].

يفترض هذا المنهج أن السياسة الخارجية هي محصلة لقرارات يتخذها أشخاص يتولون مناصب رسمية في الدولة ، وتتأثر حركة صناع القرار بكيفية إدراكهم وتعريفهم للموقف وبمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية (ترتبط بخصائص وحدة إتخاذ القرار ، وبالبنيان الحكومي ، ومجموعة من المتغيرات الموضوعية والإجتماعية والمعنوية). يرتبط بهذا المنهج عدة نماذج لدراسة صنع القرار وهي[٣] :-

١- نموذج يعتمد على كيفية تعريف صانع القرار للموقف ، وهنا يبرز دور النظام العقيدي والإدراك. ويربط هذا النموذج صناع القرار بخصائصهم الشخصية والنفسية.

---

[١] توفيق ، سعد حقي ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨، ١١٩.
[٢] عبيد ، نايف علي ، مرجع سابق ، ص ٤٥.
[٣] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩، ١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- نموذج ينطلق من دور السياسات البيروقراطية وأثرها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، فيصدر القرار وفقاً لهذا النموذج عن عملية مساومة سياسية بين لاعبين متنافسين يتمتع كل منهم بقدرات ومصالح مختلفة.

٣- نموذج يركز على دراسة قرارات هامة اتخذتها دول معينة في أوقات مختلفة.

٤- نموذج ينطلق من طبيعة الهياكل الرسمية وغير الرسمية المساهمة في عملية صنع القرار.

٢) المنهج التحليلي (Analytic Approach) :-

يفترض هذا النموذج أن عملية صنع القرار تتم على أساس البحث الشامل للمعلومات المرتبطة بالموضوع ، ومن ثم البحث الشامل عن البدائل المتاحة أمام صانع القرار ، فيقارن صانع القرار بين البدائل ، ويقارن بين النتائج المترتبة على كل بديل من البدائل المتاحة[١] ، فيقوم صانع القرار باختيار البديل الذي يحقق أفضل المنافع بعد تقييم البدائل من حيث النفقة والمنفعة[٢].

لم يسلم هذا النموذج من النقد الأمر أدى إلى محدودية تطبيقه لعدم إمكانية توصل صانع القرار إلى معلومات كاملة بسبب غموض المعلومات وتناقضها [٣]. بالإضافة إلى عدم وجود المقدرة الكاملة للتوصل إلى كل البدائل المتاحة أو النتائج المترتبة على كل بديل من البدائل ، كما أنه ليس هناك ما يضمن أن اختيار البديل الذي يحقق هدفاً معيناً لا يضر بالأهداف الأخرى[٤].

يمكن تلخيص افتراضات هذا النموذج في النقاط الآتية[٥] :-

١- الحكومة هي وحدة التحليل الأساسية في هذا النموذج.

٢- الحكومة كائن متجانس لعدم وجود الصراعات داخل الجهاز الحكومي ، وذلك لإيمان أفرادها بنفس الأهداف (المصلحة القومية).

٣- الحكومة كائن رشيد لإختيارها البديل الأكثر تعظيماً للمنافع.

---

[١] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، عملية إتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية ، ط١،(بيروت :- مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص ١٥.
[٢] سليم ، محمد السيد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠.
[٣] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ١٦.
[٤] سرور ، عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٦.
[٥] سليم ، محمد السيد ، (١٩٨٩). تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تعتبر السياسة الخارجية في ظل هذا النموذج سياسة رشيدة ، وهذا ينطبق أيضاً على أهدافها الرامية إلى تحقيق المصلحة القومية من خلال جمعها للمعلومات المتعلقة بالموقف ، وحصر البدائل وتقسيمها ، واختيار البديل الذي يحقق أفضل المنافع.

٣) المنهج التنظيمي :- (Organizational Approach).

يفترض هذا المنهج أن للعقل البشري قدرات على التفاعل مع البيئة واتخاذ قرارات معقدة وسريعة في فترات زمنية محدودة دون القيام بحصر شامل للبدائل والنتائج المترتبة عليها التي يتطلبها المنهج التحليلي. فعملية صنع القرار وفقاً لهذا المنهج تتم بطريقة مبرمجة وشبه آلية من قبل صانع القرار الذي اعتاد وتدرب عليها سلفاً[١]. إن عملية صنع القرار في ظل هذا النموذج هي عملية متمحورة حول البحث المتتابع عن البدائل ، وليست عملية لتعظيم المنافع. كالنموذج السابق ، إذ يتم وفقاً لهذا النموذج اتخاذ القرار عند الوصول إلى أدنى بديل مقبول[٢].

يمكن إجمال افتراضات النموذج بما يلي :-

١- إن وحدة التحليل الأساسية في ظل هذا النموذج هي الحكومة ، فتقوم أجهزة الحكومة بجمع المعلومات وتحديد البدائل لصانع القرار[٣].

٢- إن الحكومة ليست كائناً متجانساً ، باعتبارها مكونة من مجموعة من المنظمات التي لا تستطيع أيٌ منها منفردة أن تحسم عملية صنع القرار السياسي الخارجي[٤].

٣- إن سلوك المنظمة هو سلوك مبرمج (Programmed Behavior) يستند إلى إجراءات عمل روتينية وإجراءات تنظيمية لا تتغير بسرعة ، ومحددة سلفاً تنتهي بتنفيذ القرار[٥].

٤- تركز هذه المنظمات في سلوكها السياسي الخارجي على متغيرات محددة ومبرمجة سلفاً، دون الاهتمام بحساب الاحتمالات والمنافع وتقديرها[٦].

٤) المنهج المعرفي(الإدراكي) :- (Cognitive Approach)

تعتبر عملية صنع القرار عملية عقائدية ، بحيث يسقط فيها صانع القرار عقائده الذاتية على هذه العملية فيختار صانع القرار البديل الذي يتناسب مع عقائده ، فعملية صنع القرار هي تفاعل دائم ، بحيث تتفاعل فيه عقائد صانع القرار والمعلومات في إطار ديناميكي[٧] .

---

[١] أبو ديه ، سعد ، (١٩٨٢). البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية ، (عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية) ، ص ١١.
[٢] سليم ، محمد السيد (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠.
[٣] أبو ديه ، سعد ، (١٩٨٢) ، مرجع سابق ، ص ١٢.
[٤] سليم ، محمد السيد (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ٣٤١.
[٥] المرجع السابق ، ص ٣٤١.
[٦] أبو ديه ، سعد ، (١٩٨٢) ، مرجع سابق ، ص ١٣
[٧] أبو ديه ، سعد ، (١٩٨٢) ، مرجع سابق ، ص ص ١٣، ١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تلخيص افتراضات وطروحات المنهج كما يلي[١] :-

١- إن وحدة التحليل في عملية صنع القرار هي الفرد.

٢- إن موضوع التحليل هو العملية العقائدية الإدراكية متضمنة حسابات الفرد عن البيئة الموضوعية التي تدخل في إهتمامات صانع القرار المعرفية.

٣- إن إدراك (صانع القرار) للموقف يعزز دوره في البحث عن البدائل والمعلومات وتحليل الموقف وتحديد الأهداف.

٤- تتم عملية الإختيار بين البدائل على أساس اختيار البديل الأكثر توافقاً واقتراباً من النظام العقائدي لصانع القرار ، فلا يختار صانع القرار البديل الأكثر تحقيقاً للمنافع ، بل يفصل بينهما محاولاً التأكيد على عدم التعارض بناء على الفصل بين القيم (Value Separation) واختيار بديل يحقق القيمتين معاً.

و بعكس النموذج السابق الذي أشرنا بأنه يتعذر تطبيقه في حالات الأزمات والمواقف الجيدة التي تتطلب اختيار بدائل جديدة ، يمكن تطبيق النموذج المعرفي وقت الأزمات وفي المواقف الجديدة التي لم يواجهها صانع القرار من قبل[٢].

و يذكر الباحثون مناهج أخرى منها منهج النظم :- (System Approach)

يعتمد هذا المنهج في جانب منه على منهج المدخلات (Inputs) الذي يتضمن المساعدات الإقتصادية والعسكرية ، والدبلوماسية ، والإتصالات ، والإعلام الخارجي ، والمدخلات الثقافية، والنشاطات الخارجية الدولية. ويعتمد على المخرجات (Outputs) والتي تشمل السياسة الخارجية وأبعادها السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية[٣] .

يفترض هذا المنهج أن كل نظام للسياسة الخارجية يشمل عدة عناصر هي[٤] :-

١- المدخلات (Inputs) وتشمل البيئة الخارجية الإقليمية والعالمية ، والبيئة الداخلية ، والبيئة النفسية لصانع القرار.

٢- العملية (Process) حيث تنطوي عملية صنع القرار على مرحلة الإعداد والصياغة ، ومرحلة التنفيذ من خلال أجهزة ووحدات صنع القرار.

٣- المخرجات (Outputs) وهي مجموعة القرارات السياسية التي تنطوي على تأثيرات في البيئة الواقعية (الخارجية والداخلية).

---

[١] سليم ، محمد السيد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٣، ٣٤٤.
[٢] أبو دبه ، سعد ، (١٩٨٢) ، مرجع سابق ، ص ١٥.
[٣] توفيق ، سعد حقي ، (٢٠٠٤) ، مبادئ العلاقات الدولية ، (عمان :- دار وائل للنشر والتوزيع) ، ص ١٠٥.
[٤] عبيد ، نايف علي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩، ٤٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف تركز الباحثة على المنهج المعرفي الإدراكي لتحديد عناصر البيئة النفسية عند صانع القرار الأردني الملك الحسين و الملك عبد الله الثاني بن الحسين ، وذلك من خلال تحليل مضمون لأبرز خطاباتهم السياسية و على رأسها كتب التكليف السامية التي وجهوها لرؤساء الوزارات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

متغيرات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الأردنية

يقصد بمتغيرات السياسة الخارجية (Variables) المسببات والدوافع والحوافز التي تؤثر في إدراك صانع القرار وتدفعه بالتالي إلى تبني أنماط سلوكية محددة [١]. فإدراك صانع القرار للموقف يستدعي ادراك المتغيرات المؤثرة فيه ، ويقتصر تأثير هذه المتغيرات على مفهوم صانع القرار السياسي الخارجي لها ، ولهذا تتغير السياسة الخارجية للدولة بتغير ادراك صانع القرار السياسي الخارجي على الرغم من بقاء هذه المتغيرات على ماهي عليها [٢].

تقسم المتغيرات السياسية الى المتغيرات الموضوعية الداخلية ، والمتغيرات الخارجية ، ويقصد بالمتغيرات الداخلية بأنها المؤثرات الصادرة عن البيئة الداخلية لصانع القرار. أما المتغيرات الخارجية فهي المتغيرات التي تصدر عن البيئة الخارجية لصانع القرار [٣]. فالمتغيرات الخارجية تنشأ نتيجة للتفاعل مع وحدات دولية أخرى بخلاف المتغيرات الداخلية التي لا تنشأ نتيجة للتفاعل مع وحدات دولية أخرى [٤].

وتتضمن متغيرات البيئة الداخلية عوامل تعمل على دعم أو تقييد البدائل والخيارات المتاحة لسياسة الدولة الخارجية [٥] ، فتؤدي دوراً في توجيه هذه السياسة من خلال تفاعل هذه العوامل. فيؤثر العامل الاقتصادي من حيث الموارد والإمكانات المتاحة ، والعامل الجغرافي من حيث الحجم والجوار والحدود والموقع ، وعامل النظام السياسي وخصائصه ، والعامل السكاني (الديمغرافي) ، وغيرها من العوامل على قدرة الدولة على توجيه سياستها الخارجية. بالإضافة إلى متغيرات وعوامل البيئة الخارجية التي سنتطرق لها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

---

[١] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٤١
[٢] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٤٤
[٣] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ١٤
[٤] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٤٥
[٥] قرني ، بهجت وهلال علي الدين ، (٢٠٠٢) ، السياسات الخارجية للدول العربية ، ترجمة جابر عوض ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية) ، ص ٣١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنتناول في هذا الفصل متغيرات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الأردنية في خمـــسة مباحث على النحو الآتي :-

المبحث الأول :- العامل الجغرافي.

المبحث الثاني :- العامل الاقتصادي.

المبحث الثالث :- العامل السكاني.

المبحث الرابع :- العامل العسكري.

المبحث الخامس :- عامل النظام السياسي(دينامية الحياة السياسية).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من المحددات الهامة لسياسة الدولة الخارجية ، ومن أكثر مقومات الدولة ثباتاً. إذ تفرض العوامل الجغرافية تبني الدولة للأهداف القومية أو تطويرها ، وتعمل الاعتبارات الجغرافية على زيادة فرص التنمية ، إذ تؤثر إمكانات الدولة بطريقة أو بأخرى على قوة الدولة، وبالتالي تؤثر هذه الاعتبارات الجغرافية على تنفيذ السياسة الخارجية[١].

١- **الموقع الجغرافي** :- يلعب الموقع الجغرافي دوراً هاماً في تحديد مدى مشاركة الدولة في المجتمع الدولي ، وفي تحديد ماهية التهديدات التي تتعرض لها الدولة [٢]. يقع الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط ، وتحيط به سوريا من الشمال ، والعراق من الشرق ، واسرائيل وفلسطين المحتلة من الغرب ، والسعودية وخليج العقبة من الجنوب. ويقع الأردن على أطول خط لوقف اطلاق النار مع اسرائيل ، مما جعله في حالة مواجهة ترتب عليها التزامات كبيرة[٣]. جوار الاردن لفلسطين دفع الاردن الى الالتزام بالقضية الفلسطينية، والتاكيد على ضرورة حل الصراع بالوسائل التفاوضية والدبلوماسية ، ذلك لارتباط مستقبل الاردن وجودا و عدما مع مستقبل فلسطين وهذا ما اشار اليه الملك الحسين حينما قال (ان قضية فلسطين هي حجر الزاوية في سياسة الاردن الداخلية والعربية والخارجية) [٤].

أدى موقع الاردن المقفل وعدم تمتعه بعمق جغرافي وجواره لفلسطين الى تقييد صانع القرار في السياسة الخارجية الاردنية[٥] ، حيث يتوسط الاردن مجموعة دول عربية (سوريا، السعودية ، العراق) وغير العربية (اسرائيل) تتمايز فيها انظمة الحكم و تتباين مواردها العسكرية ومواردها الاقتصادية وأيدولوجياتها ، فسوريا والعراق تتميزان بالاعداد البشرية ، اما السعودية فتتميز بالامكانيات المادية . فيعتبر الاردن ذا موقع اتصالي مركزي بين الدول المجاورة ، ويعد نقطة ارتكاز محورية تؤثر في حسابات استمرار منطقة الشرق الاوسط ، حيث أدى هذا الوضع الى تفاقم حدة تاثره بمتغيرات الجوار السياسي وبالازمات ، فتوجب على الاردن التعامل معها في حركة سياسته الخارجية، ويمكن وصف اسلوب تعامل الاردن مع هذه الازمات باسلوب ادارة الازمات ، فما ان تهدأ ازمة حتى تعصف بالمنطقة أزمة اخرى . وعلى

---

[١] قرني ، بهجت وهلال علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٣١
[٢] المرجع السابق ، ص ٢٣
[٣] الرفوع ، فيصل ، (١٩٩٥). ملامح عامة في السياسة الخارجية الاردنية ، (عمان : وزارة الشباب) ، ص ١٨.
[٤] عصفور ، ألفرد ،(١٩٩٢). الصيحة الهاشمية ، خطب وتصريحات ومقابلات جلالة الملك الحسين والأمير الحسن ولي العهد خلال أزمة الخليج ٩٠/٩١ ، عمان ، ص ١٩٩٠.
[٥] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرغم من الضغوط والقيود التي ترتبت على الاردن بحكم موقعه، الا ان موقعه الاستراتيجي في قلب المنطقة منحه فرصة التفاعل والارتباط بالبيئة الدولية والاقليمية [١].

ومنذ عام ١٩٤٨ ترتب على هذا الموقع ما يلي:-ضم الضفة الغربية للأردن وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية و سياسية .و الحقيقة أنه منذ عام ١٩٤٨ ارتبطت جميع قرارات الأردن الإستراتيجية بالقضية الفلسطينية ،و كان للفاسطينيين دور" كضابط (Constraint) على صناعة القرار السياسي في الأردن.

٢- **الحدود** :- هي الخطوط المحددة لكيان الدولة وإقليمها وتحدد مساحتها الأرضية أو المائية حيث تباشر الدولة سيادتها[٢]. ويرتبط الاردن بحدود مشتركة مع دول تختلف أنظمتها عن نظامه السياسي ، وهذه الحدود حدود مصطنعة فرضها الاستعمار في اتفاقية سايكس بيكو. ووقوع الاردن على أطول خط لوقف إطلاق النار مع اسرائيل ، جعله في حالة مواجهة معها ترتب عليها التزامات مادية وعسكرية [٣].

تبلغ حدود الأردن الكلية ١٧١٤ كم ، تشاركه سوريا في (٤٥٥) كيلومتر ، ويشارك العراق في (١٣٣) كيلومتر ، وتشاركه السعودية في (٧٢٦) كيلومتر ، وتشاركه اسرائيل في (٣٨٥) كيلومتر[٤].

٣- **المساحة والحجم** :- تبلغ مساحة الاردن الكلية ٩٨٠٠٠كم ، ويقع بين خطي عرض (٢٩-٣٣) شمال خط الاستواء وبين خطي طول (٣٤ -٣٩) شرق خط غرينيتش [٥] ، ومعظم تجمعاته السكنية موجودة في النصف الغربي منه. إن عدم تمتع الاردن بحجم واتساع كافٍ يحرمه من مزايا سكنية مثل تجمع اعداد كبيرة من السكان ، ومزايا عسكرية كالتمتع بعمق استراتيجي يسمح باعتماد استراتيجية الدفاع من العمق والقدرة على المناورة .

واخيرا يلاحظ مما تقدم ان العامل الجغرافي يلعب دورا رئيسيا وضابطاً على سياسة الاردن الخارجية ، وقد انعكس ذلك على قرارات الاردن الخارجية ومواقفه في ازمة الخليج الثانية ، وفي موقفه في ابرام معاهدة السلام .

---

[١] تليلان ، اسامة ، (٢٠٠٠). السياسية الخارجية الأردنية والأزمات العربية ، (عمان :- وزارة الثقافة) ، ص ص ٣٧ ، ٣٩.
[٢] الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، قضايا دولية : تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى ، (عمان:المؤلف) ، ص ٦٩.
[٣] الرفوع ، فيصل ، مرجع سابق ، ص ١٨.
[٤] حسان ، هيثم حسن ، (٢٠٠٠) ، السياسة الخارجية الاردنية تجاه العراق ١٩٩٠ - ١٩٩٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الأردن ، ص٤١.
[٥] الخلايلة ، أحمد ، (١٩٩٨) الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، (عمان :- المطابع العسكرية) ، ص١٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العامل الاقتصادي

يرتبط العامل الاقتصادي بنوعية الامكانيات الاقتصادية المتوفرة ، والقدرة على توظيف هذه الامكانيات واستغلالها. ويعتبر هذا العامل من المتغيرات المؤثرة على صانع القرار ، فالدول التي تتمتع بامكانات اقتصادية عالية تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة التحديات التي قد تتعرض لها [١]. ويمكن أن تعيد الباحثة استعراض أهمية العامل الإقتصادي في الحرب ومواصلتها وحشد الجيوش[٢] ، وكيفية تأثير الاقتصاد على السياسة والقرار السياسي[٣] ، والعلاقة بين التبعية السياسية والإملاءات السياسية عن طريق المساعدات الأجنبية ، إذ أنها أمور شغلت أقلام الباحثين طوال السنين الماضية.

وبالنسبة للأردن فإن الاقتصاد الأردني يواجه مشكلات اقتصادية كبيرة ، إذ يفتقر الأردن إلى المواد الأولية ، ويتصف بقلة موارد المياه ، وصغر مساحة الأراضي المزروعة بحيث لا تتجاوز ١٠% من مساحة المملكة الكلية [٤].

يقصد بالموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة [٥]. وتؤثر قدرة الدولة الصناعية والانتاجية على قوتها السياسية والاقتصادية. تطور قطاع الصناعة في الأردن من مرحلة الصناعات التقليدية في الستينيات إلى مرحلة التطور في الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية في الثمانينيات ، ويعدّ قطاع الصناعات الاستخراجية من أهم قطاعات الصناعة في الأردن وخاصة قطاعي البوتاس والفوسفات [٦].

يمكن تقسيم القطاعات الرئيسة المكونة للاقتصاد الأردني إلى قطاعين [٧] :-

١- **قطاع الانتاج السلعي** :- ويشمل قطاع الزراعة ، وقطاع الصناعة ، وقطاع الموارد الطبيعية ، وقطاع الكهرباء ، والانشاءات والماء.

٢- **قطاع الخدمات** :- ويشمل السياحة والنقل ، والاتصالات ، وأنشطة التجارة ، وخدمات الأعمال والخدمات الاجتماعية ، والمطاعم والفنادق ، والعقارات.

---

(١) الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ ، ١٧

(٢) سعودي،محمد عبد الغني،(١٩٨٤).الجغرافيا و المشكلات الدولية ،(القاهرة : المكتبة النموذجية)،ص ٨٣.

(٣) A.Dawisha,(1976).Egypt in the Arab world:The Elements of Foreign policy (London:Macmillan New York Halsted Press)p.83

(٤) سعودي ، هالة ، (١٩٩٢). "سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ حتى مؤتمر السلام تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩١" ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣٩ ، كانون الثاني ، ص ١٩٨

(٥) سليم ، محمد السيد ، (١٩٨٩) ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٥٥

(٦) الظاهر ، نعيم ، (١٩٩٥). سياسة بناء القوة في الأردن ، (عمان :- وزارة الثقافة) ، ص ص ١٨٦ – ١٩١.

(٧) المحاميد ، خالد ، (٢٠٠٢). الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية (١٩٥٢ – ١٩٩٩) ، الطبعة الأولى ، (عمان : وزارة الثقافة) ، ص ١١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتصف القطاع الزراعي بعدم الإستقرار بسبب الظروف المناخية المتقلبة ، بالإضافة إلى تراجع المساحات الزراعية نتيجة التوسع العمراني ، وانخفاض العاملين في هذا القطاع وتوجههم للعمل في قطاعات أخرى ، وعدم استخدام الأساليب المتطورة في هذا القطاع. ويعاني القطاع الصناعي من نقص الخبرات الفنية واعتمادها على الخارج في الحصول على التقنيات والأجهزة الحديثة ، وضعف الترابط بين هذا القطاع والقطاعات السابقة ، وشح الموارد والمواد الخام ، وارتفاع التكاليف وتدني مستوى النوعيات[١].

وبشكل عام يمكن أن نعزو سبب هشاشة الاقتصاد الأردني إلى عدة عوامل أولها شح الموارد الطبيعية ، وزيادة الانفاق العسكري في ظل استمرارية الصراع العربي الإسرائيلي ، والموجات والهجرات التي تعرض لها الأردن ، وارتباط الاقتصاد الأردني باقتصاديات الدول النفطية[٢]. هذه العوامل كلها أدت إلى تدني الاكتفاء الذاتي فأصبح الاقتصاد الأردني يتصف بالتبعية باعتباره دولة لا يكفيها انتاج اسواقها المحلية ، الأمر الذي ترتب عليه ارتباط سياساتها بسياسات الدول المنتجة كنتيجة لعدم الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي ، مما حدا بالأردن إلى التقارب إلى أسواق الدول الرأسمالية لضمان تدفق المواد الغذائية والصناعية ، فترتب على ذلك الحاجة إلى المزيد من القروض والمساعدات لإنجاز خطط التنمية الاقتصادية[٣].و دفعت هذه التحديات الأردن إلى البحث عن الإستغلال الأمثل للموارد بإنشاء جهاز يتولى وضع برامج لتخطيط المشاريع الإقتصادية و تحديد أولوياتها،و عرف ذلك الجهاز بمجلس الإعمار ثم عرف بالمجلس القومي للتخطيط،الذي عرف فيما بعد بوزارة التخطيط[٤].

وحتى عندما بدأ الأردن التخطيط و ظهرت خطط التنمية و أولها خطة (١٩٦٣-١٩٧٠) ، شهدت فترة الستينيات تطورات سياسية حيث أثرت حرب حزيران عام ١٩٦٧ سلبياً على الأردن ، فمن جهة أدت الحرب إلى زيادة الانفاق العسكري ، ومن جهة أخرى تأثرت السياحة وانخفضت الواردات وخسر الأردن أراضٍ زراعية. وأثر هذا الوضع على ميدان النخطيط الاقتصادي ، إذ لم تنفذ خطة التنمية السبعية بسبب الحرب المذكورة أعلاه ، حيث فقد الأردن ٤٨% من مؤسساته الصناعية و ٥٧% من مؤسساته التجارية و ٤٧% من سكانه. ورافقت هذه العوامل عوامل أخرى كعدم التقيد بالقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير وتأثر المنطقة بظروف سياسية ، هذه كلها أثرت في خطط التنمية كما حدث في الفترة (١٩٧٣-

---

[١] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٢ ، ١٣٤.
[٢] المرجع السابق ، ص ص ١٤٧ – ١٥٠.
[٣] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩ – ٩٤ .
[٤] Michael.P.Mazur,(1979)Economic Growth and Development in Jordan,Westview special studies on the Middle East Boulder,Colo:westview Press(London:Croom-Helm)p.11.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٧٥) إذ لم تحقق الخطة الثلاثية والأهداف المرجوة للأسباب السابقة[١].و ظلت ظروف المنطقة الإقتصادية عاملاً مؤثراً على الخطط الإقتصادية .

شهد الأردن في فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات تطورات اقتصادية ، إذ حصل الأردن على مساعدات مالية ضخمة من الدول العربية ، وزادت تحويلات المغتربين الأردنيين إلى الأردن من ١٥ مليون دولار في منتصف السبعينيات إلى ١,٧١ بليون دولار عام ١٩٨١[٢]، في منتصف الثمانينيات تعرض الأردن لأزمة ركود اقتصادي اثر انخفاض أسعار النفط ، وانخفاض المساعدات الأمريكية إلى ٤٨ مليون دولار ، وانخفاض عوائد وحولات المغتربين من مليار دولار عام ١٩٨٤ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧[٣].

ونتيجة لإنخفاض حجم المساعدات الاقتصادية وانخفاض تدفقات عوائد العاملين في الخارج ، سعى الأردن إلى ايجاد المزيد من المساعدات والقروض ، فتعرض الأردن لضغوط وقيود ومطالبات بتخفيض الإنفاق الحكومي وتقليل الواردات كالضغوطات التي تعرض لها من قبل صندوق النقد الدولي[٤].

المساعدات :-

اعتمد الأردن في الخمسينيات على المساعدات البريطانية ، واعتمد على الولايات المتحدة وعلى الدول العربية منذ بداية السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات [٥]. ويلاحظ على المساعدات العربية أنها كانت متواضعة في بداية الخمسينات والستينيات ثم ازدهرت في فترة السبعينيات ، وتضاعفت في بداية الثمانينيات فكانت بمثابة دعم للأردن باعتبارها دولة مواجهة لإسرائيل وخط دفاع يحمي الدول العربية، وفي عام ١٩٨٤ تضاءلت هذه المساعدات ، إلى أن توقفت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بسبب موقف الأردن المساند للعراق في حرب الخليج الثانية ، وسرعان ما عادت المساعدات إلى الأردن في منتصف التسعينيات [٦]. فيمكن القول بأن المساعدات ارتبطت بمواقف الآردن السياسية إذ انخفضت المساعدات في فترة حرب ١٩٦٧ وفي نهاية السبعينيات حينما رفض الأردن التوقيع على السلام منفرداً مع اسرائيل[٧]. استمرت المساعدات الإقتصادية الأميركية فيما بعد و أصبحت عموداً فقرياً للموازنة في الأردن

---

[١] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ ، ٦١.
[٢] قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص٣٥٠.
[٣] سعودي ، هالة ، مرجع سابق ، ص١٩٩.
[٤] قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص٣٥١.
[٥] Cunningham, Karla J,(1998) . The causes and effects of foreign policy decision making : an analysis of Jordanian peace with Israel, world Affair, Spring, P.194.
[٦] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ١٦٧.
[٧] قطيشات ، ياسر ، (٢٠٠٢) ، السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ م: دراسة مقارنة ، (عمان: دار الكندي) ، ص١٥٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكبر ضابط على صناعة القرارات السياسية و بخاصة عام ١٩٦٧ كما هو مشار أعلاه ، إذ انخفضت المساعدات الأميركية و استعاض عنها الأردن بالمساعدات العربية،و لكن إن وجد الأردن مساعدات اقتصادية عربية فكيف سيجد مساعدات عسكرية بدلاً من المساعدات الأميركية.

ويفتقر الأردن إلى النفط ويعتمد على استيراده من العراق والسعودية ، ويشكل هذا الأمر ضغطاً على صانع القرار الأردني عندما توقفت هذه الدول عن تزويد الأردن بالنفط[١]. في عام ١٩٩١ تعرض الاقتصاد الأردني نتيجة الغزو العراقي للكويت إلى ردود فعل سلبية أثرت وانعكست بشكل كبير على اقتصاده ، فقطعت المساعدات وامدادات النفط من دول الخليج العربي ومن الولايات المتحدة والدول الاوروبية ، الامر الذي شكّل قيداً على صانع القرار الأردني. فانعكست هذه الازمة سلباً على الإقتصاد الاردني نتيجة الحظر الاقتصادي وتوقف الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية والكويتية والسعودية ، وقدّرت خسارة الأردن خلال العام الذي تلا الأزمة بحوالي ٨,٣ مليار دولار أمريكي ، إضافة إلى عودة مئات الآلاف من المغتربين العاملين في أسواق الخليج ، فخسر الأردن حوالاتهم التي قدرت بحوالي ٣٥٠ مليون دولار[٢].

وفي حرب الولايات المتحدة على العراق عام ٢٠٠٣ تعرّض الاقتصاد الأردني من جديد إلى ضغوطات فمن جهة شكل اعتماد الأردن كلياً على كل من النفط العراقي باسعار تفضيلية ، واعتماده من جهة أخرى على المساعدات الامريكية والبريطانية قيداً على صانع القرار الأردني. ومنذ تولي الملك عبدالله الثاني الحكم عام ١٩٩٩ سعى إلى تقوية علاقات الأردن بالدول المجاورة وبالولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة الدولية ومجموعة الدول الثماني الكبار ، لغايات انعاش الاقتصاد الأردني وتشجيع الاستثمار الأجنبي[٣] ، وانضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وعقد اتفاقاً مع الاتحاد الاوروبي للتمهيد لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠[٤].

وتأثر الأردن بالهجرات التي تدفقت على الأردن بعد كل أزمة في المنطقة ، وأحدثها هجرات العراقيين للأردن بعد العدوان الأحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من

---

[١] المشاقبة ، امين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ٥٥

[٢] الدجاني ، محمد والدجاني ، منذر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٤ ، ٣٣٥

[٣] Curtis R.Ryan, (2004) Jordan First : Jordan's Inter-Arab Relation and Foreign Policy Under King Abdallah II. Arab Studies Quarterly, Vol. 26 Issue 3, P43-P57

[٤] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين في المعهد السويدي للشؤون الدولية ديكس اغشوست في ٨ تشرين أول عام ٢٠٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصاعب والتحديات الكبيرة التي واجهت الأردن بعد حرب الولايات المتحدة على العراق ، فقد استطاع تحقيق أهداف خططه التنموية بحيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٤ : ٧,٥% [١]. وارتفعت الصادرات الأردنية بنسبة ٤٣,٤% ، أما بالنسبة إلى الدين العام فبلغ رصيده ٥٢٨١ مليون أي ما نسبته ٦٨,٩ من الناتج المحلي الإجمالي وهذا مؤشر على انخفاض المديونية ، في حين بلغ صافي الدين العام في نهاية عام ٢٠٠٤ (٧) مليار دينار [٢].

وأخيراً يمكن القول بأن العامل الاقتصادي لا يعتبر عامل قوة للدولة الأردنية فالضعف الإقتصادي يعتبر قيداً على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية ، فتقع على كاهل صانع القرار الأردني مسؤولية التوفيق والموازنة بين استقلالية القرار من جهة وتوفير الإحتياجات الإقتصادية من جهة أخرى.

[١] جريدة الرأي ، ١٠ حزيران ٢٠٠٥
[٢] جريدة الرأي ، ١ كانون ثاني ٢٠٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

العامل السكاني

لهذا العامل دور" كبير" في التأثير على السياسة الخارجية بشكل عام وعلى السياسة الخارجية الأردنية بشكل خاص ، وذلك لطبيعة نوعية التركيبة السكانية التي تشكل في مجموعها المجتمع الأردني ، حيث تتكون الخلفية السكانية للأردن من عدة تركيبات :-

١) **سكان الأردن الأصليون** :- معظمهم من القبائل البدوية الذين عاملوا الاسرة الهاشمية بولاء بسبب انحدارهم من سلالة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبسبب حمايتهم للأماكن المقدسة ، وفي نفس الوقت وثق الهاشميون علاقاتهم مع هذه القبائل البدوية [١] ، فكان لهذه القبائل دورٌ في تأسيس امارة شرق الأردن ، حيث شكلوا فيما بعد نواة الجيش[٢]. ساهمت هذه الخلفية في عدم تشكيل أي ضغط على صانع القرار السياسي. وظل الأمر على هذا الحال حتى عام ١٩٤٨ عندما وقعت كارثة فلسطين ، وتوحدت الضفتان فظهر العنصر الفلسطيني.

٢) **الفلسطينيون** :- تشكل هذه الشريحة نسبة هامة من السكان في الأردن ، واضطرت هذه الشريحة للهجرة في ثلاث موجات : عام ١٩٤٨ ، وفي أعقاب عام ١٩٦٧ ، وفي عام ١٩٩١ [٣]. وعمل الملك المؤسس عبدالله على دمجهم وصهرهم في المجتمع الأردني والعمل على اشراكهم في الحياة السياسية ، وسعى الملك الحسين أيضاً إلى دمجهم بين صفوف المجتمع الأردني حيث ساهم الفلسطينيون في رفع مستوى التعليم ونشر الوعي السياسي ونالوا فرصاً في المراكز السياسية [٤].

يلعب وجود الشريحة الفلسطينية في الأردن دوراً في توجيه السياسة الخارجية الأردنية وقيداً على السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية ، فالأردن كان طرفاً في حل النزاع العربي الاسرائيلي حتى بعد صدور قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨ ، فيصعب من هذا المنطلق الفصل بين السياسة الخارجية الأردنية والقضية الفلسطينية [٥].

٣) **المسيحيون** :- يشكل المسيحيون من مختلف المذاهب نسبة قليلة من عدد السكان ، وتتمتع هذه الفئة بتمثيل منتظم في الوزارات والوظائف الأردنية والجيش.

---

(١) Tal Lawrence, (1993) King Hussein's Jordan : forty years. on contemporary review, Vol. 265, Issue 1530 , P1-P9

(٢) أبودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص٥٤

(٣) Cunningham , Karla J, Op.cit, p, 194.

(٤) أبودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ ، ٥١

(٥) المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ٢٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) **الشركس** : – وهم قبائل هاجرت من القوقاز في العقد السابع من القرن التاسع عشر[١]. فراراً من الاضطهاد الديني. ساعد الشركس في تأسيس إمارة شرق الأردن ، وكفلت لهم الدولة الأردنية حق المشاركة في الحياة السياسية حيث يمثلون مجموعتهم من خلال تمتعهم بثلاثة مقاعد في مجلس النواب الأردني[٢].

يبلغ اجمالي عدد السكان خمسة ملايين و ٣٥٠ ألف نسمة وذلك وفقاً لاحصاءات عام ٢٠٠٤ ، وتبلغ الكثافة السكانية ٦,٣ شخص لكل كيلو متر مربع ، ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان ٢,٥% وتبلغ الزيادة الطبيعية للسكان ٢,٤% [٣].

وبالنسبة لمسألة التوزيع الجغرافي للسكان نجد أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤثر في توزيع السكان. وتعتبر مصادر المياه من العوامل التي تؤثر في توزيع السكان حيث يتواجد ٨٦,٥% من السكان على مساحة ١٦,١% . ومن العوامل والضوابط المؤثرة في توزيع السكان أيضاً الضابط الوظيفي ، حيث يحتشد السكان في المدن التي تحتضن النشاطات الاقتصادية كالعاصمة عمان ومدينة الزرقاء. أما بالنسبة إلى التركيب العمري للسكان فنجد أن نسبة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥–٦٥) سنة الناشطين والذين يمكن تعبئتهم في حالة الحرب ولهم دور في عملية التنمية قد بلغت ٥٣,٥٣% وفقاً لاحصائيات عام ١٩٩٠ ، وبلغت نسبة العاملين ٢٠% من مجموع السكان[٤].

وبلغت نسبة الذكور العاملين في سوق العمل ستة أضعاف نسبة الاناث. أما بالنسبة إلى المستوى التعليمي فنجد ارتفاع نسبة التعليم عند الاناث ، ونجد أن معظم العاملات يتمتعن بمؤهلات أعلى من الثانوية العامة (٩٥١١٩) حالة من أصل (١٣٠٦٥٧) من الاناث ، وتبلغ نسبة العاملات ١٣% من مجموع العاملين[٥]. وبلغ اجمالي الطلبة في جميع مراحل التعليم مليون و٧٩٤ ألف و٧٠٠ طالب في عام ٢٠٠٤[٦].

أثر العامل السكاني على حركة السياسة الخارجية الأردنية ، حيث أثرت التركيبة السكانية المتمثلة بالشريحة الفلسطينية على طبيعة الموقف السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية ، منذ اتفاقية الوحدة بين الضفتين ، وما ترتب عليها من التزامات اقتصادية و سياسية على عاتق الأردن باتخاذ مواقف تنسجم مع مصالح الفلسطينيين ، والحقيقة أنه منذ عام ١٩٤٨ فإن جميع قرارات الأردن الإستراتيجية ارتبطت بالقضية الفلسطينية وكان للفلسطينيين دور" كضابط

---

[١] لنت ، جيمس ، ١٩٩٠ ، الحسين سيرة حياة ، الطبعة الأولى ، (عمان :- الوكالة العربية للتوزيع) ، ص ٢٠
[٢] الدجاني ، محمد والدجاني ، منذر ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٥ ، ١٥١
[٣] جريدة الرأي ، ٥ / حزيران / ٢٠٠٥
[٤] الظاهر ، نعيم ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥ ، ١٣٣
[٥] جريدة الرأي ، ٧ / تشرين الأول / ٢٠٠٤
[٦] جريدة الرأي ، ٥ / حزيران / ٢٠٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(Constraint) على صناعة القرار السياسي في الأردن.فمنذ البداية عندما قاد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين حركة التفاعلات السياسية وتم ضم الضفة الغربية للأردن، فإن الأردن قد واجه معارضة قوية من مصر واتسعت المعارضة لتشمل سوريا والسعودية آنذاك ، وكان الفلسطينيون أداة في يد الإعلام المصري وظهر ذلك جلياً في المعارضة للإنضمام لحلف بغداد.وكان هناك تقليد غير مكتوب في الأردن بأن يتولى ما يقارب من نصف أعضاء الوزارة من الفلسطينيين،و شكلت هذه النسبة قوة ضغط إذ أنه في ١٣ كانون الأول عام ١٩٥٥ قدم الوزراء الفلسطينيون استقالتهم للضغط على الحكومة الأردنية[١]. وفي عام ١٩٥٨ عندما اتحد الأردن مع العراق في قرار استراتيجي خطير ، اتجهت الأنظار إلى الموقف الفلسطيني هل سيكون ضابطاً أم مقوماً بمعنى هل سيكون الوجود الفلسطيني في الإتحاد من عوامل تعزيز نجاحه. والحقيقة أن الفلسطينيين لم يتعاطفوا مع الإتحاد وأي اتحاد ضد جمال عبد الناصر،أو جمال ليس طرفاً فيه[٢].

وفي الستينيات تكرر الشئ ذاته إذ أن الضغط الداخلي ومظاهرات مدن الضفة الغربية كانت على أشدها في سبيل الإنضمام للإتحاد العراقي المصري السوري المزمع قيامه بين الدول الثلاث ، وأسقط النواب ومعظمهم من الضفة الغربية حكومة سمير الرفاعي عام ١٩٦٣، ولقد سمى الملك ذلك الضغط بالإبتزاز السياسي[٣].

وقد أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الملك الحسين اهمية العامل السكاني حينما قال : (منذ متى نستطيع أن نفصل المصير الأردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها؟ ومنذ متى تدار السياسة دون أي اعتبار للجوار الجغرافي والتشابك الديمغرافي ؟)[٤]، وهذا ما يدركه أيضاً الملك عبدالله بن الحسين حينما أشار إلى ضرورة (التصدي لأي مخطط يهدف إلى حرمان الأشقاء الفلسطينيين من حقهم في العودة إلى وطنهم أو حقهم في إقامة دولتهم المستقلة على التراب الفلسطيني ... وضرورة التصدي لهذا الخطر وأولنا الأردنيون الذين هم من أصول فلسطينية)[٥]. وهكذا شكل العنصر الفلسطيني في خلفيات السكان تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الأردني والسياسة الأردنية والرأي العام ، وكان ضابطاً على صناعة القرار السياسي وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

---

(١) أبو دية،سعد،(١٩٩٠)،مرجع سابق،ص ص ١٥٨،١٥٩.

(٢) Naseer,Aruri,(1972).Jordan:A study in political Development 1921-1955(The Hague:Nijhoff),p.120

(٣) بن طلال،الملك الحسين،مرجع سابق،ص ص ٢٠٣،٢٠٤.

(٤) معركة السلام ، (١٩٩٤) ، وثائق أردنية ، المسار الأردني – الاسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى اعلان واشنطن ، (عمان :- دائرة المطبوعات والنشر) ، ص ٨

(٥) جريدة الرأي ، ١٧ / آب / ٢٠٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

العامل العسكري

يرتبط العامل العسكري بالقدرة العسكرية للدولة وبمدى امكانياتها على توظيف قواتها المسلحة كماً (حجم قواتها وترساناتها) ونوعاً (دور القيادة العسكرية ومستواها ، ومدى اعتمادها على غيرها وتماسكها ، وتأثير الإمكانات الاقتصادية والبشرية للدولة). ويعتبر هذا العامل من العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتباره أداة فعالة وحاسمة في السياسة الدولية[١].

شكل البدو نواة الجيش العربي إبان الثورة العربية الكبرى ، حيث تولى الأمير عبدالله منصب القائد العام ، وتولى فريدريك بيك منصب المفتش العام للدرك[٢] ، ففرضت بريطانيا سيطرتها على الجيش وكانت بموجب المعاهدة الأردنية البريطانية مسؤولة عن التدريب والتسليح ، وفي عام ١٩٥٦ قرر الملك الحسين تعريب الجيش وعزل كلوب باشا. فكان الجيش عنصراً فاعلاً في السياسة الأردنية منذ تأسيس الامارة عام ١٩٢١ / كما كان له دور في الاستقلال باشتراكه في الحرب العالمية الثانية ، ودور في الحفاظ على الاستقرار في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات إذ اعاد الأمن والاستقرار بعد أحداث أيلول عام ١٩٧٠.

ارتبط العامل العسكري بالسياسة الخارجية الأردنية بسبب خصوصية موقع الأردن الجغرافي ، ووجوده في قلب منطقة الشرق الأوسط ، وتوسطه لدول تفوقه عسكرياً من ناحية الانفاق العسكري ، ومن ناحية عدد أفراد القوات المسلحة فانعكست قلة السكان ، وفقدان حالة التوازن العسكري مع اسرائيل ، وعدم القدرة على تصنيع الأسلحة العسكرية ، والعجز المادي ، على القدرة العسكرية في الأردن ودفع الأردن إلى الاعتماد على التسليح من مصادر خارجية[٣]، واستدعى هذا الوضع الحفاظ على علاقات الأردن مع الدول الغربية والولايات المتحدة باعتبارها مصدراً للمساعدات الإقتصادية والتسليح العسكري [٤].

إن الاعتماد على التسليح من مصادر خارجية ينطوي على كثير من القيود على الدولة المستوردة للسلاح ، فتطوير قدرات وامكانيات جيش الدولة المستوردة مرهونة بإدارة سياسة الدولة المصدرة للسلاح ، فقد يؤدي ذلك إلى امتناع الدولة المصدرة عن تزويد الدولة المستوردة بالسلاح اذا لم تنسجم سياساتها مع سياسة الدولة المصدرة للسلاح [٥] ، وهذا ما حدث فعلاً عندما

---

[١] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٧ - ١٩٣
[٢] طهبوب ، ناصر ، (١٩٩٤). السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام ، (عمان :- مطبعة القبس) ، ص ص ٨٩ ، ٩٠
[٣] تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص ٥٣
[٤] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ١٠٦
[٥] المرجع السابق ، ص ١٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امتنعت الولايات المتحدة عن تزويد الأردن بالسلاح في حالة عدم اشتراك الأردن في مباحثات السلام [١]. ويدفع الاعتماد على الدول الغربية في التسليح الدولة المستوردة إلى الإعتماد والتركيز على القدرات السياسية والدبلوماسية وتطويرها كخيارات لتنفيذ السياسة الخارجية بدلاً من استخدام القوة العسكرية [٢].

يشير الجدول التالي لعناصر القوى العسكرية لأطراف معادلة الصراع العربي الاسرائيلي ومخصصات الانفاق المالية الحربية [٣] :-

الدولة	قوات نظامية	احتياط	دبابات	عربات مدرعة	مدفعية وراجمات	طائرات مقاتلة	هيلوكبتر مسلحة	زوارق	غواصات	ميزانية
اسرائيل	١٧٥٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	٣٨٩٠	٨٤٨٠	١٥٢٠	٢٦٢	٩٣	١٩	٣	٧,٦مليارات دولار
سوريا	٤٠٨٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٦٠٠	٤٢٥٠	٢٦١٦	٥٧٢	١٠٠	١٩	٣	١,١مليار دولار
مصر	٤١٠٠٠٠	٦٠٤٠٠٠	٣٠٩٠	٣٦٦٠	١٦١٨	٤٩٢	٧٤	٢١	٤	٥,٢مليارات دولار
الأردن	٩٩٤٠٠	٣٥٠٠٠٠	١١٣١	١٢٠	١١١٨	١١٣	٢٤	٣	٠	٥,٩ مليون دولار

ويلاحظ من الجدول تفوق دول المواجهة على اسرائيل وذلك على صعيد القوات الاحتياطية والنظامية (عددياً) ، الامر الذي يدفع اسرائيل إلى الحفاظ على التفوق النوعي والعددي والاعتماد على أنظمة التسلح الحديثة والالكترونيات الدقيقة ، والعمل على تطوير قدراتها النووية[٤].

وما يميز المؤسسة العسكرية الأردنية عن المؤسسات العسكرية في الدول العربية هوعدم استلامها السلطة السياسية ، فكان أي تغيير يطرأ على الساحة الأردنية يتم من قبل النظام وبحماية المؤسسة العسكرية ، فكانت أداة لتحقيق الأمن والاستقرار [٥]. واستخدمت القوات المسلحة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية ، ففي حقبة الستينيات استخدمت لتحقيق أغراض دفاعية وهجومية ، ومّدت المؤسسة العسكرية جسور التعاون مع دول الخليج من خلال ارسال

---

[١] سعودي ، هالة ، مرجع سابق ، ص٢٠٠.
[٢] نهار ، غازي صالح ، (١٩٩٤) ، القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه أزمة الخليج العربي آب ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، الطبعة الأولى (عمان :- المؤلف) ، ص٧١
[٣] الظاهر ، نعيم ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣
[٤] المرجع السابق ، ص ٢٤٤
[٥] طهبوب ، ناصر ، مرجع سابق ، ص ٩١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعثات العسكرية لتدريب القوات المسلحة في تلك الدول. وعززت القوات المسلحة الأردنية دور الأردن من خلال المشاركة في عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين [١] ، حيث شارك الأردن من خلال قواته المسلحة في عمليات حفظ السلام في كرواتيا وهايتي ومقدونيا وكمبوديا وأنغولا وفي أرجاء مختلفة من العالم [٢].وقد حقق الأردن مكاسب هامة في مسموعاته الدولية بإشتراك القوات المساحة في قوات حفظ السلام ، وقد أصبحت هي القوة الثانية في قوات حفظ السلام في كرواتيا و البوسنة ، والخامسة في العلم من حيث حجم المساعدة في أداء الواجب الإنساني[٣].

يشير الجدول الآتي إلى النفقات الدفاعية بملايين الدولارات الأمريكية لكل من الأردن واسرائيل للفترة الممتدة بين (١٩٥٨ – ١٩٨٧)[٤] :-

البلد	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٧
الأردن	٨٠	٩٨	١٠٦	١٧٠	١٥٤	١٤٦	١٣٢	٨٣٠,١٣
اسرائيل	١٣٧	٢٠٥	٤٢٨	١٢٢٨	١٤٧٠	٣٧٨١	٣٨٠٠	٥,٠١١,٠٠٠

أما عدد القوات المسلحة (بالآلاف) فهي على النحو التالي[٥] :-

البلد	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٧
الأردن	٢٠	٣٥	٥٠	٥٥	٧٠	٧٠	٦٠	٣٥,٠٠٠
اسرائيل	٤٥	٥٥	٦٥	٩٥	١٠٥	١٣٠	١٩٠	٥٠٤,٠٠٠

أما الانفاق العسكري على الجندي الواحد بالدولارات[٦] :-

البلد	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
الأردن	٤٠٠٠	٢٨٠٠	٢١٢٠	٣٤٣٦	٢٢٠٠	٢٢٤٢	٢٢٠٠
اسرائيل	٣٠٤٤	٣٧٢٧	٦٥٨٤	٨٧٦٨	١٤٠٠٠	٢٧,٦١٥	٢٠٠٠٠

---

[١] المناصير ، أنور ، (٢٠٠٣) ، دور القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٥٣ – ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ص ص ٥ ، ٢٥

[٢] الجندي ، غسان ، (٢٠٠٠) ، عمليات حفظ السلام الدولية ، الطبعة الأولى ، (عمان : - دار وائل للنشر) ، ص ٩٢

[٣] نظر كلمة الملك الحسين في وداع مجموعة الأمن العام المغادرة إلى هايتي في ٢٥-٩-١٩٩٤ و الموجودة في كتاب سعد أبودية (٢٠٠٠).الجندية في خدمة السلام (دور القوات المسلحة الأردنية في عمليات السلام الدولية)، (عمان : المطابع العسكرية)،ص ٤٥.

[٤] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩- ٧١.

[٥] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩- ٧١.

[٦] المرجع السابق ، ص ص ٦٩- ٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً وبعد استعراض العامل العسكري يمكن القول بأن هذا العامل يعتبر ضابطاً علـــى استخدام هذه الأداة في تنفيذ السياسة الخارجية ، فاعتماد الأردن على الدول الغربية والولايـــات المتحدة من الناحية العسكرية وضعف الامكانيات الكمية والنوعية العسكرية دفـــع الأردن إلـــى التركيز على الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأردنيـــة ، واقتـــصار دور المؤســـسة العسكرية على دعم القرار السياسي الخارجي الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس

عامل النظام السياسي(دينامية الحياة السياسية)

يعرف النظام السياسي بأنه التركيب المستمر للعلاقات الانسانية الذي يشمل الى حد كبير القوة والحكم والسلطة [١]. ويعرفه هاني الحديثي :(بأنه الهيكل الذي تتفاعل داخل تركيباته مجموعة العلاقات الانسانية من رغبات وانفعالات ، وافكار وارادات ، وامكانات مادية ومعنوية متضمناً جميع المباديء والعلاقات الداخلية المتفاعلة مع العلاقات الخارجية)[٢]. ويرتبط النظام السياسي بعملية صنع القرار باعتباره البيئة أو الوسط الذي تتفاعل فيه المتغيرات الذاتية والموضوعية المؤثرة في عملية صنع القرار والتي يتصرف على أساسها صانع القرارات فيعتمد القرار السياسي الرشيد على صحة تحليل القائد(صانع القرار)للموقف ، فالقرار في النهاية يعكس قدرة وقابلية النظام في اتخاذ القرارات من خلال صانع القرار[٣].

ترتبط بالنظام السياسي عدة متغيرات كالموارد السياسية المتاحة للنظام السياسي والتي تعكس قدرات هذا النظام كحجم التأييد الشعبي ومدى مؤسسية النظام ، ويرتبط بالنظام السياسي أيضاً مدى التمثيل الشعبي ومدى تماسك النظام السياسي ومدى فعالية مؤسسات النظام السياسي الدستورية والسياسية [٤]. فعملية صنع القرار ما هي إلا انعكاس لقيم نظامها السياسي[٥] . وبالنسبة للنظام السياسي الاردني فقد استمد شرعيته من خلال عدة ركائز أولها : النسب الهاشمي حيث يعود نسب الاسرة الهاشمية إلى آل البيت النبوي ، فمنح هذا النسب الحكم شرعية مميزة .ثانياً: الطروحات القومية التي تبناها الشريف الحسين بن علي ، وإطلاقه الرصاصة الاولى للثورة العربية الكبرى.ثالثاً : البعدان البدوي والعشائري حيث يغلب هذان الطابعان على السكان في الاردن ، فرأت القبائل البدوية والعشائر في الهاشميين ملتقى وانسجاماً [٦].

النظام السياسي في الاردن ملكي وراثي ، فقد نصت المادة ٢٨ من الدستور الأردني:(عرش المملكة الأردنية وراثي في اسرة الملك عبدالله بن الحسين ، وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور).هذا يعني أن الاردن اعتمد قاعدة الوراثة التي حصرت في أسرة الملك المؤسس عبدالله بن الحسين [٧]. والاسلام دين الدولة ، واللغة العربية هي لغتها

---

[١] القرعان ، صالح ، (١٩٩٥). الموقف الاردني من أزمة الخليج ، (عمان : المؤلف) ، ص٥١.
[٢] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص٣٤.
[٣] المرجع السابق ، ص ص ٣٤ ، ٣٥.
[٤] كانتور ، روبرت ، مرجع سابق ،ص٧٠.
[٥] العواملة ، منصور ، (٢٠٠٠). الوسيط في النظم السياسية ، الطبعة الثانية ، (عمان : المؤلف) ، ص ٢٠.
[٦] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.
[٧] العواملة ، منصور ، مرجع سابق ، ص٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسمية. وأخذ الدستور بمبدأ فصل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية [١]. فتناط السلطة التشريعية بمجلس الامة والملك ، وتناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه، وتتولى المحاكم السلطة القضائية على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الاحكام وفق القانون باسم الملك [٢].

١) السلطة التنفيذية :- تتألف السلطة التنفيذية وفقاً للدستور الأردني عام ١٩٥٢ من الملك ومجلس الوزراء.

أ) الملك :- يعتبر الملك رأس الدولة ومصوناً من كل تبعة ومسؤولية ، ويتمتع الملك بموجب الدستور الأردني بصلاحيات واسعة فهو الذي يصدق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها ، وهو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية ، وهو يملك صلاحية اعلان الحرب وعقد الصلح وابرام المعاهدات والإتفاقات على أن يتم أخذ موافقة مجلس الأمة فيما اذا ترتب على المعاهدات والاتفاقات تحميل خزانة الدولة النفقات ، أو في حالة المساس بحقوق الأردنيين العامة أو الخاصة. وللملك صلاحية اصدار الأوامر لإجراء انتخابات مجلس النواب ، وهو الذي يدعو مجلس الأمة إلى الاجتماع وله حق حل مجلسي النواب والأعيان ، وهو الذي يعين رئيس الوزراء والوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم ، وهو الذي يعين أعضاء مجلس الأعيان ورئيس مجلس الأعيان ويقبل استقالتهم ، وهو الذي يملك حق العفو الخاص ، وهو الذي ينشئ ويمنح ويسترد الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة وألقاب الشرف ، وهو الذي يملك حق تفويض هذه السلطة إلى غيره بقانون خاص [٣].

ب) مجلس الوزراء :- يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئيساً ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة[٤]. ويتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية[٥]. ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل الملك وذلك بتسمية من يرى فيه الملك الكفاءة والمؤهلات والقدرات اللازمة لإدارة الدولة ، فيقوم هذا الشخص الذي اختير من قبل الملك باختيار الوزراء ، فإذا وافق الملك على هذا التنسيب أطلق على هذه العملية التشكيل الوزاري المرشح لإشغال المناصب الوزارية[٦].

---

[١] الخلايلة ، أحمد ، مرجع سابق ، ص١٨٨.
[٢] الدستور الأردني : المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧.
[٣] الدستور الاردني : المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨
[٤] الدستور الاردني المادة ٤١.
[٥] الدستور الاردني المادة ٤٥.
[٦] العواملة ، منصور ، مرجع سابق ، ص٢٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تحديد أهم اختصاصات مجلس الوزراء كالآتي:

١) إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية.
٢) وضع الأنظمة أو اللوائح التنفيذية[١].
٣) وضع القوانين المؤقتة أثناء غياب مجلس الأمة وبموافقة الملك ، في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير ، أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ، ويكون لهذه القوانين قوة القانون. ويجب أن لا تخالف هذه القوانين أحكام الدستور، ويجب أن تعرض على مجلس النواب في أول اجتماع يعقده[٢].
٤) الوزير مسؤول عن إدارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته ، وعليه أن يعرض على رئيس الوزراء أية مسألة خارجة عن اختصاصه[٣].
٥) يشارك مجلس الوزراء الملك وضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها[٤].
٦) رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة ، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته[٥].

لا بد من الاشارة الى أن صلاحيات مجلس الوزراء وردت على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر ، وهذا يرجع إلى طبيعة الوظيفة التنفيذية التي يتمتع بها المجلس ، فلمجلس الوزراء اتخاذ أي إجراء يتلاءم وينسجم مع مقتضيات هذه الوظيفة التنفيذية مالم يمنع القانون اتخاذ مثل هذا الاجراء[٦].

٢) **السلطة التشريعية** :- تنقسم السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية إلى ثلاثة أنواع : السلطة التشريعية ذات المجلس الواحد ، والسلطة التشريعية ذات المجلسين. أما المملكة الاردنية الهاشمية فتأخذ بالسلطة التشريعية ذات المجلسين وهما مجلس الأعيان ومجلس النواب المنتخب من قبل الشعب[٧]. ووفقاً للمادة (٢٥) من الدستور الاردني تناط هذه السلطة بمجلس الامة والملك.

أ) **مجلس الأعيان** : يتم تعيين أعضاء مجلس الأعيان بإرادة ملكية فقد نصت المادة(٣٦) من الدستور الاردني على : (الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان ويقبل استقالاتهم). ويتألف مجلس الأعيان وفقاً للمادة (٦٣) من الدستور من عدد لا

---

[١] المرجع السابق ، ص٢٠٤.
[٢] الدجاني ، محمد ، والدجاني ، منذر ، مرجع سابق ، ص ٢٠١.
[٣] الدستور الاردني : المادة ١/٤٧.
[٤] حرتوقه ، فريدون ، (١٩٩٧). دور النخبة التشريعية في صنع القرار السياسي في الاردن ١٩٨٩/١٩٩٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، عمان ، الأردن ، ص٤٠ .
[٥] الدستور الاردني ، المادة ٥١
[٦] حرتوقة ، فريدون ، مرجع سابق ، ص٣٩.
[٧] الدجاني ، محمد والدجاني منذر ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٤ ، ٢١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتجاوز نصف عدد مجلس النواب. ومدة العضوية في مجلس الأعيان وفقاً للمادة (٦٥) من الدستور ٤ سنوات ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات ، ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدته منهم.

ب) مجلس النواب : يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً سرياً ومباشراً ، ووفقاً للمادة (٦٨) ينتخب المجلس لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب في الجريدة الرسمية ، على أن للملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين.

اختصاصات السلطة التشريعية :

١) **التمثيل** :تعتبر الوظيفة الأساسية للسلطة التشريعية هي تمثيل الشعب .

٢) **التشريع** : وفقاً لنص المادة(٩٥) من الدستور يجوز لعشرة من أعضاء أي من مجلس الأعيان و النواب أن يقترحوا القوانين ، فيحال الاقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي ، فإذا قبل الاقتراح أحيل الاقتراح على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون ، فيتقدم الاقتراح للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها. ويتمتع مجلس النواب بموجب المادة (٩١) من الدستور الأردني بحق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه ، وفي كل الحالات يرفع مشروع القانون إلى مجلس ولا يصدر القانون إلا إذا أقره المجلسان وصدق عليه الملك.

٣) **الرقابة المالية** : تتمتع السلطة التشريعية بصلاحية الرقابة المالية من خلال رقابة مجلس الأمة على إبرام إتفاقات القروض المالية[١] وفقاً لنص مادة (٣٣) من الدستور حيث لا بد من الحصول على موافقة مجلس الأمة على المعاهدات والإتفاقيات التي يترتب عليها تحميل الدولة النفقات.ويتمتع المجلس بالرقابة على عقود الامتياز[٢] وفقاً لنص المادة(١١٧) التي تنص على(أن كل امتياز يعطى لمنح أي حق يتعلق باستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة يجب أن يصدق عليها بقانون). ويملك المجلس أيضاً الحق في الرقابة على مشروع الموازنة العامة من خلال نص المادة ١١٢ من الدستور حيث تنص المادة على: (يقدم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور). ويملك مجلس الأمة الحق في انقاص النفقات وليس له أن يزيد عليها.

---

[١] العواملة ، منصور ، مرجع سابق ، ص ١٤٠.
[٢] المرجع السابق ، ص ١٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) **الرقابة السياسية** : أي رقابة البرلمان لأعمال الحكومة من خلال السؤال والاستجواب ، والتحقيق ، والمسؤولية السياسية[١]. وبالنسبة إلى حق السؤال فيجوز لكل عضو من أعضاء البرلمان الاستيضاح وتوجيه سؤال إلى الوزراء أو لفت نظر الحكومة إلى موضوع ما[٢]. أما الاستجواب فهو توجيه الاتهام لأحد الوزراء أو الوزارة وينطوي على اللوم والتجريح والنقد ، والاستجواب حق عام ، فإذا تنازل عنه المستجوب فمن حق الآخرين الإستمرار في مباشرته[٣].ويتم التحقيق من خلال لجان للتعرف على فعالية الأداة الحكومية[٤]. أما المسؤولية السياسية فتعتبر دعامة النظام البرلماني وقد تكون المسؤولية فردية عندما تتعلق بأداء وزير لوحده بحيث تنشأ نتيجة تصرف فردي من قبل أحد الوزراء ، وقد تكون المسؤولية تضامنية أي المسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء ، وتحقق المسؤولية التضامنية يترتب عليها استقالة الوزارة بكاملها.

٣) **السلطة القضائية** :- تنص المادة (٢٧) على أن (السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها وبدرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك) ووفقاً لنص المادة (٩٩) من الدستور تقسم المحاكم إلى ثلاث أنواع : المحاكم النظامية ، والمحاكم الدينية ، والمحاكم الخاصة.

وتقسم المحاكم النظامية إلى : محكمة الصلح ، ومحكمة البداية ، ومحكمة الاستئناف ، ومحكمة التمييز ، ومحكمة العدل العليا[٥]. وتقسم المحاكم الدينية وفقاً للمادة (١٠٤) من الدستور إلى المحاكم الشرعية ، ومجالس الطوائف الدينية الاخرى.

<u>هناك عدة عوامل ساهمت في أن يصبح الاستقرار سمة للنظام السياسي الاردني ومنها:</u>

١) قدرة النظام السياسي الاردني على احتواء كافة التيارات السياسية ، فاستطاع النظام استيعاب هذه التيارات والتوجهات وما نجم عنها من تناقضات على الصعيدين الداخلي والخارجي[٦].

٢) تجربة الملك حسين ودوره في توجيه السياسة الداخلية والخارجية ومتابعتها ، حيث اكتسب الملك الحسين خبرة واسعة في الشؤون السياسية ، وعملت هذه الخبرة والتجربة السياسية على إبراز دور الاردن على الساحة الدولية ، وسار الملك عبدالله بن الحسين منذ توليه الحكم عام ١٩٩٩ على النهج نفسه.

---

[١] ليلة ، محمد كامل ، (١٩٦٦) ، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، (بيروت : دار النهضة العربية) ص ص ٩٢٢ ، ٩٢٣.
[٢] العواملة ، منصور ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٧٠.
[٢] ليلة ، محمد كامل ، مرجع سابق ، ص ٩٢٦.
[٣] المرجع السابق ، ص ٩٢٩.
[٥] العواملة ، منصور ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩.
[٦] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩ ، ٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير الاحزاب السياسية وجماعات الضغط

واكبت الاحزاب السياسية نشأة الدولة الاردنية في مطلع العشرينيات من القرن العشرين. وبدأت الأحزاب في عهد الإمارة كأحزاب عربية ثم أخذت تتبلور كأحزاب ذات طابع اردني في أواخر العشرينيات ، واعتمدت هذه الاحزاب في تشكيلها على زعماء و شيوخ العشائر[١]. وكان هدف العمل الحزبي في تلك الفترة تحسين الاوضاع بالطرق المشروعة والمطالبة العلنية ، ولم يعرف الاردن الاحزاب العقائدية إلا بعد الوحدة بين الضفتين.

رخصت الحكومة لحزبين سياسين في عام ١٩٤٧، وكانت الغاية من وجهة نظر الملك عبدالله من هذا الترخيص أن يرى في بلاده تجربة للعمل الحزبي ، أما الحزبان فكانا[٢]:

١) حزب النهضة العربية وكانت أهدافه تتمحور حول العمل على تحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى ، والاستفادة من موارد البلاد الطبيعية ، وانهاض البلاد من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. وواصل الحزب نشاطه حتى عام ١٩٥٠.

٢) حزب الشعب الاردني وكانت مساعيه وأهدافه : النهوض بالمملكة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوثيق وتوطيد العلاقات مع الأقطار المجاورة ، وضرورة ادارة سياسة البلاد من قبل فئات مخلصة تتمتع بالكفاءة. حلت الحكومة الحزب في عام ١٩٤٧ ، وسرعان ما عاد للظهور في عام ١٩٥٢ ، إلا أنه انحل تلقائياً فيما بعد[٣].ولا بد من الاشارة الى أن الاحزاب السياسية الاردنية بقيت حتى وحدة الضفتين أقرب الى الجمود والشلل وكان الناس ينتقلون من حزب الى آخر ولم تطرأ خلافات فكرية أو ايديولوجية بين هذه الأحزاب[٤].

شهد الاردن في الخمسينيات توجهات وتحركات سياسية ومطالب شعبية لضمان الحرية الحزبية. ونص الدستور الاردني في المادة (٢/١٦)على : (للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور). وظهرت في هذة المرحلة الاحزاب العقائدية كحزب الاتحاد الوطني، وحزب التحرير، وحزب البعث العربي ، وحزب الجبهة الوطنية ، والحزب الوطني الاشتراكي ، وحزب الامة ، والحزب العربي الدستوري ، والأخوان المسلمون[٥].

---

[١] المصالحة ، محمد ، (١٩٩٩) ، التجربة الحزبية السياسية في الاردن : دراسة تحليله مقارنة ، الطبعة الاولى ،(عمان : دار وائل للنشر)ص ص٢٩ - ٣١.
[٢] المرجع السابق ، ص٣٤.
[٣] الرفوع ، فيصل ، مرجع سابق ، ص ص٢٧ ، ٢٨.
[٤] المصالحة ، محمد ، مرجع سابق ، ص ٣٧.
[٥] الرفوع ، فيصل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ ، ٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهد النصف الاول من الخمسينيات مرحلة النهوض الوطني الذي ساهم في إفشال الدخول في حلف بغداد ، وتعريب الجيش ، وإلغاء المعاهدة الاردنية البريطانية ، وترتب على هذة المرحلة انتعاش الحياة السياسية في الاردن. لكن سرعان ما انقلبت الامور في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات حيث حلت الاحزاب الاردنية عام ١٩٥٧. ويمكن أن نعزو سبب فشل التجربة الحزبية في هذة المرحلة إلى الافتقار للتنظيم المؤسسي الحزبي ، وعدم تبلور الاحزاب كأداة للتنمية في كافة المجالات ، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الأحزاب على تلبية مصالح واحتياجات الافراد[١].

بعد تعليق الحياة النيابية عام ١٩٧٥ ظهرت الحاجة لملء الفراغ الذي طرأ على الساحة السياسية الاردنية ، فصدرت إرادة ملكية وبتنسيب من رئيس الوزراء بتشكيل المجلس الوطني الاستشاري وكانت مهمة المجلس ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول القضايا المتعلقة بالسياسة العامة للدولة. وتم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري ثلاث مرات في الفترة (١٩٧٨-١٩٨٤). وبعد تحسن الظروف والاوضاع حل المجلس الوطني الاستشاري ودعي مجلس الامة إلى الانعقاد في دورة استثنائية من ٩ كانون الثاني عام ١٩٨٤ ، وفي ١١ كانون الثاني من نفس العام أعيد مجلس النواب المنحل بإرادة ملكية ، وأعيد حل المجلس بعد صدور قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨[٢].عادت الحياة الحزبية بعد عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ ، وتنبهت القيادة السياسية إلى ضرورة ملء الفراغ الذي طرأ على الحياة السياسية تحقيقاً للمشاركة الشعبية في صنع القرار ، فأقر قانون الاحزاب السياسية رقم(٣٢) لسنة ١٩٩٢[٣].

عند اجراء تقييم للتجربة الحزبية الاردنية نجدها ليست بالمستوى المطلوب نتيجة ضعف خبرات الاحزاب التنظيمية والسياسية ، ومحدودية تأثيرها في الاوساط الشعبية، واعتماد الكثير من الاحزاب على نفوذ رئيس الحزب وعلى الاسماء البارزة في الحزب ، ووجود اشكالية عدم التمييز الواضح بين النظام السياسي والسلطة التنفيذية حيث يعتقد الكثير بأن معارضة الاحزاب السياسية للحكومة تعني في ذات الوقت معارضة النظام السياسي[٤].

---

[١] المصالحة ، محمد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ ، ٧٢.
[٢] القطاطشة ، محمد ، (٢٠٠٢).تطور الحياة السياسية في الاردن في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين ، الطبعة الاولى (عمان : مكتبة سعد)، ص ص ٩١ - ٩٤.
[٣] المصالحة ، محمد ، مرجع سابق ، ص ص ٨٢ ، ٨٣
[٤] القطاطشة ، محمد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٣،٢٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا قمنا باستعراض وتفحص الخارطة الحزبية في الاردن نجدها تتمحور حول ثلاثة اتجاهات:

١) فئة الاتجاهات القومية التي تستند الى القومية العربية كأساس لعقيدتها الحزبية وأبرزها حزب البعث الاشتراكي[١].

٢) فئة الاتجاهات الاسلامية وأبرزها حزب جبهة العمل الاسلامي ، والحركة العربية الاسلامية (دعاء)[٢].

٣) فئة الاتجاهات اليسارية كالحزب الشيوعي الاردني[٣].

٤) فئة احزاب الوسط : ظهرت هذة الاحزاب بعد استئناف الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩ كحزب العهد وحزب المستقبل[٤].

يمكن القول بأن الأحزاب السياسية لا تشكل قيداً على صانع القرار الاردني ، حيث تراجع دورها في الثمانينيات وأوائل التسعينيات في الوقت الذي برزت فيه الاحزاب الدينية على الساحة السياسية. وتمكن الاخوان المسلمون من الوصول الى السلطة التنفيذية عام ١٩٩٠ ، بالاضافة الى وصولهم الى رئاسة مجلس النواب ، ووصول الكثير من قيادات الأحزاب الى البرلمان الحالي ، حيث حصل حزب جبهة العمل الاسلامي على ١٧مقعداً في عام ٢٠٠١[٥].

أما جماعات الضغط فيمكن تعريفها بأنها جماعة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة ، يهتمون بتنميتها بواسطة التأثير في الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير فيهم ، وحملهم على الاستجابة[٦]. وتختلف جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية فهي لا تريد الضغط على الحكومة من اجل الوصول إلى السلطة ، بل أنها قد تحقق أهدافها بالضغط على الحكومة ، وتختلف عن الأحزاب في كون جماعات الضغط تستمد قوتها من مصالح فئات داخل الدولة ، بينما قد تستمد الأحزاب قوتها من الخارج[٧].

وتاريخياً تأثر الأردن بجماعات الضغط تأثراً كبيراً، وكانت جماعات الضغط أكبر محرك في الحياة السياسية الأردنية وبخاصة في عهد الملك الحسين، وبلغت ذروة تحركها في أحداث نيسان ١٩٨٩ عندما عبرت جماعات الضغط عن رأيها بمظاهرات عمت مدن المملكة في الجنوب و الوسط ، وكانت تريد الضغط على الحكومة للتراجع عن قرار رفع أسعار المواد الأساسية. وكان الأردن قد عرف فئتين من جماعات الضغط في الخمسينيات والستينيات وهما:

---

[١] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ٧٢.
[٢] المرجع السابق ، ص ٧٢.
[٣] القطاطشة ، محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠.
[٤] المرجع السابق ، ص ٢٧٣.
[٥] Curtis R.Ryan,Op. cit,P. 58
[٦] الدليمي ، حافظ ، (٢٠٠١). النظم السياسية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، (عمان :- دار وائل للطباعة والنشر) ، ص ٧٢.
[٧] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينيون الذين كانوا يعبرون عن الضغط بالتظاهرات والإحتجاجات ، وفي السبعينيات طالبوا بإقالة وزير الداخلية ، وقائد الجيش ، فشكل هذا الموقف ضغطاً حرجاً على الحكومة. أما الفئة الثانية فكانت الجيش في وسط الخمسينيات بشكل ظاهر ومرة أخرى بشكل بسيط لا يذكر عام ١٩٧٤[١].

[١] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

متغيرات البيئة العملية الخارجية للسياسة الخارجية الأردنية

نقصد بمتغيرات البيئة الخارجية تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية ، والتي تنشأ من خارج نطاق ممارستها لسلطاتها ، أو نتيجة التفاعلات مع الوحدات الدولية الأخرى[١]. اختلفت الآراء حول طبيعة المتغيرات الخارجية ،و ترجم كثير من الدارسين العرب تعريف متغيرات البيئة الخارجية للسياسة الخارجية،وعلى سبيل المثال تم استعراض هذه التعريفات: تعريف "سنايدر" بأنها مجموعة الظروف والعوامل الخارجية ، أما تعريف "رونالدز" بأنها مجموعة القيود الخارجية عموماً ، وسياسات الدول الأخرى خصوصاً. ويربط "هولستي" بين المتغيرات الخارجية وهياكل النظام السياسي الدولي وظروف السياسة الدولية. أما "روزناو" فيعرفها بأنها الجوانب غير البشرية المكونة لبيئة المجتمع الخارجية والأفعال من خارج حدود الدولة المؤثرة في خيارات صانع قراراتها[٢].

تختلف أهمية البيئة الخارجية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية باختلاف الوحدات السياسية والدول ، حيث تختلف حالات التأثر والتأثير باختلاف الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بهذه الدول و الوحدات السياسية ، فأي قرار سياسي يتخذ من قبل أية دولة أو وحدة سياسية لا بد أن ينعكس على بيئة النظام السياسي لها[٣].

تشمل المتغيرات الموضوعية الخارجية[٤] :-

١- **النظام (النسق) الدولي** :- يضم هذا المتغير عدة متغيرات تؤدي دوراً في التأثير على سياسة الدول و الوحدات السياسية كعدد الوحدات الدولية ، والعمليات السياسية الدولية كالأحلاف والتكتلات ، وبنيان النظام الدولي.

٢- **التفاعلات الدولية** :- تؤثر طبيعة وماهية التفاعلات بين الدول و الوحدات السياسية على السياسة الخارجية للدول و الوحدات الدولية ، وهناك عدة متغيرات تؤثر على التفاعلات الدولية كنمط وطبيعة الاستقطاب الدولي ، وسباق التسلح ، والتبعية الاقتصادية الدولية.

---

[١] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٤٥.
[٢] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٨، ٢٣٩.
[٣] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ١٠٧.
[٤] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، المرجع السابق ، ص ١٤٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **المسافة الدولية** :- حيث تؤثر المسافة الجغرافية ، والتشابه القومي ، وتوازن القوى ، على خصائص الوحدات السياسية و الدول ، بحيث تتشابه أو تتفاوت هذه الوحدات مع خصائص الوحدات الأخرى التي تتعامل وترتبط بها بعلاقات.

٤- **الموقف الدولي** :- وهو الحافز الناشئ عن البيئة الخارجية في فترة زمنية معينة ، والذي يستدعي أن يتصرّف صانع القرار على ضوئه بشكل معين للتعامل معه. ويركز هذا المتغير على دراسة السلوك السياسي الخارجي للوحدة السياسية على ضوء سلوك الوحدات الأخرى تجاهها[١].

سنتناول في هذا الفصل دراسة البيئة الموضوعية الخارجية للسياسة الخارجية الأردنية في مبحثين هما :-

المبحث الأول :- النظام الاقليمي (Regional System)

المبحث الثاني :- النظام الدولي (Global System)

[١] سليم ، محمد السيد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ١١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

النظام الإقليمي العربي

لا يرجع مفهوم النظام الإقليمي كمستوى لتحليل العلاقات الدولية إلى فترة بعيدة .إذ أن جذور النظام الإقليمي ترجع بشكل عام إلى تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، حيث كان النظام الإقليمي أحد المواضيع التي بحثت في مرحلة بدء التنظيم الدولي ، باعتباره طريقاً لتحقيق الأمن والسلم الدوليين ، وذلك لسهولة التعامل مع هذا التنظيم ومحدودية عدد الكيانات التي يؤلفها[١]. إضافة إلى فاعلية و قدرة النظام الإقليمي مقارنة مع التنظيمات الدولية[٢].

يعرف النظام الإقليمي بأنه نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدّد على أساس جغرافي[٣]. وهناك عدة عوامل وعناصر تجعل النظام يوصف بالنظام الإقليمي وهي :-

١- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة وشموله ثلاث دول على الأقل[٤].

٢- تداخل وارتباط وحداته بشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الخاصة به ، والتي تملك ديناميتها الذاتية وقواعد حركتها التي تنبثق عن هذه التفاعلات الإقليمية[٥]. وهذا لا يعني الاستقلال التام للتفاعلات التي تجري في النظام الإقليمي خاصة في ظل ثورة الإتصالات والمواصلات[٦].

٣- عدم وجود أي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي ، لأن وجود إحداها يربطه بالنظام الدولي مباشرة ويستثنيه من النظام الإقليمي ، ويشترط أن يكون النظام الإقليمي أقل اتساعاً وقوة من النظام الدولي[٧].

إذا تفحصنا هذه العناصر نجد أن الوطن العربي يشكل نظاماً إقليمياً ، يضم عدة دول عربية في منطقة جغرافية واحدة ، بحيث تتداخل العلاقات والتفاعلات السياسية والتاريخية والإقتصادية والسكانية والفكرية[٨]. وتعود نشأة النظام الإقليمي العربي إلى فترة قيام الجامعة العربية ، حيث دخلت الكثير من الدول العربية وغير العربية منذ ١٩٤٥ في شبكة تفاعلات الإطار الإقليمي العربي[٩].

---

[١] عليمات ، محمود ، (٢٠٠٤) الحسين بن طلال والنظام الإقليمي العربي ، مجموعة بحوث من أعمال مؤتمر فكر الحسين بن طلال وتراثه ، (عمان :- جامعة الحسين بن طلال) ، ص ٧٦.

[٢] مطر جميل وهلال علي الدين ، (٢٠٠١) النظام الإقليمي العربي :- دراسة في العلاقات السياسية العربية ، الطبعة السابعة ، (بيروت :- مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٣٢.

[٣] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

[٤] المرجع السابق ، ص ٣٢.

[٥] الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

[٦] مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

[٧] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

[٨] الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

[٩] أبو دية ، سعد (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك عدة عوامل تؤثر في الإطار التنظيمي للنظام الإقليمي ، كالخصائص البنيوية للنظام ، حيث تؤثر الخصائص السياسية والإجتماعية والإقتصادية على التماثل والتقارب والتماسك بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي. وتؤثر كذلك إمكانات ومستويات القوة في النظام (من حيث توازن وتمايز القوة بين وحداته من حيث القوة الإقتصادية ، والعسكرية ، والصناعية والمصادر الطبيعية ، والمهارات السياسية ، والأيديولوجية). وتؤثر بيئة النظام والإطار السياسي على النظام الإقليمي من حيث دول مركز النظام وقلبه ، ودول الأطراف والهوامش ، إذ تشكل دول مركز وقلب النظام محور تفاعلات النظام الإقليمي ، في حين تتجه الدول الأطراف إلى الإختلاف وعدم التماثل وعدم الدخول في تفاعلات مع بقية دول النظام لإعتبارات مختلفة[١]. أما دول الهامش فهي الدول التي تعيش على هامش النظام ولكنها ليست منه على الرغم من قربها الجغرافي للنظام. ويرتبط بالنظام الإقليمي نظام التغلغل وهو النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام على وحدات النظام من خلال المعونات الإقتصادية والقروض والمساعدات الفنية والأحلاف العسكرية[٢].

تناوبت على العلاقات العربية – العربية حالات من الخلافات والصراعات من جهة ، وحالات من التعاون والتضامن من جهة أخرى. وتكررت أنماط الخلافات والصراعات بشكل دوري في فترات زمنية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ، تليها حالات من التضامن والتعاون[٣] ، ويقصد بالحالة الصراعية وجود استقطاب حاد وتشتت واختلاف ونشوب حروب عربية باردة. أم الحالة التضامنية فهي حالة تعكس رغبات الأنظمة العربية في الوصول إلى الاتفاق والتنسيق [٤].

مراحل تطور النظام الإقليمي العربي :-

اعتمد دارسو النظام الإقليمي العربي عدة أساليب في تقسيم وتعريف دول القلب والمركز، و قد اعتمد "بريخر" في تقسيم دول المركز على واقع المواجهة مع اسرائيل، واعتمد "كنتوري" على مدى التماسك والتفاعل والتجانس ، واعتمد "طومسون" على قياس شبكة الزيارات بين رؤساء الدول والوزارات ووزراء الخارجية ، بحيث كانت هي بؤرة التفاعلات حسب مؤشر الزيارات ، فاعتمد على مقياس احصائي لمركز البلد من خلال تحليل الزيارات التي تتلقاها الدول في النظام. وقسم "طومسون" فترة الدراسة من ١٩٤٦– ١٩٧٥ إلى خمس فترات كل منها ست سنوات. و حدد أهمية الدولة من كثرة الزيارات التي تتلقاها،و أعطى لزيارة رئيس الدولة

---

[١] عليمات ، محمود ، مرجع سابق ، ص ٧٨، ٧٩.
[٢] مطر ، جميل وهلال علي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧، ٢٨.
[٣] أحمد ، أحمد يوسف ، (١٩٩٢). "مستقبل العلاقات العربية – العربية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٢، آب ، ص ٦.
[٤] تليلان ، أسامه ، مرجع سابق ، ص ٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو رئيس الوزراء(٣) نقاط ، و أعطى لوزير الخارجية نقطتين ، ولأي وزير آخر نقطة. ووصل إلى تحديد أهمية الدول العربية التي تقود التفاعلات العربية وسماها دول القلب[١].

الفترة الأولى :-

١) المرحلة الأولى ١٩٤٥- ١٩٥٢:-

شهدت هذه المرحلة نهاية التحالف بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ، وبداية التنافس بينهما ، وبداية اهتمام الإتحاد السوفياتي بمنطقة الشرق الأوسط ، وشهدت هذه الفترة نهاية التحالفات مع بريطانيا وفرنسا[٢]. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة نشاطها في المنطقة العربية ، فاعتمدت على نفوذ الدول الإستعمارية ، ودعت إلى مشاريع الدفاع عن المنطقة والحلف المركزي[٣].

تخلصت سوريا من حكومة فيشي عام ١٩٤١، وغادرت القوات الفرنسية سوريا عام ١٩٤٦، وانسحبت بريطانيا من فلسطين عام ١٩٤٨. شهدت فترة الخمسينيات بداية تشكيل فكر سياسي يعتمد على الإنقلابات العسكرية ، وأصبحت الإنقسامات الأيديولوجية وسيلة لتسييس الجماهير ، كان أقرب مثال على هذه الفلسفات الأيديولوجية رسالة عبد الناصر التي كان لها دور كبير في إنقلاب عام ١٩٥٤ في سوريا وفي عام ١٩٥٨ في العراق ، حتى أن هذه الفلسفة اخترقت الأردن إلا أن ولاء القوات المسلحة حال دون الإنجراف لأي مذهب سياسي[٤].

تكون النظام الإقليمي العربي في البداية عام ١٩٤٥م من سبع دول عربية ، تفاعلت أربع دول منها في شبكة تفاعلات النظام وهي (الأردن ولبنان والعراق وسوريا)[٥]. وبدأت نشأة النظام العربي وهو يعاني من سيطرة غربية ساهمت في إقامة دولة لإسرائيل في قلب الوطن العربي.

تزامنت نشأة النظام مع الافتقار إلى القوة الذاتية ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :- خضوع أطراف النظام الإقليمي للإحتلال العسكري ، والقيود العسكرية ، والتبعية الإقتصادية. وبطبيعة الحال خضع الأردن في هذه الفترة للنفوذ الغربي و ارتبط بمعاهدة مع بريطانيا،و لكن ساهم مركز الملك المؤسس عبد الله بن الحسين و علاقاته و خبرته و طول تمرسه في إعطاء الأردن مركزاً هاماً في دول القلب.

---

[١] أبو ديه ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٤٠.
[٢] المرجع السابق ، ص ٢٩.
[٣] مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٧٤.
[٤] طهبوب ، ناصر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠، ٤٧.
[٥] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) المرحلة الإنتقالية (١٩٥٢- ١٩٥٥) :-

شهدت هذه المرحلة حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاع وتغيير الأنظمة ، بسبب التنافس بين الدول ، والتدخل الخارجي من قبل فرنسا وبريطانيا والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول العربية[١]. فانطوت الدول على نفسها لمواجهة حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي وترتب على هذه الحالة الجمود في سياسات الدول العربية ، والإنخراط في الصراعات الأيديولوجية بين الأنظمة المختلفة فانعكس عليها سلباً ، إذ افتقرت هذه الأنظمة إلى المرونة ، الأمر الذي قلل من البدائل والخيارات أمام القيادات الحاكمة لهذه الأنظمة[٢].

و في مصر قاد جمال عبد الناصر ثورة ٢٣ يوليو في عام ١٩٥٢، و طرح الشعارات القومية والثورية ، فرفع شعارات (الوحدة العربية) و (الاشتراكية) و (الأنظمة الثورية الجمهورية في مواجهة الأنظمة التقليدية الملكية)[٣]. وتميزت هذه الفترة بالخلاف بين دول النظام العربي حول تشكيل التحالفات ، فمثلاً تفادت لبنان الدخول في تحالفات من شأنها تعريض استقرارها للخطر ، ووقفت مصر ضد أي تكتل عربي قد يترتب عليه الإخلال بالتوازن القائم في النظام ، أما سوريا فنجدها على النقيض حيث كانت منذ نشأة النظام العربي قلب التحالفات العربية و اندفع العراق نحو (حلف بغداد) ، و لم يستطع الاردن أن ينضم لحلف بغداد بسبب التيار الإعلامي المصري القوي المناهض للحلف ، وفي معظم الحالات كانت سوريا الطرف الأصغر في التحالفات[٤].

٣) المرحلة الثانية (١٩٥٥- ١٩٦١) :-

تزامنت هذه المرحلة مع مرحلة النظام الثنائي القطبية المرن حيث ازداد الصراع بين القوتين العظميين ، واشتد التنافس في النظام العربي بعد صفقة الأسلحة التشيكية ، حيث أضافت هذه الصفقة القوة إلى الامكانات العسكرية والسياسية المصرية. في ٢٦ شباط عام ١٩٥٥ وقعت كل من تركيا والعراق معاهدة ثنائية للدفاع المشترك "حلف بغداد" ، وانضمت كل من إيران وباكستان وبريطانيا إليه فيما بعد[٥] ، وحاولت بريطانيا جاهدة حث الأردن على الدخول إلى الحلف ، إلا أن الأردن أمام ضغط الرأي العام المتأثر بالاعلام المصري اتخذ قراراً بعدم دخول

---

[١] طهبوب ، ناصر ، مرجع سابق ، ص ٦٩.
[٢] قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٧٩.
[٣] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥.
[٤] مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥، ٧٩.
[٥] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) مرجع سابق ، ص ص ٤٠، ١٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحلف[١]. واعتبر توجه العراق إلى عقد تحالف مع تركيا أول محاولة لإدخال طرف هامشي في النظام الإقليمي العربي ليساعده في تحقيق أهدافه في إطار النظام العربي ، وقوبلت هذه الخطوة بردود فعل عربية قوية وخاصة من قبل مصر ، ووقفت السعودية مع مصر لغايات منع العراق من تغيير شكل قلب النظام العربي[٢].

برز دور النظام الإقليمي العربي كمتغير فاعل في النظام الدولي في هذه المرحلة من خلال موقفين هما :-

١- كسر الاحتكار الغربي للسلاح من خلال صفقة الأسلحة التشيكية ، عندما قام عبد الناصر بفتح الطريق أمام اختراق سوفياتي للمنطقة، ، وكانت لهذه الصفقة أهمية سياسية أكثر مما كانت عسكرية ، وترتب على هذه الخطوة تحرير الأطراف من الإعتماد على الغرب وإفساح المجال لمناورة أوسع على الساحة السياسية[٣].

٢- مقاومة سياسات الإنخراط في الأحلاف العسكرية الغربية كحلف بغداد (المعاهدة المركزية) عام ١٩٥٥ ، ومبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ وتشجيع المساهمة في تأسيس حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥.

وقعت كل من مصر وسوريا في تشرين الأول عام ١٩٥٥ على ميثاق للدفاع المشترك واتفقتا على إنشاء قاعدة عسكرية موحدة ، فتصاعدت المخاوف بشأن ميثاق الدفاع المشترك في واشنطن خوفاً من انتشار النفوذ الشيوعي في سوريا ، بحيث تصبح سوريا تحت تأثير السوفيات. تم أيضاً تعزيز قوة المحور و التحالف المصري – السوري – السعودي ،الذي شكل ضابطاً على أي قرار سياسي عربي للإنضمام إلى الأحلاف الدولية،و لم تنفع محاولات جر الأردن ولبنان للدخول في التحالف المذكور أعلاه ، ولم تجد المحاولات والعروض بتقديم المساعدات الاقتصادية في إقناع الرئيس كميل شمعون والملك الحسين للدخول في أي تحالف دولي. شهدت الفترة إندلاع العدوان الثلاثي على مصر ، و بروز مصر كلاعب مسيطر في الساحة العربية . في البداية كان من أهداف الولايات المتحدة دعم الزعامة المصرية لتحقيق تسوية عربية – إسرائيلية ، ودفع عبد الناصر لعدم شراء المزيد من الأسلحة من موسكو. وأدى موقف عبدالناصر و عدم توقفه عن شراء الأسلحة ، وهجومه على حلف بغداد ، وتصلب موقفه بشأن الإتفاق على تمويل سد أسوان إلى توتر العلاقات الغربية المصرية ، الأمر الذي أدى إلى

---

(١) Salloukh, Bassel F, (1996). State Strength, Permeability, and for foreign Policy behavior : Jordan in the oratical Perspective. Arab Studies Quarterly, Vol. 18Issue2, P 39 66.

(٢) مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٨٨.

(٣) جرجس ، فؤاد ، (١٩٩٧). النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى ، الطبعة الأولى ، (بيروت :- مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إندلاع العدوان الثلاثي (الإنجلو فرنسي إسرائيلي) على مصر عام ١٩٥٦[١]. و إلى رفض الولايات المتحدة تمويل السد العالي.

عقد الأردن في عام ١٩٥٨ الإتحاد العربي بين الأردن والعراق ، كرد على الوحدة المصرية – السورية التي تمثلت بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا[٢] ، لكن سرعان ما إنهار الإتحاد العربي نتيجة الإنقلاب العسكري الذي اسقط النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨.

اشتدت في هذه الفترة الحرب العربية الباردة ، وأدت زيادة التوترات بين الدولتين العظميين وتدخلاتهما في السياسة الإقليمية إلى تدويل الخصومات في المنطقة[٣].

يمكن القول بأن القدرات السياسية كانت المحدد الأكثر أهمية للتأثير في النظام الإقليمي العربي في المراحل الثلاث السابقة ، أما القدرات العسكرية والإقتصادية فقد كانتا مقيدتين إلى حد ما ، ومن الناحية العسكرية شكل النظام العربي نظاماً يتراوح ما بين تعدد القوى غير المتوازنة والقطبية الأحادية مع ميله نحو الأخيرة بدرجة أكبر[٤].

٤) المرحلة الثالثة (١٩٦١– ١٩٦٧) :-

شهدت هذه المرحلة بداية عهد مؤتمرات القمة العربية[٥] ، حيث عقد مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني عام ١٩٦٤ في القاهرة ، وحث على الوقوف في وجه اسرائيل باعتبارها خطراً أساسياً لا بد من دفعه إعلامياً وسياسياً واقتصادياً لأنها أرادت تحويل روافد نهر الأردن ، و ضرورة إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية. وعقد مؤتمر القمة الثاني في أيلول ١٩٦٤ في الإسكندرية و الذي شهد قيام منظمة التحرير الفلسطينية. و في أيلول ١٩٦٥ عقد في الدار البيضاء مؤتمر القمة العربي الثالث الذي اقتصرت قراراته على دعم التضامن العربي بتحقيق التضامن بشأن القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين ، واشار المؤتمر إلى ضرورة منع انتشار الأسلحة النووية ، وتأييد نزع السلاح والعمل على تصفية القواعد الأجنبية المهددة لأمن المنطقة العربية[٦].

---

[١] جرجس ، فؤاد ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦، ٨١.
[٢] Cunningham, Karla J, Op. cit, P94
[٣] جرجس ، فؤاد ، مرجع سابق ، ص ١٧٦
[٤] قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٩٤، ٩٥.
[٥] أبو دبه ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٤١.
[٦] أبو طالب ، حسن ، (١٩٩٢) ، "السياسة الخارجية للنظام الإقليمي العربي ١٩٤٥- ١٩٩٠دراسة استطلاعية" ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد ٣٩، كانون الثاني ، ص ص ١٧٦، ١٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باعد الاستقطاب بين معسكرين في النظام العربي ، وهما المعسكر المحافظ والمعسكر الثوري[١]. فحدث الإنقسام بين الثوريين (التقدميين) والمحافظين (المعتدلين). لم يكن المعسكر التقدمي متماسكاً بالمقارنة إلى المعسكر المحافظ ، بالرغم من أن جميل مطر وعلي الدين هلال يريان بأن عدم المرونة في التحالفات وعدم الثقة داخل المعسكر التقدمي كانا من أسباب إندلاع حرب ١٩٦٧،و ساهمت هذه التحالفات في اضعاف الإمكانات العربية و إتساع الهوة بين الإمكانات الإسرائيلية والإمكانات العربية الكلية[٢]. واعتبرت حرب ١٩٦٧ نقطة تحول في الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث احتلت اسرائيل الضفة الغربية و قطاع غزة ، وبعض أراضي الدول العربية بعد أن هاجمت اسرائيل مصر والأردن وسوريا. و عقد بعد حرب ١٩٦٧ مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم في آب ١٩٦٧ ، ودعا إلى ضرورة توحيد الجهود العربية لتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية ، استناداً إلى المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي عدم الصلح مع اسرائيل ، وعدم الاعتراف أو التفاوض معها[٣].

٥) المرحلة الرابعة (١٩٦٧ – ١٩٧٧) :-

شهدت هذه المرحلة الإنفراج الدولي ، وتكاثفت وتزايدت شبكة التفاعلات العربية ، فشكلت مصر محور الشبكة التي ضمت تونس وليبيا والمغرب والجزائر وموريتانيا وسوريا والأردن ولبنان والسعودية[٤]. ويمكن القول بأن حرب ٦٧ قد قضت على الإستقطاب بين المعسكرين المحافظ والتقدمي ولم تشهد هذه المرحلة قيام تحالفات رئيسة ، وأدى النفط دوراً كبيراً في هذه المرحلة إذ لم تجد البلدان النفطية ضرورة لعقد التحالفات السياسية ، وساد مفهوم مفاده قدرة النفط على رسم خارطة تفاعلات النظام السياسي العربي في داخله وخارجه[٥].

عقدت في هذه المرحلة أربعة مؤتمرات للقمة العربية ، حيث عقد المؤتمر الخامس للقمة العربية في الدار البيضاء في ٢٣ كانون الاول عام ١٩٦٩ ولم يصدر عنه قرارات لعدم اكتماله.

وقد شهدت هذه المرحلة تقارباً بين الأردن ومصر ، ثم شهد وسط السبعينيات في عهد السادات ابتعاداً تدريجياً لمصر عن المعسكر الشرقي ، وبدأ النظام المصري يتقرب إلى الولايات

---

[١] جرجس ، فؤاد ، مرجع سابق ، ص ١٩٧.
[٢] مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٩٤.
[٣] أبو طالب ، حسن ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٧٨.
[٤] أبودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٤١.
[٥] مطر ، جميل ، وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١١٣ ، ١١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة والغرب [١]. خاصة بعد طرد مصر للخبراء السوفيات الأمر الذي أدى إلى ضعف العلاقات المصرية – السوفياتية[٢].

سعت الولايات المتحدة في هذه الفترة إلى تحقيق عدة أهداف وهي[٣] :-

١) اضعاف النفوذ السوفياتي في المنطقة ، وهذا الهدف لم يقتصر على هذه المرحلة ولا على المنطقة العربية فقط.

٢) اضعاف النظام العربي ، وكان هذا الهدف جلياً في حرب ١٩٦٧ ، وفي المفاوضات التي تمخضت عن الحرب والتي بدأت بالقرار (٢٤٢) القاضي بالقبول بالوجود الاسرائيلي.

٣) ضمان تدفق النفط من المنطقة.

نشبت حرب تشرين في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ بمبادرة عسكرية عربية. أثارت اهتماماً عالمياً دفعت بالقوتين العظميين إلى التحرك للوصول إلى حل سياسي، فأمدت موسكو مصر بالأسلحة ، وساندت الولايات المتحدة إسرائيل ، وتطورت الأحداث ، وطلبت كل من مصر وسوريا من الأردن الاشتراك في الحرب. واتخذت الدول العربية المنتجة للنفط قراراً يقضي بتخفيض انتاج دولهم من النفط بمعدل ٥% كل شهر ، وقامت السعودية بتخفيض ١٠% من انتاجها ، واوقفت صادراتها النفطية إلى هولندا وأمريكا[٤].

أصدر مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ القرار رقم (٣٣٨) القاضي بوقف اطلاق النار ، ووضع حد للنشاط العسكري خلال ١٢ ساعة بعد صدوره ، والعمل على تطبيق القرار (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ ، واجراء المفاوضات بين الأطراف المعنية من أجل اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وأصدر مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول القرار رقم (٣٤٠) القاضي بتأليف قوة طوارئ دولية لمراقبة وقف اطلاق النار [٥].

و عقد مؤتمر القمة في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ في الجزائر و حدّد الأهداف المرحلية التي تستند إلى تحرير الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، وتحرير القدس ، وعدم جواز التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني من قبل أي طرف عربي ، والاستمرار في استخدام النفط كسلاح بيد العرب [٦]. وعقد في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٧٤ مؤتمر القمة السابع في الرباط ، وقامت الدول العربية بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً

---

[١] أبوطالب ، حسن ، مرجع سابق ، ص ١٧٨.
[٢] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٦ ، ٢٣٧.
[٣] مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٩٨.
[٤] موسى ، سليمان ، (١٩٩٦) ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨ – ١٩٩٥ ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، (عمان :- مكتبة المحتسب) ، ص ٤٠٤.
[٥] المرجع السابق ، ص ص ٤٠٤ ، ٤٠٦.
[٦] أبوطالب ، حسن ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووحيداً للشعب الفلسطيني ، وسار الأردن مع الاجماع العربي [١]. وعلى ضوء هذا المؤتمر حدث انفراج كبير في العلاقات العربية.

شهد عام ١٩٧٥ اغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز ، وشهد العام نفسه اتفاقاً عقده نائب الرئيس العراقي صدام حسين مع شاه إيران ، تمخض عن هذا الاتفاق موافقة العراق على الحدود التي تصر عليها إيران مقابل التزام إيران بعدم تقديم المساعدات لأكراد العراق [٢]. ووصل التقارب بين سوريا والأردن إلى ما يشبه التحالف والتكامل بين الدولتين ، وتحسنت العلاقات الأردنية المصرية كمحاولة من الأردن لموازنة الضغط السوري المتزايد [٣]، وكانت زيارة السادات إلى الأردن عام ١٩٧٥ أول زيارة لرئيس مصري إلى الأردن [٤].

شهدت المنطقة زيادة في ظاهرة الاستقرار السياسي الداخلي في السبعينيات ، إذ شهدت سوريا تحسناً واضحاً في الفترة التي بقي فيها حافظ الأسد في السلطة طوال هذه المرحلة، وشهد العراق استقراراً فعالاً ، وكذلك الأردن فقد شهد تحسناً واستقراراً فعالاً خاصة بعد الحرب مع الفدائيين عام ١٩٧٠ ، وشهدت السعودية تحسناً واستقراراً خاصة بعد انخفاض المعارضة الداخلية ، وارتفاع ثرواتها البترولية. إلا أن لبنان كانت الاستثناء الوحيد لعدم الاستقرار فقد قسمتها ويلات الحرب[٥]،و أصبحت لبنان شغل العرب الشاغل في تلك الفترة.إذ عقد في ٢٥ تشرين الأول مؤتمر القمة الثامن في القاهرة ، وعقد قبل هذا المؤتمر مؤتمرٌ في الرياض في ١٨ تشرين الأول لوقف اطلاق النار في لبنان. كانت الحرب الأهلية اللبنانية الموضوع الوحيد الذي عالجه مؤتمر القمة الثامن ، حيث كان هدف المؤتمر الحفاظ على وحدة لبنان وأمنه وسيادته ، وصادق المؤتمر على قرارات المؤتمر الذي عقد في ١٨ تشرين الأول في الرياض ، وتم الاتفاق على اعتبار القوات العربية في لبنان "قوة ردع وحفظ سلام"[٦].

أعلن السادات في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ استعداده للجلوس مع زعماء اسرائيل ومناقشتهم ، والعمل على التوصل إلى تسوية سليمة شاملة تعمل على انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وقد أثار موقف السادات استنكار الدول العربية ، وعندما دعا إلى عقد اجتماع للأطراف المعنية بمؤتمر جنيف (الأردن وسوريا ومنظمة التحرير واسرائيل) في كانون الأول ١٩٧٧ ، لم تستجب هذه الأطراف لدعوة السادات ، فعقد السادات مباحثات بين الوفد المصري و الوفد الاسرائيلي وبحضور وفد امريكي وممثلين عن هيئة الأمم ،

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤١٩.
[٢] المرجع السابق ، ص ٤٣٥.
[٣] مطر جميل ، وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ١١٥.
[٤] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦.
[٥] قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩ ، ٨٠.
[٦] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤١ – ٤٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمخض عن المباحثات المصرية – الاسرائيلية خطة تقدم بها رئيس الوزراء الاسرائيلي لم ترض السادات ، كان رد السادات على هذه المباحثات سحب الوفد المصري [١].

الفترة الثانية :-

المرحلة الأولى (١٩٧٧ – ١٩٨٧)

أسفرت المفاوضات بين مصر واسرائيل عن التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ ، ولم تتضمن بنود الاتفاقية ما يخص قيام الدولة الفلسطينية ، وتعاملت مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين ، واحتفظت اسرائيل بالسيادة على الضفة وقطاع غزة [٢].

أدى توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد إلى خروجها من البيت العربي ، وقامت الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر ، وعارضت الدول العربية واستنكرت الموقف المصري.

في آذار ١٩٧٩ شدد "بيغن" على ثلاث مسائل وهي :- (لا لحدود ١٩٦٧ ، لا لإعادة القدس ، لا للحكم الذاتي للأراضي المحتلة) ، فتوسطت الولايات المتحدة بين إسرائيل ومصر ، حيث وقعتا على معاهدة الصلح التي تم بموجبها اعتراف مصر بإسرائيل ، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين كلٍّ منهما [٣].وظهر تحالف (جبهة الصمود والتصدي) كرد على مبادرة السادات[٤].

عُقد في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨ مؤتمر القمة التاسع في بغداد ، ودعا المؤتمر الحكومة المصرية للعدول عن الاتفاقية ، وتقديم مبلغ ٢٥٠٠ مليون دولار لمصر سنوياً كبديل لتعهدات الولايات المتحدة ، إلا انها رفضت العرض ، وعقدت الدول العربية اجتماعاً عقب توقيع مصر معاهدة الصلح مع اسرائيل أسفر عنه ما يلي [٥]:-

١) نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس.
٢) تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية .
٣) قطع العلاقات السياسية مع مصر.
٤) مقاطعة مصر اقتصادياً.

على الرغم من تطور مسألة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي على صعيد الجبهة المصرية الاسرائيلية ، أدى وصول حكومة الليكود ، وانفراد مصر في توقيع اتفاقية سلام

---

[١] المرجع السابق ، ص ص ٤٥٣ – ٤٥٥.
[٢] Tal, Lawrence, Op. cit, P.1-g.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥٨.
[٤] أبودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٤١
[٥] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦١ ، ٤٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منفردة مع اسرائيل إلى ايجاد حالة من عدم التوازن لصالح اسرائيل ، فتوسعت اسرائيل في اقامة مستوطناتها وعملت على ضم القدس رسمياً في عام ١٩٨٠.

عقد مؤتمر القمة العاشر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ ، وعقد مؤتمر القمة الحادي عشر في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٠ ، وجدد المؤتمران إدانة اتفاقيتي كامب ديفيد ، ومعاهدة الصلح [١]، واستمرار مقاطعة مصر.

شهدت هذه المرحلة تحول العراق تجاه الولايات المتحدة ودول الخليج العربي ، واقامة علاقات ودية مع مصر والأردن [٢].

نشبت الحرب العراقية الايرانية في ايلول ١٩٨٠ ، حيث قام العراق بمهاجمة الأراضي الايرانية عقب الغاء الرئيس صدام حسين معاهدة ١٩٧٥ (اتفاقية الجزائر) التي وقعت عليها ايران والعراق والجزائر ، وذلك عندما رفضت ايران الالتزام بها. ويعود قيام هذه الحرب إلى عدة أسباب منها ما يتعلق بالخلاف بين السنة والشيعة ، ومنها ما يتعلق بالأنهار الحدودية المشتركة والخلافات الجغرافية [٣].

أراد العراق بمواجهة ايران أن يعمل على تقوية نفوذه في المنطقة والظهور بمظهر المدافع عن دول المنطقة ، لكن بعد سنوات من القتال وجد نفسه في موقف دفاعي بعدما اثقلته تكاليف الحرب مع ايران. طغى الصراع العراقي – الإيراني على الصراع العربي – الاسرائيلي في هذه الفترة ، حيث شكل التهديد الايراني تهديداً أيدولوجياً وأمنياً لدول المنطقة ، الأمر الذي ترتب عليه [٤]:-

١) زيادة الاعتماد على القوى العظمى في الحصول على المعدات العسكرية والمساعدات الاقتصادية.

٢) عسكرة السياسة الخارجية لعناصر النظام الاقليمي العربي باللجوء إلى الخيار العسكري ، وما ترتب على ذلك من اعباء في التسليح.

قسمت الحرب العراقية – الايرانية الصف العربي ، فانقسم العرب ما بين مؤيد للعراق ومعارض لإيران ، فدعمت الدول العربية العراق ، و لكن أعلنت ليبيا وسوريا واليمن الديمقراطية تأييدها ودعمها لإيران.

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣.
[٢] مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٧ ، ١٥٨.
[٣] الكفارنة ، أحمد ، (١٩٩٢) ، الأردن في النظام الاقليمي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الأردن ، ص ١٠٥.
[٤] قرني ، بهجت وهلال ،علي الدين ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تدم عزلة مصر بعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية حيث عادت مصر إلى الصف العربي.

في شباط ١٩٨١ اجتمع وزراء خارجية الامارات العربية والسعودية والكويت وعمان ، ووضعوا مشروع اقامة مجلس التعاون الخليجي ،الذي ظهر في آذار ١٩٨١ و ضم السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان. فكان هذا المجلس بمثابة نظام لا تشترك فيه الدولتان الأقوى في المنطقة (إيران والعراق) ، وقام هذا التكتل لمواجهة تحالف الصمود والتصدي في ظل ازدياد الخلافات على الساحة العربية [١].

عقد مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس في ٦ أيلول ١٩٨٢ في دورتين ، كان الأول في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨١ ، ولم يحضر المؤتمر سوى رؤساء ثماني دول عربية ، ورفضت عدة دول عربية خطة الأمير فهد التي طرحها في آب لحل أزمة الشرق الأوسط من قبل سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي التي تدعو إلى الاعتراف بحق دول المنطقة في العيش بسلام[٢] ، وبعد عشرة أشهر عقد مؤتمر فاس في أيلول ١٩٨٢ ، أسفر المؤتمر عن وضع ثمانية مبادئ لحل الصراع العربي الاسرائيلي وهي[٣] :-

أ) انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

ب) إزالة المستوطنات من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ج) ضمان حرية العبادة لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

د) حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ه) خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تزيد عن أشهر وتحت اشراف الامم المتحدة.

و) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ز) وضع ضمانات السلام بين دول المنطقة من قبل مجلس الأمن.

ح) أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادئ.

يمكن القول بان هذا المؤتمر كان بداية الطريق في مسيرة السلام ، وذلك بطرحه مشروع السلام العربي.

---

[١] مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ ، ١٦٧.
[٢] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٨٢.
[٣] أبوطالب ، حسن ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٣ ، ١٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالحرب العراقية – الإيرانية دعا المؤتمر إلى ضرورة التزام الطرفين بقرارات مجلس الأمن (٤٧٩) و (٥١٤) ، وضرورة وقف اطلاق النار وحل النزاع سلميا[١]. ويمكن القول بان توازن القوى في هذه المرحلة كان لصالح دول الخليج خاصة مع بدايات تأسيس مجلس التعاون الخليجي ، وفي هذا الوقت عانت جبهة الصمود والتصدي من توترات وخلافات بين سوريا ومنظمة التحرير من جهة ، وبين سوريا وليبيا من جهة أخرى[٢].

في عام ١٩٨٤ تم عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان ، وتبعت هذه الدورة مباحثات أسفرت عن اتفاقية ١١ شباط ١٩٨٥ للتحرك الأردني – الفلسطيني المشترك[٣]. عقد في آب ١٩٨٥ مؤتمر القمة الثالث عشر في الدار البيضاء ، دعا المؤتمر إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي في اطار الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، واستنكر المؤتمرمواصلة ايران الحرب ضد العراق[٤].

عُقد مؤتمر القمة الرابع عشر في عمان في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٧ ، واطلق على هذه القمة "قمة الوفاق والاتفاق" ، وأسفر المؤتمرعن النتائج التالية :-

١) إدانة ايران لإصرارها على الاستمرار في الحرب[٥].

٢) التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة الدول الخمسة الأعضاء في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨[٦].

٣) اعتبار اعادة العلاقات السياسية مع مصر مسألة تتعلق بسيادة كل دولة[٧].

٤) المصالحة بين الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين[٨].

هناك جملة من الأسباب التي دعت إلى عقد هذه القمة وهي :- تصعيد الحرب العراقية – الإيرانية ، والمساس بأمن بلدان مجلس التعاون الخليجي ، والحاجة إلى موقف موحد من قبل الدول العربية ضد إيران ، وحاجة سوريا لتأكيد دورها وخاصة مع عودة مصر إلى البيت العربي. شهد الموقف العراقي تبدلات في هذه الفترة حيث كان ينشد في بداية الثمانينات

---

(١) أبوطالب ، حسن ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٨٣.
(٢) مطر ، جميل ، (١٩٨٨) ، "توازن القوى في النظام الاقليمي العربي الخلفية السياسية لقمة عمان غير عادية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٠٧ ، كانون الثاني ، ص ٩١.
(٣) المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ١٧٧.
(٤) أبوطالب ، حسن ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٨٤.
(٥) المرجع السابق ، ص ١٨٥.
(٦) صالح ، قاسم و الدروع، قاسم،(١٩٩١)، مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى،(عمان : دائرة المطبوعات والنشر)،ص ص ١١٦،١١٧.
(٧) موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٩٣.
(٨) المرجع السابق ، ص ٤٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلق حالة توازن بين سوريا من جهة وتحالف دول الصمود من جهة أخرى ، أما في نهاية هذه المرحلة فقد أصبح هدف العراق الحصول على دعم ومساندة الدول العربية سياسياً واقتصادياً[١].

شهد النظام العربي في منتصف الثمانينات مرحلة تضامنية ، تزايد فيها التهديد القادم من البيئة العملية الخارجية ، وتضاءل فيها خطر تهديد البيئة الداخلية على الرغم من وجود التحديات الداخلية واندلاع الإنتفاضة الفلسطينية ، فقد تعرض النظام الاقليمي العربي إلى تهديدات على جناحيه الشرقي المتمثل بإيران كما أشرنا سابقاً ، والغربي المتمثل باسرائيل خاصة في ظل تزايد قدرات اسرائيل العسكرية [٢] ، خاصة مع تعزيزها لامكاناتها وانجازاتها في مجالي الفضاء والذرة.

المرحلة الثانية (١٩٨٨- ١٩٩٣)

دعت الجزائر إلى عقد مؤتمر القمة الخامس عشر الطارئ في ٧ حزيران ١٩٨٨ وجدد المؤتمر التضامن مع العراق في حربه مع إيران ، وجدد المؤتمر تأييده لعقد المؤتمر الدولي للسلام ، وأدان المؤتمر السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل[٣] .

شهدت هذه المرحلة تغييراً جوهرياً بانتهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، عندما أعلن آية الله الخميني في تموز ١٩٨٨ وقف إطلاق النار ، بعد عام من صدور قرار مجلس الأمن (٥٩٨) الداعي إلى وقف إطلاق النار[٤]. ترتب على هذا التغيير إنحسار التهديد الذي شهده النظام الإقليمي العربي من الجناح الشرقي الذي تمثل بإيران.

أعلن الملك الحسين في ٣١ حزيران ١٩٨٨ فك العلاقة القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية ، مع إلتزامه بدعم أي دور تراه منظمة التحرير ملائماً ومناسباً[٥].

شهد النظام الإقليمي العربي نمطاً جديداً من التجمعات والمحاور تمثل بإقامة مجلس التعاون العربي الذي ضم الأردن والعراق ومصر واليمن عام ١٩٨٩ ، فجاء تأسيس هذا المجلس عقب الحرب العراقية – الإيرانية ، وكانت ركائز المجلس الأساسية هي الاقتصاد ، وتلاشى هذا المجلس بنشوب حرب الخليج[٦]. ونجم عن إنضمام مصر في هذا المجلس استعادتها لعضويتها في الجامعة العربية ، الأمر الذي ترتب عليه توجيه إهتمامها للقضايا العربية وإلى الصراع العربي الإسرائيلي. وفي أواخر الثمانينيات ازدادت سوريا ضعفاً خاصة

---

[١] مطر ، جميل ، (١٩٨٨) ، المرجع السابق ، ص ص ٩٠ ، ٩١.
[٢] تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ ، ١٤٥.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦.
[٤] المرجع السابق ، ص ٤٩٩.
[٥] Mufti, Malik, (2002). A Kings Art: Dynastic Ambtion and State Interest in Husseins Jordan. Diplomacy & Statecraft, Vol13 Issue 3, P.10.
[٦] Curtis R.Ryan, (2004), Op. cit, P.52.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع تضاؤل الدعم السوفياتي لها، وازدادت قوة العراق في ظل انهائه الحرب مع إيران[١] ، وفي نفس الوقت قام مجلس التعاون المغاربي ، وبدا أن هذه المجالس اصبحت سمة من سمات النظام العربي في هذه الفترة ، ولكن تضاءل تأثيرها بعد قيام أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

في نهاية الثمانينيات أظهرت القوى العظمى وخاصة الإتحاد السوفياتي مرونة أكبر في التعامل مع الدول العربية ، فعمل الإتحاد السوفياتي على الإنفتاح على الدول الخليجية وإسرائيل، وعمل على إعادة العلاقات مع مصر. وأظهرت الولايات المتحدة مرونة أكبر في التعامل مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

عقد مؤتمر القمة السادس عشر في الدار البيضاء في ٢٣ أيار ١٩٨٩، وما يميز هذا المؤتمر مشاركة مصر فيه بعد قطيعة استمرت منذ توقيع مصر لإتفاقية كامب ديفيد. جرت في هذا المؤتمر مصالحات بين حافظ الأسد وياسر عرفات ، وبين الملك الحسين والقذافي ، وبين القذافي وحافظ الأسد من جهة وحسني مبارك من جهة أخرى[٢].

تمكنت البلدان العربية في الفترة ١٩٨٧– ١٩٩١ من تحسين مستوياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بشكل منفرد لم يتزامن معه تحسين مماثل في قدرات النظام العربي ككل، فالتوازن بين مجمل إمكانات النظام كان أقرب للضعف[٣].

ومع بداية عام ١٩٨٩ زادت الخلافات بين العراق من جهة والكويت والإمارات والدول النفطية من جهة أخرى حول أسعار النفط وحصص الإنتاج. ومنذ نيسان عام ١٩٩٠ بدأت العراق بتصعيد الحرب الإعلامية على إسرائيل ، ثم قام العراق بتصعيد حملته ضد الكويت منذ حزيران ١٩٩٠[٤]. وعقد في تلك الآونة مؤتمر القمة الطارئ في بغداد في ٢٨ أيار ١٩٩٠، وهاجم صدام حسين سياسة الولايات المتحدة وإسرائيل. وناقش المؤتمر التهديدات التي يتعرض لها العراق من قبل إسرائيل والولايات المتحدة ، ومسألة القيود على تصدير التكنولوجيا المتطورة المفروضة من قبل الغرب[٥].

و فجأة قام العراق في ٢ آب عام ١٩٩٠ باحتلال الكويت والإطاحة بالحكومة الشرعية وتعيين حكومة أخرى موالية ، وفي ٨ آب تم ضم الكويت للعراق. أما عن الموقف العربي والدولي من الغزو العراقي للكويت فبرز دور الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية سياسياً

---

[١] قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١١٠ ، ١٣٦.
[٢] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٥٢١.
[٣] مسعد ، نيفين عبد المنعم ، (١٩٩٠). "الإطار الإقليمي العربي في التسعينات" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣٢، شباط ، ص ص ١٢ ، ١٣.
[٤] المرزوق ، طلال ، (٢٠٠٢). المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية (دراسة حالة) الغزو العراقي لدولة الكويت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ص ٤٨.
[٥] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٥٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودبلوماسياً وعسكرياً ، واستطاعت تجييش دول العالم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وأوجدت الأزمة انقساماً في الصف العربي ، فتخلت مصر عن مجلس التعاون العربي[١] ، وانضمت إلى صفوف جيش التحالف إلى جانب السعودية وسوريا والكويت والمغرب وقطر وعُمان والبحرين ودول غربية أخرى بلغ عددها (٣٣) دولة[٢]. ألحقت الحرب خسائر عالية بلغت ٦٧٦ مليار دولار ، وعملت الحرب على تشريد أربعة إلى خمسة ملايين شخص ، وتحمل العرب ما بين ٥٤ إلى ٦٠ مليار من تكاليف الحرب الكلية التي قدرت فيما بين ٧٠- ٨٠مليار دولار. وحصلت بعض الدول العربية على مكافآت مالية مجزية كسوريا ومصر[٣]. وأعطي العراق بموجب القرار (٦٧٨) الصادر من مجلس الأمن مهلة ستة أسابيع للإنسحاب من الكويت ، وبعد انتهاء المهلة بدأت الحرب الجوية لمدة (٤٢) يوماً ، وبدأ الهجوم البري في عملية أطلق عليها (عاصفة الصحراء) ، وأعلن العراق في ١٩٩١/٢/٢٦ الإنسحاب من الكويت بعد إحتلال دام سبعة أشهر[٤]. يمكن القول بأن ضعف النظام الإقليمي العربي هو الذي دفع إلى تدويل الأزمة وعدم إحتوائها عربياً.

بقيت مواقف الدول العربية على حالها منذ تفجر الأزمة في آب ١٩٩٠ وحتى إنتهاء الأزمة في نيسان ١٩٩١ ، فوقفت مصر ولبنان وسوريا والسعودية والمغرب والصومال وجيبوتي ودول الخليج إلى جانب الكويت. أما فلسطين والأردن والسودان واليمن فقد أدانت الغزو العراقي للكويت إلا أنها وقفت إلى جانب العراق. وتبنت ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا موقف الحياد[٥].

ترتب على أزمة الخليج عدة آثار :-

١- انهيار النظام الاقليمي العربي ، وعودة مصر لمركزها الاقليمي ، وخروج سوريا عن عزلتها الاقليمية والدولية[٦].

٢- تزامن الأزمة مع انتهاء الإستقطاب الثنائي ، وجسّدت مشاركة بعض الدول العربية والغربية مع قوات التحالف حالة من المواجهة بين الإمبريالية والعالم الثالث[٧]. وغياب تأثير القطب الأخر عن منطقة النظام الاقليمي العربي.

---

[١] قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٥٢٢.
[٢] الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص ٦٥.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٥٦٨.
[٤] المرزوق ، طلال ، مرجع سابق ، ص ٧٥.
[٥] غالي ، بطرس بطرس ، (١٩٩١) "أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ، ١٠٥، يوليو، ص ٦.
[٦] تليلان ، اسامه ، مرجع سابق ، ص ١٥٩.
[٧] العاص ، طارق ، (١٩٩٦). دبلوماسية السلام الأردنية ، (عمان :- المؤلف) ، ص ١٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تعميق الإنقسام في الصف العربي ، وتشكيل محور عربي جديد يضم سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي[١].

٤- إختلال توازن القوى في المنطقة لصالح إسرائيل[٢]. وذلك على المستويات الإقتصادية والعسكرية والسياسية.

٥- تعزيز السيطرة الأمريكية على النفط العربي في ظل عدم وجود منافس دولي آخر للولايات المتحدة في المنطقة في الأمد القريب.

وهكذا شكلت أزمة الخليج الثانية نقطة تحول أساسية على الصعيد الإقليمي والدولي ، وذلك بانفراد الولايات المتحدة بإدارة الأزمة ، وبعد انتهاء الحرب رفع الرئيس الأمريكي شعارات تشير إلى أن أزمة الخليج الثانية كانت الإختبار الحقيقي الأول للنظام العالمي الجديد[٣]. وكان النظام الإقليمي العربي من أكثر الأنظمة تأثراً بالتحولات التي طرأت خلال الأزمة خاصة مع كون النظام الموقع الذي تفجرت في قلبه الأزمة إضافة إلى ما يتمتع به النظام الإقليمي العربي من مزايا إقتصادية واستراتيجية. وخلقت الأزمة استراتيجية جديدة ترتب عليها إنفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على المنطقة العربية ، وتزايد دور القوى الإقليمية غير العربية في النظام العربي كتركيا وإيران ، وأفرزت مرحلة جديدة من الحرب العربية الباردة[٤].

وقامت الولايات المتحدة في خضم هذه التغيرات بمحاولات لإحلال السلام في المنطقة العربية ، إذ وجهت دعوة إلى الأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام في مدريد في ١٩٩١/١١/٣٠. وفوجئ العرب في آب ١٩٩٣بتوصل منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل إلى اتفاق سري في أوسلو يشمل انسحاب اسرائيل من قطاع غزة وأريحا والحكم الذاتي الفلسطيني. وتم في ١٠ أيلول ١٩٩٣ التوقيع على وثيقة الإعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل.

٣) المرحلة الثالثة ما بعد مؤتمر مدريد :-

تم في ١٣ أيلول ١٩٩٣ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن ، وقام الأردن بالتوقيع على معاهدة السلام مع اسرائيل في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤[٥]. وساهم التقدم على

---

[١] تليلان ، اسامه ، مرجع سابق ، ١٥٩.
[٢] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ١٨٤.
[٣] حسن ، حمدي عبد الرحمن ، (٢٠٠٠). "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي : رؤية عربية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، آب / اغسطس ص ٩.
[٤] حتي ، ناصيف ، (١٩٩٢) ، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وإنعكاسه على النظام الإقليمي العربي" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٢.، تشرين الثاني/ نوفمبر ، ص ٣٤.
[٥] Mufti, Malik, Op. cit, P.10.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسارات التفاوض العربية مع اسرائيل على طرح اسرائيل كعامل فاعل محتمل ومؤثر على العلاقات العربية[١].

تم طرح العديد من المبادرات في إطار عملية السلام التي بدأت في مدريد وما تبعته من إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣، واتفاقيات المرحلة الانتقالية الصادرة في عام ١٩٩٥، ومذكرة واي ريفر في عام ١٩٩٨، ومذكرة شرم الشيخ في عام ١٩٩٩، ومفاوضات كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠، ومفاوضات طابا في عام ٢٠٠١، وخارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية وتبنتها الولايات المتحدة بعد فشل المبادرات السابقة ، ودعت هذه الخطة إلى وقف العمليات الفدائية وتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية وانسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة (أ) ، وعقد مؤتمر دولي وإجراء مفاوضات لإقامة دولة فلسطينية ، وإجراء مفاوضات بشأن الحل الدائم وبحث قضية اللاجئين والقدس[٢]. ثم جاءت وثيقة جنيف عام ٢٠٠٣ ، ودعت إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ، وإحلال السلام ، وإقامة علاقات كاملة بين فلسطين وإسرائيل. إلا أن افتقادها للطابع الرسمي أعاد تأكيد الجانبين على أهمية المفاوضات الرسمية[٣].

تأخر عقد مؤتمر القمة العربية من آب ١٩٩٠ حتى حزيران ١٩٩٦ ، فعقدت في التاريخ المذكور في القاهرة ، ولم يدع العراق إليها ، وتناولت هذه القمة مسألة أثر وصول اليمين الإسرائيلي إلى الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو[٤]. وشهدت الفترة التي أعقبت منتصف التسعينات تحسناً في العلاقات العربية – العربية.

في عام ١٩٩٨ اندلعت أزمة في العراق مع فرق التفتيش الدولية ، فحاولت العراق عدم إخضاع منشآتها الرئاسية للتفتيش الدولي بموجب إتفاقية مع لجنة التفتيش الدولية "الأونسكوم"[٥]. عمدت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حشد قواتها ، واختلفت مواقف الدول العربية بشأن هذه الأزمة عن موقفها من أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، فرفضت الدول العربية العمل العسكري ضد العراق ، ودعت إلى ضرورة إلتزام العراق بتنفيذ القرارات الدولية وضرورة التعاون مع لجنة التفتيش. واعتبرت الدول العربية أن أزمة عام ١٩٩٨ هي مجرّد خلاف بين العراق واللجنة ولا تنطوي على التهديدات التي إنطوت عليها أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠. ورفضت السعودية استخدام الولايات المتحدة للقواعد العسكرية في السعودية ، ودعت الإمارات إلى الحل

---

[١] حسن ، حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص١١.
[٢] القرعي ، أحمد ، (٢٠٠٤). "مستقبل القدس من إعلان اوسلو إلى وثيقة جنيف" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ يناير ، ص ١٢٤.
[٣] المرجع السابق ، ص ١٢٦.
[٤] عبد الفتاح ، بشير ، (٢٠٠٤)."وثيقة جنيف : تسوية حقيقية أم مناوره سياسية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٥ ، تشرين الثاني / يناير ، ص ص ١٢٦، ١٣٣.
[٥] أبو طالب ، حسن ، (١٩٩٨) ، ."المواقف العربية تجاه أزمة العراق والأمم المتحدة" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢ ، نيسان / إبريل ، ص ٢٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلمي للأزمة ، ودعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد قمة عربيـــة وضـــرورة التـــسوية السلمية للأزمة ، ودعا الأردن أيضاً إلى الحل السلمي للأزمة وبلغة الحوار[١].

شهدت قمة بيروت العربية في آذار عام ٢٠٠٢ أجواء مشحونة بالتوترات خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، وخاصة في ظل تزايد عدد الدول العربية المعرّضـــة لتدخلات عسكرية من قبل الولايات المتحدة كالعراق ، والـــسودان ، والـــصومال ، والـــيمن ، وسوريا ، ولبنان. واعتبر تحسن العلاقات بين العراق والكويت أهم ما حدث في هـــذه القمـــة ، وذلك بعد تعهد العراق بعدم تكرار الغزو الذي قام به عام ١٩٩٠[٢].

ترتب على النظام الدولي الحالي عدد من التداعيات السياسية والإقتصادية ، من أبرزها:-

٢- طرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير كبديل للنظام العربي[٣].

٣- تزايد دور القوى الإقليمية غير العربية (تركيا ، إيران ، اسرائيل) في النظام الإقليمـــي لصالح هذه القوى الهامشية الثلاث[٤].

٤- ظهور مفاهيم جديدة كالعولمة ، وتحرير الأسواق والتجـــارة ، وتعزيـــز الديمقراطيـــة وظهور التكتلات الإقتصادية كمنظمة التجارة العالميـــة (WTO) ، وزيـــادة الإعتمـــاد المتبادل، وظهور المشاريع الإقتصادية الإقليمية كالشراكة الأوروبية – المتوسطة[٥].

٥- بروز الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الإقليمي العربي.

ثانياً :- مركز الأردن في النظام الإقليمي العربي :-

أ) في الفترة الأولى :-

١- في المرحلة (١٩٤٥- ١٩٥٢) :-

كان الأردن في هذه المرحلة من الدول التي دخلت في شبكة تفـــاعلات النظـــام ، إلـــى جانب لبنان والعراق وسوريا ، وكان النظام العربي مكوناً من سبعة بلدان عربية. احتل الأردن المركز الثاني بعد العراق في شبكة التفاعلات[٦].

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٥٥- ٢٥٩.

(٢) عوني ، مالك ، (٢٠٠٢)."القمة العربية : قضايا صعبة في وقت حرج" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٨، إبريل ، ص ص ٩٤، ٩٧.

(٣) الحاج ، علي ، (٢٠٠٥) سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، الطبعة الأولى (بيروت :- مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص ٩٣.

(٤) حسن ، حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١١.

(٥) الحاج ، علي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩، ٦١.

(٦) أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المرحلة الممتدة من عام (١٩٥٢- ١٩٥٧) :-

حقق الأردن في هذه المرحلة أفضل مركز في شبكة التفاعلات ، ومن الأسباب التي أدت إلى تحسن المركز الأردني مهادنة القاهرة والرياض. بالإضافة إلى تضاؤل الدور البريطاني بعزل كلوب باشا في آذار عام ١٩٥٦ ، وانحسار الدور البريطاني بإلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية في آذار عام ١٩٥٧ في عهد حكومة سليمان النابلسي[١].

واشتدت في هذه المرحلة الضغوط على صانع القرار الأردني للدخول إلى حلف بغداد ، وظهرت معارضة سورية ومصرية وسعودية تدعو الأردن لعدم الإنضمام إلى الحلف باعتباره تهديداً للتضامن العربي[٢]. آثر الأردن عدم الإنضمام إلى الحلف على الرغم من أن العروض المترتبة على الدخول إلى الحلف من مساعدات كانت مغرية ، وكان رد مصر على حلف بغداد هو عقد صفقة الأسلحة التشيكية ، وبالنسبة لموقف الأردن من هذه الصفقة فقد اعتبره عملاً يتعلق بصميم السيادة المصرية ولا حقّ لأحد أن يعترض عليه خاصة بعد رفض الدول العربية تزويد مصر بالسلاح[٣].

٣- المرحلة الممتدة من عام (١٩٥٨- ١٩٦٣) :-

احتل الأردن في هذه المرحلة المركز الرابع من دول القلب ، حيث ابتعد الأردن في هذه المرحلة عن مصر وسوريا[٤] ، وعانى الأردن في هذه المرحلة حالة من عدم الاستقرار السياسي وتوتر في العلاقات مع الدول العربية ، وشعر الأردن بأنه مستهدف من الحملة المصرية ، وأعلن تأييده لسوريا والعراق وقبوله لمبدأ أيزنهاور[٥] ، ويقضي هذا المبدأ بتقديم المساعدات لأقطار الشرق الأوسط للحد من انتشار المد الشيوعي. بدأ الأردن بالحصول على المساعدات الأمريكية كبديل للمساعدات البريطانية بمعدل ٤٠ مليون دولار سنوياً ، وسارع الأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ إلى إقامة الإتحاد العربي بينه وبين العراق رداً على الوحدة المصرية والسورية التي تمثلت بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة في ١ شباط ١٩٥٨. لكن سرعان ما انتهت الوحدة بين الأردن والعراق وذلك بالإطاحة بالنظام الملكي في العراق[٦]. وقد شهد الأردن حالة من عدم الإستقرار السياسي بعد الاطاحة بالنظام الملكي في العراق وبروز تدخلات لتغيير نظام الحكم من القاهرة ودمشق وبغداد ، بالإضافة إلى إغلاق جميع منافذ الأردن على الخارج ، في وجه امدادات النفط المرسلة للأردن ، فلجأ الأردن إلى بريطانيا والولايات

---

(١) Salloukh, Bassel, Op. cit, P.39.66.
(٢) أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٤، ١٥٨.
(٣) الرفوع ، فيصل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦، ٣٧.
(٤) أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، ص ٤٧.
(٥) مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٩٠.
(٦) Basel Salloukh, Op. cit, P39 – 66.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة طلباً للمساعدة[١]. اختل توازن القوى في غير صالح الأردن بعد زوال النظام في العراق، وتصاعدت الحرب العربية الباردة ، وتعرض الأردن لحملات إعلامية وعدائية من قبل الجمهورية العربية المتحدة. وشهدت نهاية هذه المرحلة انقساماً للتكتل المصري ، السعودي ، السوري ، بعد توجه مصر وسوريا نحو الكتلة الشرقية[٢]. وتعرضت الجمهورية العربية المتحدة إلى نكسة بإنفصال سوريا عن مصر في أيلول عام ١٩٦١ بعد إندماج دام ثلاث سنوات وثمانية أشهر ، وتعرضت العلاقات الأردنية المصرية إلى توترات من جديد بعد ترحيب الأردن وتأييده للحكومة السورية الجديدة ، وكان سبب ترحيب وتأييد الأردن بمثابة رد على قيام جمال عبد الناصر بالإعتراف بالإنقلابيين عندما تمت الإطاحة بالنظام العراقي الهاشمي[٣].

٤- المرحلة الممتدة من عام (١٩٦٤- ١٩٦٩) :-

حقق الأردن المركز الثالث في شبكة تفاعلات النظام ، ويرجع تحسن مركز الأردن بين دول القلب في هذه المرحلة إلى تلبية الملك الحسين نداء مصر لعقد مؤتمر القمة[٤] ، وما تمخض عن هذا المؤتمر من قرارات كضرورة دفع اسرائيل سياسياً واقتصادياً وإعلامياً باعتبارها خطراً كبيراً خاصة بعد تحويلها لمياه نهر الأردن ، ودعا المؤتمر إلى إنشاء قيادة عربية موحدة[٥] ، ودعا المؤتمر إلى إنشاء كيان فلسطيني يمثل الشعب الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية). تحسنت العلاقات الأردنية – المصرية في مؤتمر القمة عندما استقبل عبد الناصر الملك الحسين وكان هذا اللقاء – أول لقاء لهما منذ ٧ سنوات ، وأسفر هذا اللقاء عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد إنقطاع دام أكثر من عامين. وشهد المؤتمر مصالحة بين مصر والسعودية[٦].

لحق بالأردن جرّاء اشتراكه في حرب ١٩٦٧ خسائر جسيمة أكبرها خسارته الضفة الغربية ، وتعرَّضه لموجة ثانية من النازحين ، وأدى إنتصار الجيش الأردني في معركة الكرامة عام ١٩٦٨ إلى ترسيخ قواعد المنظمات الفدائية الفلسطينية داخل الأردن[٧]. وشهدت فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ انحساراً للإستقطاب الأيدولوجي تلاشت معه الحرب العربية الباردة[٨].

---

[١] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥.
[٢] تليلان ، أسامه ، مرجع سابق ، ص ٨٤.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٨.
[٤] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، ص ٤٧.
[٥] أبو طالب ، حسن ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٦، ١٧٧.
[٦] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥، ٧٧.
[٧] شنيكات ، خالد ، مرجع سابق ، ص .
[٨] تليلان ، اسامه ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- المرحلة الممتدة من عام (١٩٧١- عام ١٩٧٧) :-

تقهقر مركز الأردن في هذه المرحلة نتيجة أحداث أيلول في عام ١٩٧٠، فتراجع مركز الأردن إلى دول الهامش[١]. أثرت هذه الأوضاع على سياسة الأردن الداخلية والخارجية وعمّقت مظاهر عدم الإستقرار في علاقات الأردن مع الدول العربية. طرح الملك الحسين مشروع المملكة العربية المتحدة عام ١٩٧٢ ، بهدف إعادة تنظيم البيت الأردني الفلسطيني ، وجوبه هذا المشروع بمعارضات شديدة من قبل مصر وسوريا ، ووقفت السعودية والمغرب ولبنان والسودان موقفاً محايداً تجاه المشروع.

غير أن أحداث حرب تشرين ١٩٧٣ أعادت حالة التضامن العربي من خلال اشتراك الجيش العربي الأردني على الجبهة السورية ، وأيد الأردن أيضاً المغرب في صراعه مع جبهة البوليساريو ، ودعم عُمان في صراعها مع ظفار[٢].

شجعت عدم رغبة الأردن في الخروج عن الإجماع العربي على الموافقة على قرار مؤتمر القمة في الرباط عام ١٩٧٤ ، والذي تضمن الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

الفترة الثانية (١٩٧٧- ٢٠٠٥) :-

المرحلة الأولى (١٩٧٧- ١٩٨٧) :-

تردت في بداية هذه الفترة العلاقات العربية بخروج مصر عن الإجماع العربي وتوقيعها لمعاهدة كامب ديفيد ، وما ترتب على خروج مصر من دائرة الإجماع العربي قطع العلاقات السياسية معها ، وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية. وبالنسبة لموقف الأردن في هذا الشان فقد تعرّض لضغوط للدخول في إتفاقية صلح منفردة مع إسرائيل ، إلا أن الأردن رفض الإتفاقية ، وترتب على موقف الأردن الرافض للدخول في إتفاقية صلح مع إسرائيل تخفيض المساعدات الأمريكية من ٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ إلى ٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، وفي عام ١٩٨١ قلصت الولايات المتحدة مساعداتها باستثناء القروض والمساعدات التقنية التي كانت تقدمها للأردن. في هذه الفترة شهد النظام الإقليمي العربي إرتفاعاً في أسعار النفط وعوائده (الطفرة النفطية) ، امتدت هذه الفترة لعام ١٩٨٣ شهد فيها الأردن ازدهاراً في اقتصاده ، خاصة مع الدعم العربي للأردن ، حيث خُصّص للأردن مبلغ ١٢٥٠ مليون دولار باعتباره دولة مواجهة مع اسرائيل[٣].

---

[١] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٤٧.
[٢] تليلان ، اسامه ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.
[٣] Tal, Lawrence, Op. cit, P1-9.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أشرنا سابقاً لم تدم عزلة مصر طويلاً ، ففي بداية الثمانينات نشبت الحرب العراقية الإيرانية ، وقام الأردن باستئناف علاقته مع مصر عام ١٩٨٤ وبرز في هذه الفترة تقارب أردني – عراقي، وبالنسبة لموقف الأردن من هذه الحرب فقد قدم الأردن الدعم للعراق طوال فترة الحرب التي دامت ثماني سنوات. وأكد الملك الحسين مراراً من مسألة مساندة الأردن ودعمه للعراق ، وكان هدف صانع القرار ضمان البعدين الأمني والإقتصادي خاصة في ظل الظروف والضغوط التي تعرّض لها الأردن في نهاية السبعينات[١].

تحسن مركز الأردن في نهاية هذه المرحلة فقد سعى الأردن في هذه المرحلة إلى تعبئة التأييد العربي للعراق في الحرب العراقية الإيرانية ، وأوجد حالة من التنسيق بينه وبين الدول العربية ، وتحسنت علاقاته مع سوريا[٢]. وأسفرت عن قمة عمان التي أطلق عليها (قمة الوفاق والإتفاق) مصالحات بين سوريا والعراق بعد قطيعة دامت سبع سنوات ، ومصالحة بين الأردن ومنظمة التحرير ، منح المؤتمر الملك الحسين على أثرها وزناً كبيراً[٣] ، حيث قام بالدور الرئيسي في تحقيق المصالحات بين الدول العربية حتى وُصفت عمان في هذه الفترة بعاصمة العرب[٤].

المرحلة الثانية (١٩٨٨- ١٩٩٤) :-

حافظ الأردن على مركز متميز في بداية هذه الفترة ، خاصة مع قيام مجلس التعاون العربي وانضمام الأردن إلى أكثر الدول ثقلاً وتأثيراً (العراق ومصر) بالإضافة إلى اليمن[٥]. انبثق هذا التجمع عن عدد من الدول تقع منها في الجناح الشرقي ، و يقع اثنان منها في الجناح الإفريقي من الوطن العربي. كان الإقتصاد الدافع الأساسي في مشاركة الأردن وإنشائه المجلس، خاصة مع تزايد الأزمة المالية والنقدية التي تعرَّض لها الأردن عام ١٩٨٨ ، إلا أن هذا المجلس لم يدم طويلاً في ظل تصاعد أزمة الخليج الثانية[٦].

تقهقر مركز الأردن في النظام الإقليمي العربي بعد أزمة الخليج الثانية ، خاصة بعد موقفه المؤيد والمساند للعراق.وظل تأثير النظام الإقليمي العربي على الأردن قوياً إذ شكلت قوى دول الخليج ضغطاً كبيراً على الأردن بسبب موقفه الداعي إلى إحتواء الأزمة عربياً وإيجاد حل سلمي في إطار عربي ورفض إدانة العراق، و ترتب على هذا الموقف آثار

---

[١] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩.
[٢] تليلان ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٥٠.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٩٣.
[٤] مطر ، جميل ، (١٩٨٨) ، مرجع سابق ، ص ٩٣.
[٥] Sasely, Brent E, (2002), Changes and Continuties In Jordanian Foreign Policy, Middle East Review of International Piffairs, Vol 6 No 1, P.39.
[٦] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٠، ٢٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقتصادية كبيرة ، فقد توقفت المساعدات الإقتصادية للأردن ، وتأثرت حوالات العاملين في الخارج ، وترتب على الأزمة عودة الكثير من العاملين قدروا بثلاثمائة ألف إلى الأردن[١]، وهو شيء لم يكن معروفاً في السابق إذ أن ضغط دول الخليج ذات الأنظمة الملكية المماثلة لم يكن موجوداً، وكان الضغط يأتي من مصر و سوريا و العراق.وقد استغرقت المصالحة مع بعض دول الخليج فترة طويلة و بعضها لم يتم في عهد الملك الحسين. فتعمقت ظاهرة عدم الإستقرار والإنقسام في النظام العربي بعد أزمة الخليج الثانية ، وكانت هذه الظروف من الأسباب التي دفعت بالأردن إلى إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل ، سعى الأردن من خلال توقيع معاهدة السلام إلى تحقيق عدة أهداف هي[٢] :-

١- إنهاء الترابط بين الإقتصاد الأردني والصراع العربي – الإسرائيلي ، وما ترتب على هذا الصراع من إنعكاسات سلبية على الأردن.

٢- تجاوز الآثار التي ترتبت على موقف الأردن إزاء حرب الخليج الثانية.

٣- إعادة دور الأردن كفاعل وطرف رئيسي في المنطقة العربية.

المرحلة الثالثة (١٩٩٤- ٢٠٠٥) :-

بذل الأردن جهوداً لإعادة علاقاته مع الدول العربية والغربية خاصة بعد تأثر موقفه من حرب الخليج الثانية. فانتعشت العلاقات بين الأردن والدول العربية. في عام ١٩٩٩ دخل الأردن عهداً جديداً بإعتلاء الملك عبد الله الثاني العرش. وشهد العهد الجديد تغيرات على صعيد السياسات الإقليمية ، حيث شهدت هذه الفترة تعثراً في العملية السلمية ، واندلاع الإنتفاضة الثانية، واحتلال أمريكا للعراق و أفغانستان. قام الملك عبد الله الثاني بتعزيز علاقات الأردن بالدول الغربية كالولايات المتحدة ، ودول الإتحاد الأوروبي ، وتعزيز علاقة الأردن بالمؤسسات الإقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية. واعاد الأردن علاقاته مع دول الخليج العربي[٣]. وبالنسبة لموقف الأردن مع العراق فقد تحسنت العلاقات الأردنية – العراقية ، وعبر الملك عبد الله الثاني في مؤتمر القمة العربية عام ٢٠٠٠ عن رفض الأردن العقوبات الدولية التي فرضت على العراق ، ورفض الأردن إدانة نظام صدام حسين[٤]. فبدأت في العهد الجديد مرحلة جديدة بعيدة عن الخلافات التي شابت بعض مراحل العلاقات العربية. وتهيأت الظروف للملك عبد الله الثاني بن الحسين لإعادة العلاقات مع دول الخليج،بعد أن شاب

---

(١) Hinchcliffe, Peter, (1997). Jordan's Relations with her Neighbours :- Victim of War or Casualty of Peace?, Asian Affairs, Vol 28, Issue 3, P344.

(٢) المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) Curtis R.Ryan, Opcit, P.P43,44.

(٤) Sasely, Brent E.,Op. cit, P.P43,44.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه العلاقات فتور بسبب تأييد الأردن لنظام صدام حسين في عام ١٩٩٠.فكان عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين عهداً جديداً بالنسبة لدول الخليج.

و في النهاية يمكن القول بأن ضغط دول النظام الإقليمي العربي على الأردن بلغ ذروته في الفترة الأولى من حكم الرئيس جمال عبد الناصر، و إن هذا الضغط غاب بعد حرب ١٩٦٧، ولم يأت أي ضغط إقليمي آخر على الأردن في قوة ذلك الضغط السابق. ولا شك بأن غياب ضغط النظام الإقليمي العربي على الأردن وفر فرصة لصانع القرار السياسي في الأردن في حرية اتخاذ القرار السياسي ونجاحه في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين ، الذي تهيأت الظروف في عهده بعودة العلاقات مع دول الخليج ، والحفاظ على علاقات ثنائية قوية مع الولايات المتحدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

النظام الدولي (Global System)

أولاً :- تعريف النظام الدولي.

يعرّف النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل. ويتميز بالترابط بين الوحدات المكونة له ، ذلك لأن سلوك كل وحدة محكوم جزئياً بسلوك الوحدات الأخرى. والتفاعل الذي يتم داخل النظام هو تفاعل نمطي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به[١]. وهو الإطار الذي تتبع منه كافة المتغيرات الخارجية أو الدولية[٢].

ثانياً :- نشأة النظام الدولي :

تزامنت نشأة النظام الدولي الحالي مع آخر مرحلة من مراحل التحالف في الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع بداية التنافس بين الغرب والاتحاد السوفياتي[٣]. فأنهت الحرب العالمية الثانية أدوار الامبراطورتيين الفرنسية والبريطانية ، وأبرزت دور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على خارطة العالم السياسية.

برزت الولايات المتحدة كأقوى دول العالم عسكرياً واقتصادياً ، وساعدها على تبؤ هذا المركز خروج الإتحاد السوفياتي بعد تعرّض طاقاته الإنتاجية للضعف ، إلا أنه احتفظ بقدرة على التعبئة الجماهيرية. وفي نفس الوقت خرجت الدول الأوروبية محطمة عسكرياً واقتصادياً[٤]. وانقسمت أوروبا إلى قسمين ، ضم القسم الأول دول أوروبا الشرقية التي احتلها الإتحاد السوفياتي وهي رومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ، وضم القسم الآخر دول أوروبا الغربية التي احتمت بالولايات المتحدة.

ثالثاً :- مكونات النظام الدولي.

يقصد بمكونات النظام الدولي العناصر الفاعلة والمؤثرة في هذا النظام ، أو الفاعلون الذين يتفاعلون معاً لتحقيق أهداف معينة كالدول والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية.

رابعاً :- ميزات النظام الدولي.

١- يتميز النظام الدولي بالترابط بين وحداته ، حيث يرتبط سلوك كل وحدة من وحدات النظام الدولي بسلوك الوحدات الأخرى[٥].

---

[١] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٢٧.
[٢] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩.
[٣] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، المرجع السابق ، ص ٢٨.
[٤] مطر ، جميل ، (١٩٩٢) ."مستقبل النظام الإقليمي العربي" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٨ ، نيسان / إبريل ، ص ٩.
[٥] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- النظام الدولي قابل للتغير المستمر ، فلا يعيش في حالة ثبات وسكون ، لأنه يجسد نسقاً من التفاعلات والعلاقات التي تتميز بالإستمرارية[١].

٣- يتميز النظام الدولي بوجود عملية دائرية من رد الفعل الإسترجاعي تعود إلى الفاعلين في النظام وآثار أفعالهم في شكل إيجابي أو سلبي[٢].

خامساً :- مراحل تطور النظام الدولي.

المرحلة الأولى ١٩٤٥- ١٩٤٨.

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تقسيم العالم بين نفوذ دول الحلفاء. فقسمت أوروبا بين الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وفرنسا وبين الإتحاد السوفياتي ، ووزعت تركات دول المحور على هذه الدول ، فوزعت التركات اليابانية على الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ، ووزعت التركات الألمانية والإيطالية على بريطانيا وفرنسا ، واقيمت دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي. وكان هدف الولايات المتحدة إيقاف المد الشيوعي ، وتطويع دول المحور التي هزمت[٣].

سيطر النظام ثنائي القطبية على العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[٤] ، فانقسم العالم إلى كتلتين (قطبين) ، فتزعمت الولايات المتحدة الكتلة الغربية الرأسمالية ، وتزعم الإتحاد السوفياتي الكتلة الشرقية الإشتراكية.

انتهى في هذه المرحلة التحالف بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ، وبدأ التنافس بين هاتين الكتلتين ، وشهدت هذه المرحلة احتكاراً أمريكياً نووياً[٥] ، استمر حتى عام ١٩٤٩ حيث كسر الإتحاد السوفياتي الإحتكار الذري الأمريكي بتفجير أول قنبلة ذرية. وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة في هذه الفترة هي الإحتواء ومواجهة التهديد السوفياتي.

شهدت هذه المرحلة قيام الأمم المتحدة وظهور المؤسسات الإقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وإبرام الإتفاقية العامة للتجارة والتنمية (الجات) (GATT) والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤[٦].

المرحلة الثانية : الثنائية الجامدة ١٩٤٨- ١٩٥٥.

مر بنيان النظام الدولي في هذه المرحلة بمرحلة القطبية الثنائية الصارمة(الجامدة) (Tight Bipolarity) ، حيث انقسم النظام بين الكتلتين المتماسكتين (الشرقية والغربية) ولم يكن

---

[١] الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص ١٠.
[٢] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) مرجع سابق ، ص ٢٧.
[٣] مطر ، جميل ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٠.
[٤] يقصد بنظام ثنائي القطبية توزيع إمكانات القوة في العالم على محورين أو كتلتين تتمحور حولهما بعض الدول.
[٥] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٢٩.
[٦] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢). تطور السياسة الدولية ، الطبعة الأولى ، (مصر :- دار الفجر للنشر والتوزيع) ، ص ص ٤٨٤، ٤٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك دور يذكر للدول المحايدة وغير المنحازة. قامت كل من الكتلتين بإبرام العديد من المعاهدات لتكريس هيمنتها ، فقام الإتحاد السوفياتي بإبرام ٢٣ معاهدة في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٣ إلى العام ١٩٤٩ ، وقامت بإنشاء العديد من المؤسسات والتنظيمات كالكومنفورم (المكتب الإعلامي الشيوعي) ، والكوميكون (مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة) . وبالمقابل أعلنت الولايات المتحدة مبدأ ترومان ومشروع مارشال في عام ١٩٤٧ ، وتم في عام ١٩٤٩ إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) وكان هذا الحلف حجر الزاوية في تشكيل وتكوين الكتلة الغربية[١].و تم في عام ١٩٥٥ إنشاء حلف وارسو.

شهدت هذه المرحلة تفوق القوة الأمريكية العسكرية . وتبنت الولايات المتحدة في هذه الفترة استراتيجية الرد الشامل كانعكاس للتفوق الأمريكي من خلال الرد الفوري والشامل على أي عدوان يقع في أي مكان من الحدود بين الكتلتين ، وحالت هذه الاستراتيجية دون تورط الولايات المتحدة في نزاعات وصراعات عسكرية ، بسبب محدودية قدرة الإتحاد السوفياتي في شن الحروب والدخول فيها والخوف من تصعيدها إلى حروب شاملة ، وفي نهاية هذه الفترة بدأ اهتمام الإتحاد السوفياتي بدول العالم الثالث عن طريق دعم حركات التحرر القومية[٢].

برزت في هذه المرحلة قضية فلسطين ، وأيدت القوتان العظميان قيام اسرائيل في قلب الوطن العربي. وبدأت في هذه المرحلة اهتمامات الإتحاد السوفياتي بمصر وسوريا فكانت بدايات مساعي الإتحاد السوفياتي إلى تكوين الصداقات العربية[٣].

المرحلة الثالثة :- النظام الثنائي القطبية المرن (١٩٥٥- ١٩٦٢).

سادت في هذه المرحلة القطبية الثنائية المرنة (Loose Bipolarity) حيث اختل تماسك الكتلتين بظهور النزاعات بين الدول الأعضاء في الكتلة الواحدة ، فبرز النزاع الصيني – السوفياتي في الكتلة الشرقية ، وبرز النزاع الفرنسي – الأمريكي بوصول شارل ديجول إلى الحكم وانسحاب فرنسا من المشاركة في التنظيم العسكري لحلف الأطلنطي ، وظهرت في هذه المرحلة دول عدم الإنحياز التي تبنت سياسة عدم الإنحياز والابتعاد عن الحرب الباردة[٤].

استقلت في هذه المرحلة العديد من الدول كالجزائر وموريتانيا في أوائل الستينات ، وتونس ، والصومال ، والكويت.

---

[١] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥٢ ،٥٥٧.
[٢] مصطفى ، نادية ، (١٩٨٦) ،"القوتان الأعظم والعالم الثالث : من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة" ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العددان ١٧- ١٨ ، تموز /تشرين الأول ، ص ص ١٨٢، ١٨٣.
[٣] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٠.
[٤] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦٠، ٥٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصل تحول في سياسة الاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية بعد صفقة السلاح لمصر عام ١٩٥٥ ، وساهمت أزمة السويس عام ١٩٥٦ في زيادة التقارب المصري السوفياتي. شهدت هذه المرحلة بروزاً لقوى اقتصادية بقيام السوق الأوروبية المشتركة وظهور اليابان كقوة اقتصادية كبيرة[١].

تبنت الولايات المتحدة استراتيجية الرد المرن نتيجة للإنتقادات التي وجهت إلى استراتيجية الرد الشامل القائمة على أساس عدم تحقق الردع إلا في حالة قيام هجوم شامل على الولايات المتحدة أو على حلفائها ، خاصة في ظل تمتع الإتحاد السوفيايت بالقدرة على توجيه الضربة الثانية. وتغيرت في هذه المرحلة الاستراتيجية السوفياتية فتحولت من مبدأ حتمية الصراع إلى الإقرار بالتعايش السلمي[٢] ، أي عدم حتمية الحرب بين الكتلتين ، مع توافر إمكانية الإنتقال السلمي إلى الإشتراكية في الدول الرأسمالية ، وحثت هذه الإستراتيجية على أن يتم التنافس بين النظامين في إطار سلمي لمنع تصعيد التنافس إلى حرب. وساعدت هاتان الإستراتيجيتان على تحقيق التفاهم بين القوتين العظميين[٣].

المرحلة الرابعة :- مرحلة تعدد الأقطاب والإنفراج (١٩٦٢-١٩٩١).

بدأت في هذه الفترة مرحلة انتقالية بين مناخ اشتداد الحرب الباردة ومناخ الإنفراج ، واستمر التسابق على التسلح مع وجود رغبات في التوصل إلى ضوابط تضبط التسابق على التسلح[٤] ، فأبرمت القوتان العظميان اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣ ، واتفاقية الإستخدام السلمي للفضاء الخارجي ، وإتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨[٥] ، وتمت إقامة خط هاتفي ساخن بين موسكو والولايات المتحدة (Hot Line) استخدم أثناء أزمة كوبا والشرق الأوسط ، ولم تمنع هذه الاتفاقيات من تدفق الأسلحة من الدولتين العظميين إلى حلفاء كل منهما في المنطقة. غيرت حرب ١٩٦٧ مكانة الولايات المتحدة في المنطقة العربية ، وفتح المجال لتحرك الإتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط بحرية أكبر[٦].

---

[١] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٠.
[٢] مصطفى ، نادية ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٤- ١٨٥.
[٣] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٠.
[٤] مصطفى ، نادية ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٨- ١٨٩.
[٥] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٧١.
[٦] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفراج الدولي (Detente)

يقصد بالإنفراج تهدئة العلاقات بين القوتين العظميين والارتقاء بها إلى مستويات أعلى من التفاهم[١]. فأعادت القوتان العظميان جسور الثقة بينهما ، وعلى وجه الخصوص في مجال الأسلحة الاستراتيجية ، وانتهت المرحلة بالتوصل إلى إتفاقية (سولت ٢) والتي حُدّدت بخمس سنوات ، ودعت إلى تجميد عدد الصواريخ العابرة للقارات لدى كل من الكتلتين[٢]. ويمكن أن نعزو مبررات الدخول إلى مرحلة الإنفراج الدولي إلى :-

١- الهزيمة الأمريكية في فيتنام[٣].

٢- دفع التوازن العسكري الإستراتيجي بين القوتين العظميين بعد أن كان التفوق لصالح الولايات المتحدة إلى الدخول لمفاوضات الحد من التسلح النووي الإستراتيجي ، فكانت هذه المفاوضات محاولة لإحتواء الخلافات بين القوتين ، واحتواء الصراعات في منطقة الشرق الأوسط. واعتبارها وسيلة للتعاون للسيطرة على الأزمات دون التخلي عن المصالح الإستراتيجية[٤].

٣- ازدياد حدة الصراع الصيني – السوفياتي ، فاعتقد السوفيات بأنه من خلال تقاربهم إلى الولايات المتحدة سيشكلون رادعاً للصين[٥].

٤- رأت الولايات المتحدة أنها ستتمكن من خلال الإنفراج الحفاظ على توازن القوة ، والعمل على تخفيض التهديدات التي يجب احتوائها وذلك من خلال الإعتماد على الدبلوماسية للتأثير على الإتحاد السوفياتي[٦] ، ومن خلال التقارب إلى الأنظمة الإشتراكية لمعرفة الرخاء الذي تعيشه الأنظمة الغربية الرأسمالية بحيث يدفع الإحساس بالفروقات إلى تهميش القبضة التسلطية للأحزاب الشيوعية[٧].

اعتبرت فترة السبعينيات فترة إزدهار لعملية الإنفراج الدولي ، والتي توجت بعقد مؤتمر القمة الأول في موسكو عام ١٩٧٢ حيث صدر بيان يشتمل على مجموعة من المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدولتين العظميين[٨] ، ودعت هذه المبادئ إلى تجنب المواجهة العسكرية ، ومنع نشوب حروب نووية ، ونزع السلاح الشامل ، وتم توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى (سالت١). وفي عام ١٩٧٥ تم عقد مؤتمر للدول الأعضاء في الكتلتين في هلسنكي

---

(١) سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٢.
(٢) الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص ١٥.
(٣) مصطفى ، نادية ، مرجع سابق ، ص ١٩٠.
(٤) المرجع السابق ، ص ١٩٤.
(٥) سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٢.
(٦) مصطفى ، نادية ، مرجع سابق ، ص ١٩٢.
(٧) سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ٧٣.
(٨) مصطفى ، نادية ، مرجع سابق ، ص ١٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واطلق على هذه العملية "عملية هلسنكي" The Helsinki Process[١] . وفي نهاية هذه المرحلة توترت العلاقات بين القوتين العظميين وخاصة بعد التدخل السوفياتي في افغانستان.

أدى عدم تصديق الكونجرس الأمريكي على معاهدة (سالت٢) على الرغم من توقيع الرئيسين (كارتر) و (بريجنيف) عليها إلى بدء مرحلة حرب باردة جديدة ثانية ، ويرجع عدم تصديق الكونجرس على المعاهدة لشعور الكونجرس بتفوق السوفيات نووياً على الولايات المتحدة[٢] ، وتزايد شعور الولايات المتحدة بأن الإنفراج قد أفاد الإتحاد السوفياتي أكثر مما أفاد الولايات المتحدة.

بدأت الولايات المتحدة إتباع سياسة جديدة تهدف إلى استعادة التفوق الأمريكي ، فأعلنت الولايات المتحدة "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" في عام ١٩٨٣، فترتب على هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة عدم قدرة الإتحاد السوفياتي على الرد في حالة تعرضه لضربة نووية أمريكية أولى[٣].

قام (ميخائيل غوربا تشوف) مع وصوله إلى سدة الحكم في الإتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٥، بإحداث تغييرات كبيرة من خلال تبنيه سياسة إعادة البناء والعلنية (البريسترويكا والغلاسنوست) ، والتي تضمنت العمل على التخفيف من المركزية في التخطيط ، وفتح مجالات أكبر للأسواق ، أما على الصعيد السياسي فقد فتحت هذه السياسة أوسع الأبواب للتعددية والديمقراطية[٤].

وبعد أن خدمت السياسة الإقتصادية السوفياتية سياسة الإتحاد السوفياتي الخارجية سبعين عاماً ، أخذت السياسة الخارجية تخدم السياسة الإقتصادية. ودعا (غورباتشوف) إلى ضرورة إنعاش الإقتصاد السوفياتي بتكنولوجيا ورأسمال الأسواق الغربية ، و وضع حدود لتدفق الأموال الداعمة للأنظمة السياسية في دول العالم الثالث[٥]. وترتب على تبني الإتحاد السوفياتي لهذه السياسة إضطراباً في اوضاعه ، وعجزت البريسترويكا عن تحقيق أهدافها نتيجة عدم قدرتها على إيجاد آليات فعالة تتناسب مع النظام الدولي ، فتخلى الإتحاد السوفياتي عن أيديولوجيته الإشتراكية ، وأخذت سياسته الخارجية تدور حول المصلحة الوطنية على أساس غير أيديولوجي. وترتب على هذه الأوضاع إنحسار للسياسة السوفياتية في الأوساط الأوروبية ، وقابل هذا الإنحسار إمتداد للسياسة الأمريكية في المنطقة ، فانتهت المواجهة الإستراتيجية بين

---

[١] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧٢، ٢٧٣.
[٢] الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص ١٥.
[٣] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧٦، ٥٧٧.
[٤] الأطرش ، محمد ، (١٩٩٢). "أزمة الخليج : جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٥ ، كانون الثاني / يناير ، ص ٤٩.
[٥] توفيق ، سعد حقي ، (١٩٩٩). النظام الدولي الجديد ، الطبعة الاولى ، (عمان :- الأهلية للنشر والتوزيع) ، ص ٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوتين العظميين[١] ، فكانت النتيجة أفول نجم الماركسية اللينينية ليس فقط في الإتحاد السوفياتي وإنما في دول أوروبا الشرقية أيضاً. وفي شباط ١٩٩٠ تم تعديل الدستور السوفياتي ، وبناء على هذا التعديل لم يعد الحزب الشيوعي هو القوة الموجهة للمجتمع السوفياتي[٢].

ترتب على أفول نجم الإتحاد السوفياتي انتهاء عملية توازن الرعب[٣]. فتراجعت قوة روسيا بعد انهيار قوتها الإقتصادية والعسكرية على الرغم من كونها وريثة التركة النووية والصاروخية للإتحاد السوفياتي ، ووريثة مقعد الإتحاد السوفياتي في مجلس الأمن. فلم تعد روسيا تشكّل عامل توازن مع الولايات المتحدة ، ولم تعد تتحداها في أي مشكلة دولية[٤] ، وظهر ذلك جلياً في حرب الخليج ، فكانت حرب الخليج الثانية فرصة لبروز الولايات المتحدة واتخاذها لقرار الحرب واستخدام القوة ، وكان الإتحاد السوفياتي شريكاً للولايات المتحدة في إتخاذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، وتزامنت حرب الخليج مع إنهيار الإتحاد السوفياتي، فعمل إنهيار الشيوعية على توحيد المعسكر الغربي[٥]. فانتهت حالة التوازن الإستراتيجي بين القطبين بإنسحاب الإتحاد السوفياتي من المعركة مخلياً الساحة للولايات المتحدة. فانتهت الحرب الباردة الجديدة بين المعسكرين الغربي ، والشرقي نتيجة حدوث تغييرات من جانب واحد (الإتحاد السوفياتي). وساهمت حرب الخليج الثانية في إيجاد وضعية استراتيجية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بالسيطرة والهيمنة المطلقة ، فلم تشهد أزمة الخليج أي مواجهة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ، بل على العكس فقد شهدت الأزمة تعاوناً بينهما.

المرحلة الخامسة :- النظام الدولي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي.

شهدت هذه المرحلة نهاية تفكك الإتحاد السوفياتي ، وتحوّل دول "الجماعة الأوروبية" إلى "الإتحاد الأوروبي" وذلك بموجب معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١. وفي آسيا برزت دول شرق آسيا وهي :- اليابان ، والصين ، وتايوان ، وهونج كونج ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة. وأطلق على الدول الأربعة الأخيرة "النمور الآسيوية" بسبب بروزها إقتصادياً[٦].

وفي خضم التحولات على الصعيد الدولي ، عززت أزمة الخليج الثانية وكرّست الهيمنة الأمريكية على العالم ، وذلك من خلال سيطرة الولايات المتحدة على عملية إدارة الأزمة. وبعد إنتهاء الأزمة أشار الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى أن هذه الأزمة كانت الإختبار الحقيقي

---

[١] الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص ١٧.
[٢] توفيق ، سعد حقي ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠، ٣٢.
[٣] يقصد بتوازن الرعب قدرة الدولة على شن ضربة ثانية مضادة تلحق بالطرف البادئ خسائر لا تحتمل.
[٤] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ٦٤٤.
[٥] توفيق ، سعد حقي ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣، ٣٤.
[٦] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ٦٤٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول للنظام العالمي الجديد. ومع إنطفاء الحرب الباردة إختفى العدو الإستراتيجي للولايات المتحدة ، وتصاعد في ظل هذه التغيرات الدولية الجديدة عامل القوة الإقتصادية وتدنى عامل القوة العسكرية. وتصاعدت أهمية الجغرافيا الإقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية[١].

برز الإتحاد الأوروبي في هذه المرحلة كقوة مرشحة لشغل مكانة هامة على الساحة الدولية ، حيث ساهم تحول دول الجماعة الأوروبية إلى مفهوم الوحدة الإقتصادية وتأسيس الإتحاد الأوروبي ، في منح دول الإتحاد الأوروبي وزناً وثقلاً ملحوظاً على الصعيد الدولي. وشكل إطلاق دول الإتحاد الأوروبي العملة الموحدة (اليورو) نقطة تحول على الصعيد الإقتصادي ، في مواجهة الولايات المتحدة وبروزه كقوة إقتصادية كبيرة على الساحة الدولية[٢].

برزت اليابان كطرف فاعل على الساحة الدولية إلى جانب الإتحاد الأوروبي ، فهي تمتلك قوة إقتصادية هائلة ، ويزيد ناتجها القومي على مجموع الناتج القومي لألمانيا وبريطانيا وفرنسا معاً[٣]. وبرزت محاولات من قبل اليابان من أجل ترجمة قدراتها الإقتصادية إلى نفوذ عالمي بالحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن ، وشكل استعداد اليابان للمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية نقطة تحول في دور قواتها الدفاعية[٤].

توجد مؤشرات تمهد لطرح نموذج قائم على نظام ثلاثي الأقطاب القارية يتشكل من الولايات المتحدة واليابان ودول الإتحاد الأوروبي. فمن الناحية الإقتصادية تمثل هذه القوى ٨١% من الإستثمار الخارجي المباشر ، و٤٧% من الصادرات العالمية في ظل تصاعد دور القوة الإقتصادية وتضاؤل دور القوة العسكرية. وبسقوط العدو الإستراتيجي (الإتحاد السوفياتي) خفّ الضغط الأمريكي على دول الإتحاد الأوروبي واليابان ، الأمر الذي أدى إلى سعي اليابان إلى تقلّد دور جديد في الخارطة السياسية ، وتسريع الخطوات الإندماجية من قبل الإتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من هذه المؤشرات إلا أن لكل قطب من الأقطاب الثلاث نقطة ضعف. حيث تعتبر القدرات العسكرية نقطة ضعف اليابان ويمثل غياب التنظيم السياسي وعدم وجود سياسة موحدة نقطة ضعف الإتحاد الأوروبي. ويعد العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي تعدّى ٤٠٠ مليار دولار نقطة ضعف الولايات المتحدة[٥]. هناك إتجاه يرى بأن الولايات المتحدة لن تتمكن من الإحتفاظ بمركزها كقوة مهيمنة ، ويتنازع هذا الإتجاه تياران :- تيار يدعو إلى امتناع الولايات المتحدة عن التورط في المشكلات التي يواجهها العالم ، وتيار يدعو إلى

---

[١] حتي ، ناصيف ، (١٩٩٢). "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٥ ، تشرين الثاني / نوفمبر ، ص ص ٣٤ ، ٣٥.
[٢] الحاج ، علي ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩، ٨٠.
[٣] توفيق ، سعد حقي ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ٨٣.
[٤] حتي ، ناصيف ، مرجع سابق ، ص ٣٨.
[٥] الحاج ، علي ، مرجع سابق ، ص ص ٧٧، ٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة تدخلها حفاظاً على مركزها كقوة عالمية كبرى[١]. لكن يمكن وصف الشكل البنيوي للنظام الدولي في الوقت الراهن بنموذج الهرمية الدولية (القطبية الأحادية) ، وذلك في ظل تربع الولايات المتحدة على قمة الهرم وانفرادها بزعامة العالم[٢] في ظل عدم وجود منافس دولي آخر في المنطقة الأمر الذي يضعف من احتمالات وجود تحدٍ لهيمنتها خلال الأمد المنظور[٣].

تركزت الإستراتيجية الأمريكية في المراحل السابقة على معاداة الشيوعية وعلى سياسة الإحتواء القائمة على الردع العسكري بين القوتين العظميين آنذاك ، الا أن عقب احداث ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، طرأت تبدلات وتغييرات على الإستراتيجية الأمريكية ٢٠٠١. حيث حلّت محل سياسة الاحتواء ، سياسة الحرب الإستباقية والوقائية ، وأصبحت الحرب على الإرهاب بؤرة السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تصدّرت قائمة أولويات السياسة الخارجية[٤]. شنت الولايات المتحدة خلال أقل من عامين بعد ١١ أيلول / سبتمبر حرباً في أفغانستان لتغيير النظام الحاكم ، الأمر الذي مكنها من التواجد بين القنبلة الإسلامية الباكستانية ، والمشروع الإيراني النووي ، وفي منطقة وسط آسيا[٥]. وشنت في ١٩ آذار ٢٠٠٣ حربها على العراق ، فكانت من مفرزات هجمات ١١ أيلول / سبتمبر بروز مصطلح دول محور الشر (كوريا الشمالية ، والعراق ، وإيران) ، واعتبار أسلحة الدمار الشامل تهديداً للأمن القومي الأمريكي[٦].

وبالنسبة للأردن فقد تأثر كثيراً بالنظام الدولي منذ استقلاله عام ١٩٤٦، إذ ارتبط بعلاقات ثنائية قوية مع بريطانيا حتى عام ١٩٥٧،عندما انهى المعاهدة البريطانية و مر بمشاكل اقتصادية وسياسية. وسرعان ما استفاد الأردن في ذلك العام من مساعدات مبدأ ايزنهاور ، ولم يتأثر تدفق المساعدات الأميركية إلا باشتراك الأردن في حرب ١٩٦٧. وأوقف الأميركيون بعض المساعدات للأردن و لم تصرف للأردن إلا في عام ١٩٧٠. وعادت المساعدات الأميركية إلى سابق عهدها في عام ١٩٧٠، وذلك بعد دخول الأردن في مواجهات مع المقاومة الفلسطينية التي كانت تعارض المبادرة الأميركية (مبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة روجرز) للسلام التي قبلتها مصر و قبلها الأردن في حين عارضتها منظمة التحرير الفلسطينية. وبدا أن المساعدات الأميركية تشكل ضابطاً على سياسة الأردن الخارجية تجاه الصراع العربي

---

[١] توفيق ، سعد حقي ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص ٩١- ٩٣.
[٢] شنيكات ، خالد ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.
[٣] حسن ، حمدي عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ٧.
[٤] عاروري ، نصير ، (٢٠٠٣). "حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٧ ، تشرين الثاني / نوفمبر ، ص ص ٩ ، ١٠
[٥] عبيد ، نايف علي ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧.
[٦] عاروري ، نصير ، مرجع سابق ، ص ١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسرائيلي وظلت حتى اتفاقية كامب ديفيد ، عندما ضغطت إدارة "كارتر" على الأردن للإنضمام للإتفاقية ، ولكن ضغط الدول العربية القوية آنئذ كان أكثر تأثيراً.

مرت فترة طويلة من الزمن و الأردن متحرر نسبياً من ضغط أقطاب النظام الدولي عليه ، وهي تلك الفترة التي شهدت خروج مصر من الصف العربي بتوقيعها اتفاقية سلام مع اسرائيل ، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، ونشوب الحرب في افغانستان والتي شاركت فيها معظم الدول العربية المعتدلة إذ دعمت الجهاد ضد القوات السوفياتية. وكان موقف الأردن طوال هذه الفترة غير معارض لتوجهات وسياسات الولايات المتحدة ، لا بل كان مؤازراً شأنه شأن دول الخليج في قضية افغانستان. صحيح أن الأردن وقف خلال عام ١٩٩٠ موقفاً معارضاً لتدويل أزمة الكويت عام ١٩٩٠، إلا أنه سرعان ما دخل في العملية السلمية عام ١٩٩١ وقام بالتوقيع على اتفاقية السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٤ برعاية أميركية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

البيئة النفسية لصنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية

يتطلب فهم السياسة الخارجية الأردنية دراسة سلوك صانع القرار والبيئة المحيطة بـــه. فعلى الرغم من أهمية المتغيرات الداخلية والخارجية التي أشرنا إليها في الفصل الثاني والثالـــث إلا أن عملية صنع السياسة الخارجية تتأثر بمتغيرات نفسية تحدد نمط هذه السياسة ومـــسارها ، وبما أن صانع القرار يلعب دوراً مصيرياً في الدولة ، فللبيئة النفسية أثرٌ كبير علـــى قـــرارات السياسة الخارجية باعتبار السياسة الخارجية مجموعة ردود الأفعال على المتغيرات البيئية ونتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية ومدركات صانع القرار في الدولة.

سنتناول في هذا الفصل البيئة النفسية لصنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية وذلك على النحو التالي :-

المبحث الأول :- المتغيرات القيادية المؤثرة في صانع القرار.

المبحث الثاني :- أبعاد البيئة النفسية.

المبحث الثالث :- البيئة النفسية لصانع القرار في الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

المتغيرات القيادية المؤثرة في صانع القرار

تعرّف البيئة النفسية بأنها "مجموعة الإدراكات والعقائد والمفاهيم والخصائص المرتبطة بصانع القرار والذي يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الموضوعية وليس بناء على أوزان تلك المتغيرات الحقيقية"[١]. ويعرّفها محمد السيد سليم بانها "مجموعة العقائد والإدراكات والقيم والتصورات التي تمكّن صانع القرار من التعامل مع البيئة. فمتغيرات البيئة الموضوعية الداخلية منها والخارجية لا تؤثر في السياسة الخارجية إلا إذا أدركها صانع القرار السياسي ادراكاً معيناً ، بحيث لن تنتج هذه المتغيرات أثراً في السياسة الخارجية في حالة عدم ادراكها من قبل صانع القرار السياسي في الدولة"[٢]. فالموضوعات التي لم ترد في ذهن صانع القرار تؤثر في نتيجة القرار وليس في طبيعته لأنها تحدد ما الذي يستطيع صانع القرار فعله حقيقة ، وذلك لإنفصال القرار بعد صدوره عن صانعه بحيث يصبح محكوماً بالبيئة الموضوعية[٣].

ويرتبط تأثير المتغيرات الموضوعية (الداخلية والخارجية) بمفهوم صانع القرار السياسي لها ، بحيث يتصرف صانع القرار بناء على فهمه و ادراكه وعقائده ومعرفته الذاتية المستندة على حساباته وليس بناء على حسابات الواقع الموضوعي. فنلحظ في كثير من الأحيان تغير السياسة الخارجية لدولة معينة في ضوء تغير صانع القرار السياسي الخارجي لها على الرغم من بقاء متغيرات البيئة الموضوعية (الداخلية والخارجية على حالها)[٤] ، ويمكن اجمال المتغيرات القيادية المؤثرة في صانع القرار على النحو الآتي :-

١) تؤثر سمات وخصائص شخصية صانع القرار باعتبارها من المتغيرات النفسية في قراراته ، ويؤثر التكوين النفسي للفرد على انماطه السلوكية[٥] ، فيمكن فهم السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار من خلال فهم المتغيرات المؤثرة في تكوينه الشخصي والعقائدي[٦]. وترتبط بالخصائص الشخصية لصانع القرار الخصائص المرتبطة بالتكويناته العقلية والعاطفية والسلوكية[٧].

---

[١] أبودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص٩٤.
[٢] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧.
[٣] دورثي ، جيمس وبالتسغراف ، روبرت ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٨ ، ٣٠٩.
[٤] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص١٤٤.
[٥] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص٢٩٦.
[٦] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ٤١.
[٧] سرور ، عبدالناصر ، مرجع سابق ، ص١٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) العقائد الفلسفية والأدائية لصانع القرار السياسي :- يتمتع صانع القرار بنظام عقائدي يشمل نمطين من العقائد ، هما العقائد الفلسفية والأدائية. والعقائد الفلسفية هي مجموعة من العقائد التي ينطلق منها صانع القرار لتفسير عناصر البيئة الخارجية لدولته ، باعتبارها حلقة وصل بين صانع القرار وبيئته الخارجية ، فتعمل هذه العقائد على تفسير عناصر البيئة الخارجية لدولة صانع القرار ، وفهم حركته ومكانتها فيها. اما العقائد الأدائية فهي عبارة عن مجموعة من العقائد التي ينطلق منها صانع القرار في عملية اختياره لبدائل حركته اللاحقة ، فيتحدد على ضوئها اسلوب تعامل صانع القرار السياسي مع غيره[١].

٣) اهتمام صانع القرار السياسي بالسياسة الخارجية :- يؤدي اهتمام صانع القرار السياسي بالسياسة الخارجية إلى تحمسه لمعرفة الصغيرة والكبيرة ، فلا يفوض أحداً في هذا المجال إلا إذا كانت اهتماماته قليلة في هذا الشأن[٢]. فكلما زاد اهتمام صانع القرار بالسياسة الخارجية زادت فعالية مشاركته في صنعها ، وزادت بالتالي احتمالية انعكاس المتغيرات القيادية على سياسة الدولة الخارجية[٣] ، وبالتالي زاد تأثير خصائص شخصيته على مضمون حركة السياسة الخارجية. ويرتبط بهذا المتغير تجارب صانع القرار في التعامل الدولي والتي تفاعل معها حتى لحظة اتخاذه لقرارات جديدة ، فتجارب صانع القرار السابقة تبرز في المواقف والحالات المعقدة والغامضة ، وفي حالة الإفتقار إلى المعلومات ، أو تعدد البدائل[٤].

٤) مرونة صانع القرار :- يقصد بالمرونة حساسية صانع القرار للبيئة الموضوعية ، ومدى استعداده لتغيير سياساته على ضوء ما يرد من البيئة الموضوعية من معلومات وتكيفه معها. والعلاقة بين هذا المتغير وصانع القرار طردية أي كلما زاد جمود صانع القرار السياسي زاد احتمال تأثيره على السياسة الخارجية لدولته ، وكلما زادت مرونته واستعداده لتغيير سياساته قلّ تاثيره على مسار السياسة الخارجية لدولته[٥].

---

[١] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٨ ، ٢٩٩.
[٢] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ٩٤ ، ٩٥.
[٣] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص٣٧٧.
[٤] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٣ ، ٣٠٤.
[٥] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص٣٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) (كاريزمية) صانع القرار :- وهي قدرة صانع القرار على كسب ولاء وثقة وإخلاص جماهيره لكونه مصدراً شرعياً للسلطة. فتولد كاريزمية صانع القرار شعوراً لدى الجماهير بأنه القادر على حل المشكلات التي تعاني منها دولته[١].

٦) التمرس السياسي :- أي الخبرة والمعلومات التي يتمتع بها صانع القرار السياسي والتي لها أثرها على إدارة السياسة الخارجية[٢]. فتمتع صانع القرار السياسي بالتمرس والخبرة من شأنه أن ينعكس على إدارة السياسات العامة لدولته ، وكلما زاد تمرس صانع القرار، زاد احتمال تأثيره على مجرى السياسة الخارجية لدولته.

٧) سلطة صانع القرار السياسي :- تختلف السلطات التي يتمتع بها صانع القرار السياسي من نظام إلى آخر. ففي النظم الديمقراطية تكون سلطة صانع القرار السياسي في مجال السياسة الخارجية محددة وغير مطلقة. أما في النظم التسلطية فتكون سلطة صانع القرار شبه مطلقة.

٨) إرادة صانع القرار السياسي الذاتية ودوافعه :- وهي استعداده الذاتي لاتخاذ قرار معين، وينطوي استعداده على جانبين هما :- جانب ايجابي عندما يتعلق بالقيام بعمل ، وجانب سلبي عندما يتعلق بالامتناع عن عمل (اللافعل) ، ويبرز الجانب السلبي لإرادة صانع القرار الذاتية في حالة كون القرار سابقاً لأوانه. وإرادة صانع القرار الذاتية قد تكون إرادة رشيدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأخرى للموقف ، وقد تكون إرادة غير رشيدة تستند على العواطف ، وتبتعد عن أبعاد الموقف الحقيقية[٣]. أما دوافع صانع القرار فهي مجموعة المتغيرات التي تدفع صانع القرار إلى التصرف بشكل معين[٤].

وقد تتعدد وتتضارب دوافع صانع القرار التي تكون وراء اتخاذ قرار معين ، فهناك شكلان من الدوافع :- الدوافع "من أجل" (In order to) ، والدوافع "بسبب كذا" (Because of). وتصب الدوافع الأولى في خانة القرارات التي يتخذها صانع القرار لتحقيق أهداف معينة وبوعي منه. أما الدوافع الثانية فتصب في خانة القرارت النابعة من الخبرات الحياتية لصانع القرار ، والمؤثرة في اختياراته لأسباب نفسية(سيكولوجية)[٥].

---

[١] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص٣٧٨.
[٢] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص٩٥.
[٣] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ ، ٤٦.
[٤] سرور ، عبدالناصر ، مرجع سابق ، ص١٢١.
[٥] دورثي ، جيمس وبالتسغراف ، روبرت ، مرجع سابق ، ص٣١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩) بيئة صانع القرار النفسية :- وهي مجموعة العقائد ، والإدراكات ، والقيم ، والتصورات التي يقوم الانسان بتطويرها ليتمكن من التعامل مع البيئة المحيطة به[١]. وسنتناول هذه الأبعاد الأربعة للبيئة النفسية بمزيد من التفصيل في المبحث اللاحق.

بعد استعراضنا للمتغيرات النفسية لصانع القرار السياسي ، سواء كانت قيادية موضوعية مرتبطة بالدوافع الذاتية وخصائص صانع القرار الشخصية ، أم مرتبطة ببيئة صانع القرار السياسي ، فلا بد من الاشارة إلى تأثير هذه المتغيرات بشكل حاسم في السياسة الخارجية، باعتبار السياسة الخارجية محصلة يضعها في النهاية فرد أو مجموعة من الأفراد[٢].

[١] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص١٤٦.
[٢] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص٣٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أبعاد البيئة النفسية

تشمل البيئة النفسية لصنع القرار السياسي الخارجي أربعة متغيرات فرعية هي :-

أولاً :- التصور (Image)

يمكن تعريف التصور بأنه "مجموعة الأفكار والمعلومات التي تحكم تصرفات الانسان ، عن موضوع معين وقد لا تكون دقيقة أو صحيحة" ، وفي مجال السياسة الخارجية يتصرف صانع القرار بناء على رؤيته للبيئة الخارجية وليس بناء على الأوزان الحقيقية للحقائق الفعلية[١]. ويمكن تعريفه أيضاً بأنه الانطباع الأول والعام لصانع القرار السياسي عن موضوع معين والذي من شأنه التأثير على تفكير وحسابات صانع القرار السياسي عند تبنيه سياسات معينة[٢].

يختلف التصور (Image) عن المعلومات (Knowledge) ، فالأخيرة تعني الحقيقة ، بينما تتداخل في الأولى اعتبارات مختلفة كنظرة صانع القرار الشخصية ، وتقييمه لحقائق وأمور معينة[٣].

ثانياً :- العقائد (Beliefs)

وتعرّف بأنها أحكام احتمالية ذاتية للفرد ، منصوص عليها بصورة صريحة أو ضمنية في شكل تأكيد لوصف ، أو تقويم لظاهرة ، أو التوصية باتباع اسلوب وسلوك معين[٤]. وتتميز العقائد بأنها تتخذ طابعاً احتمالياً ، بالإضافة إلى توجيهها للفرد نحو انتهاج سلوك معين. وينجم عن الإنتظام المترابط لهذه العقائد في ذهن الفرد تشكيل النسق العقيدي "Belief system"[٥]. ويؤثر النسق العقيدي على السياسة الخارجية من خلال الأمور الآتية[٦] :-

١) ربط المعلومات المشتتة ، وإيجاد منطق ذاتي للظاهرة محل البحث.

٢) ضبط واستيعاب المعلومات الممكن قبولها من البيئة الخارجية طبقاً لاتساقها مع العقائد.

٣) تصفية المعلومات التي تتعارض مع النسق العقيدي ، وتبرز هنا مدى قوة وصدق المعلومات الواردة من البيئة الخارجية.

---

[١] أبودية ، سعد ، (١٩٨٣) ، أثر البيئة النفسية في عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية ، (عمان : المنظمة العربية للعلوم الادارية) ، ص ٤٥.
[٢] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٣ ، ٣٢٤.
[٣] أبودية ، سعد ، (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ص٤٥.
[٤] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص١٤٦.
[٥] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨.
[٦] المرجع السابق ، ص ص ٤٠٥ – ٤٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) إيجاد منهج للإختيار بين البدائل في عملية اتخاذ القرار ، وذلك في ضوء انسجامه مع النسق العقيدي.

٥) تحديد نمط ادراكات صانع القرار للموقف ، ومن ثم تحديد أهدافه وأولوياته.

ثالثاً :- الإدراك (Perception)

يبرز هذا البعد باعتباره أحد مكونات البيئة النفسية لعملية صنع القرار في مرحلة تعريف الموقف. ويعّرف الإدراك بأنه الصورة التي تتكون في ذهن صانع القرار بصرف النظر عن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضع التعامل[١]. وهو وعي الفرد بالقضايا الموضوعية التي ترتبط بموقف معين ، وبالتحديد عند اثارة حافز خارجي يدفع الفرد إلى تذكر تلك القضايا الموضوعية[٢]. فيرتبط إدراك صانع القرار للموقف بقيمه ، ومعتقداته ، وتكوينه الشخصي ، وتاريخه وتجاربه باعتباره لاعباً فيه (Asanactor in situation)[٣].

عند الحديث عن الإدراك تبرز مسألة كيفية إدراك الواقع (أي هل تتم عملية إدراك الواقع كما هو أم كما يدركه صانع القرار). يرى "سنايدر" أن صانع القرار يتخذ الموقف كما يراه هو فقط. ويرى "جوزيف فرانكيل" بأن الموضوعات التي لا ترد في ذهن صانع القرار تؤثر في نتيجة القرار النهائية ، لا في طبيعة القرار ، ولا بد من أخذ البيئة الموضوعية العملية (الداخلية والخارجية) في عين الاعتبار ، خاصة بعد انفصال القرار عن صانعه عند صدوره ، بحيث يصبح القرار محكوماً بالبيئة الموضوعية العملية[٤].

ترتبط بالإدراك تصورات صحيحة أو خاطئة (Misperception) ، والتصورات الخاطئة ينجم عنها سوء الإدراك ، فكلما ابتعد الإدراك عن الواقع نجم عن ذلك تشوهٌ في الإدراك[٥].

ويمكن اجمال عناصر الإدراك المؤثرة في السياسة الخارجية على النحو الآتي[٦] :-

١) مدى إدراك صانع القرار لأهمية الحافز الخارجي ، فكلما زاد إدراكه لأهمية هذه الحوافز (الوقائع) زادت امكانية تعامله معها ، لاعتقاده بوجود تأثير كبير لها على أهدافه.

٢) إدراك صانع القرار للوقت المتاح لإتخاذ القرار تجاه الحافز الخارجي.

---

[١] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص٦٧.
[٢] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص١٤٧.
[٣] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص٦٥.
[٤] دورثي ، جيمس و بالتسغراف ، روبرت ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٨ ، ٣٠٩.
[٥] الفالح ، متروك هايس ، (١٩٩٧) . "التحولات في العلاقات العربية – العربية (١٩٩٦ – ١٩٩٧) : دراسة مقارنة في الادراك للنخب الحاكمة المحورية. مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٠ ، حزيران/يونيو ، ص١٩.
[٦] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٨ ، ٤١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً :- القيم (Values)

القيم هي تعبير الفرد عن تصوراته لما يعتبره "الحياة المثالية" كالحرية والمساواة والعدالة وغيرها[١]. فيقوم صانع القرار بتقييم جودة المعلومات أو رداءتها ، فتتكون لديه قيم عن التصور (تقييم التصور) ، ويرتبط التقييم بمقاومة صانع القرار السياسي ، كمقاومة صانع القرار السياسي للمعلومات التي ترده[٢].

[١] سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص٣٩٩.
[٢] أبودية ، سعد ، (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ص٤٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

البيئة النفسية لصانع القرار في الأردن

سنتناول في هذا المبحث العقائد السياسية لصانع القرار الأردني في الفترة الممتدة بين عام (١٩٧٥ – ٢٠٠٥) في ثلاث مراحل :-

أ- **المرحلة الأولى :- (من عام ١٩٧٥ – عام ١٩٨٨).**

ب- **المرحلة الثانية :- (من عام ١٩٨٩ – عام ١٩٩٩).**

ج- **المرحلة الثالثة :- (من عام ١٩٩٩ – عام ٢٠٠٥).**

أولاً :- العقائد السياسية للملك الحسين :

أ) المرحلة الأولى :- (من عام ١٩٧٥ – إلى عام ١٩٨٨) :-

شهدت نهاية السبعينيات خروج مصر من البيت العربي بعد توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد ، وشهدت أيضاً انحساراً في المد القومي العربي. ورفض الأردن الدخول في اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل تماشياً مع الإجماع العربي. ونشبت في هذه المرحلة الحرب العراقية–الإيرانية من عام ١٩٨٠ – ١٩٨٨.

بدأ في هذه المرحلة العد التنازلي لانهيار الاتحاد السوفياتي ، وغاب دعم الاتحاد السوفياتي للقضايا العربية[١]. وعلى مستوى الأردن أعلن الملك الحسين في ٣١ تموز ١٩٨٨ قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفتين بعد ٣٨ عاماً من الوحدة[٢].

سنتناول العقائد السياسية للملك الحسين في عدة نقاط على النحو الآتي :-

١) النظام الدولي :- أشار الملك الحسين إلى انفراج العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بقوله (يعيش العالم هذه الأيام فترة ارتياح وترقب ، ارتياح لتوصل الدولتين العظميين لاتفاقية ازالة الصواريخ النووية متوسطة المدى ، وترقب لتعاون أوسع بينهما للمساعدة على حل المشكلات الاقليمية والانسانية الاخرى الكثيرة ، بالاستناد إلى روح الانفراج التي بدأنا نشعر بآثارها في المحيط الدولي)[٣]. وتزايد في هذه الفترة التركيز على النظام الدولي ، والعلاقات بالدول العظمى والسبب هو الحاجة لجهود سياسية من أجل القضية الفلسطينية[٤].

---

[١] المشاقبة ، امين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩.
[٢] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٠٢.
[٣] قاسم ، صالح ، الدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص١٧٦.
[٤] ابودية ، سعد ، (١٩٨٩) ، الفكر السياسي الأردني ، الطبعة الأولى ، (عمان:- دار البشير) ، ص ص ٦٢- ٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) الهدف :- الهدف في هذه المرحلة هو الهدف المتاح والمتوفر ، أي قبول قرار مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) ، واستعادة الأراضي التي فقدت بعد حرب ١٩٦٧[١].

٣) طبيعة طريقة حل الصراع :- تزايدت احتمالات حل الصراع عن طريق التفاوض والتخلي عن سياسة (لا مفاوضات ، لا اعتراف ، ولا سلام مع اسرائيل) والتي كانت سائدة في العقدين السابقين لهذه المرحلة. حيث دعا الملك طوال هذه الفترة إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي ترعاه الامم المتحدة ، وتشارك فيه سائر الأطراف المعنية ، ومعها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن من أجل تنفيذ قراري مجلس الامن (٢٤٢) و(٣٣٨) ، وتسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها[٢]. لم تطرأ خلال هذه الفترة تغييرات على اولويات التحرك السياسي ، فبقيت القضية الفلسطينية ، وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام بالاضافة إلى ضرورة انهاء الحرب العراقية الإيرانية ، هي محاور السياسة الأردنية.

٤) دور القوات المسلحة :- كان دور القوات المسلحة في هذه المرحلة دفاعياً ، حيث أشار الملك الحسين إلى أن (هذا البلد بجيشه العربي الذي يحمل كل منتسبيه على رؤوسهم عبارة الجيش العربي ، ويعون معنى هذه العبارة بأنهم للعرب في كل الظروف والأحوال وحيثما دعت الحاجة من حيث الاستعداد في أداء الواجب في الدفاع عن امتهم)[٣]. وركزت كتب التكليف السامية في فترة الثمانينيات على الاشادة بالقوات المسلحة ، وعلى ضرورة تجهيزها تجهيزاً حديثاً ودعمها بالرعاية والتدريب[٤].

٥) دور الأردن في هذه المرحلة :- ركزت كتب التكليف في هذه الفترة على ضرورة الحوار مع الدول الصديقة والمنظمات الاقليمية ، وعلى ضرورة الحديث عن دور الأردن العربي ، وضرورة العمل العربي المشترك ، وما يتعلق منه بشكل خاص بالقضية الفلسطينية ، وضرورة دعم التضامن العربي[٥]. وأشار الملك الحسين في الخطابات الملكية أن على الأردن مسؤولية الدفاع عن الأرض وعن النظام العربي[٦]. واعتباره طرفاً رئيسياً في معادلة النزاع العربي – الاسرائيلي وفي مسيرة السلام ، وعلى هذا الأساس تترتب عليه مسؤوليات قومية[٧].

---

[١] ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ١١٨.
[٢] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ٨٨.
[٣] المرجع السابق ، ص٢٠٩.
[٤] أبودية ، سعد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص١١٥.
[٥] المرجع السابق ، ص٧٤.
[٦] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص١٩٧.
[٧] المرجع السابق ، ص٢٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) المرحلة الثانية (١٩٨٩ – ١٩٩٩) :-

شهدت هذه المرحلة انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ، وظهور النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة ، وذلك عقب تزعمها لأكبر تحالف عسكري ضد العراق في أزمة الخليج الثانية ، وشكل هذا الحدث ضربة قوية للتضامن العربي ، حيث انقسم الصف العربي بين دول عربية دعمت الولايات المتحدة وحلفاءها ضد العراق ، وأخرى عارضت التدخل الأجنبي في القضايا العربية وكان من بينها الأردن.

ثانياً :- العقائد السياسية للملك الحسين في هذه الفترة :-

١) النظام الدولي :- تحدث الملك الحسين عن بروز النظام العالمي الجديد وانهيار النظام القديم بانتهاء حقبة الحرب الباردة ، ودخول العالم حقبة جديدة يكون التنافس فيها بالدرجة الأولى اقتصادياً وعلمياً وليس عسكرياً. واعتبار العام ١٩٨٩ نقطة تحول جديدة باعتبارها مرحلة أنهت بشكل رسمي حقبة الحرب الباردة التي خيمت على العالم وطبعت النظام العالمي بطابعها المميز لمدة تزيد على الأربعين عاماً[١] ، ويظهر ذلك جلياً عندما أشار الملك إلى (إن النهاية التي نشهدها اليوم للحرب الباردة ، قد تجعل من أوطاننا وشعوبنا جزءاً من صفقة وفاق واتفاق بين التكتلات الاقتصادية التي تشكلت وترسخت أطرافها وملامحها ، أو تكتلات في طريقها إلى التشكل)[٢]. ودعا الملك إلى ضرورة رسم المسارات الواضحة والاستراتيجيات الفاعلة والتي تضع الأردن في المكان اللائق على خارطة العالم السياسية في ظل هذه المتغيرات الدولية التي تشهدها المنطقة برمتها ، باعتبار النظام الدولي حقيقة قائمة لا تملك أي دولة الانفصال عنه ، ونظاماً متجدداً يتمحور مركز الثقل في كل حقبة فيه في دولة أو عدة دول تحددها المعطيات الحضارية والاقتصادية والعلمية والعسكرية[٣].

٢) الهدف :- هو الهدف المتوفر (أي تحقيق السلام وذلك بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧).

٣) طبيعة طريقة حل الصراع :- بالمفاوضة والدبلوماسية والحوار ، ويتجلى ذلك عندما أشار الملك الحسين إلى أنه (سنظل منفتحين ومتعاونين مع سائر المساعي الدولية لتسوية النزاع بالطرق السلمية ، كما سنواصل حوارنا وجهودنا الدبلوماسية مع مختلف

---

[١] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٦ ، ٤١٥.
[٢] المرجع السابق ، ص ٤٥٣.
[٣] المرجع السابق ، ص ص ٥٢٧ ، ٤٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومات والقوى المؤثرة من اجل تطبيق الشرعية الدولية)[١]. وتم في هذه المرحلة توقيع جدول أعمال المفاوضات بين الأردن وإسرائيل في عام ١٩٩٣ ، وتم في ٢٥ تموز ١٩٩٤ التوقيع على إعلان واشنطن والذي أنهى بدوره حالة الحرب والصراع بين الأردن وإسرائيل. فالأردن يرى في السلام خياراً استراتيجياً على أساس المرجعية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام ، وإيجاد حل عادل وشامل ودائم في المنطقة.

٤) دور الأردن في هذه المرحلة :- أشار الملك الحسين إلى استمرار دور الأردن في تحقيق التضامن العربي خاصة بعد أزمة الخليج الثانية. والدفاع عن الأمة العربية ، وتعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة[٢]. فأشار الملك الحسين إلى أنه (سنظل كعهد امتنا بنا ، الصابرين الصامدين الثابتين في خندقها الأمامي ، مدافعين عنه وعن الأرض العربية ، وحسبنا في هذا البلد أن يكون لنا شرف التصدي والدفاع عن امتنا العربية)[٣].

٥) الجيش :- دور الجيش دفاعي ، ويمكن الاستدلال على هذا الدور الدفاعي من خلال قول الملك الحسين :- (أما قواتنا المسلحة ، قرة العين ودرع الوطن ، وحماة الثغور الذين يعافون الغمض دفاعاً عن الشرف والأرض ، وتتجافى جنوبهم عن المضاجع يحمون أطول خط للدفاع عن الأمة). وقوله :- (إن حكومتي إذ تدرك بكل اعتزاز وفخر دور قواتنا المسلحة في الدفاع عن الوطن وحماية أمنة واستقلاله والعبء الكبير الذي تنهض به الظروف الصعبة التزاماً منها بمبادئ الثورة العربية الكبرى وانتمائها القومي الثابت). واستمر التركيز في هذه المرحلة على الإشادة بالقوات المسلحة ، وضرورة رعايتهم عدداً وعدة وتدريباً وكفاءة[٤]. ويلاحظ أن القوات المسلحة قد حظيت طوال هاتين المرحلتين السابقتين باهتمام صانع القرار الأردني ، بحيث لم تتعرض للنقد أبداً[٥].

ج) المرحلة الثالثة (١٩٩٩ – ٢٠٠٥) :-

شهدت بداية هذه المرحلة تولى الملك عبدالله الثاني بن الحسين سدة الحكم على أثر وفاة والده الملك الحسين بن طلال. فدخل الأردن عهداً جديداً بعد أن فقد الأردن قائداً بحنكة الملك الحسين الذي قاد سياسة الدولة الخارجية لأكثر من ٤٥ عاماً ، بحيث اتسمت سياسة الأردن

---

[١] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥.
[٢] المرجع السابق ، ص٤٧٥.
[٣] المرجع السابق ، ص ص ٥١٤ ، ٤٥٦.
[٤] المرجع السابق ، ص ص ٤٥٠ ، ٥١٣.
[٥] ابودية ، سعد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالطابع و الخصائص الشخصية للملك الحسين ، مما أثار الكثير من التساؤلات حول السياسة الخارجية الأردنية ، والتي سرعان ما بددتها توجهات العهد الملكي الجديد.

١) النظام الدولي :- يشير الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى تأثر كل دولة بالدول الأخرى عبر الحدود والعالم ، باعتبار النظام العالمي نظاماً متحركاً يشترك فيه الجميع[١]. ويدعو إلى ضرورة الانفتاح والازدهار ونبذ سياسة العزلة والفرقة والسعي نحو إيجاد شراكة جديدة[٢]. ويشير أيضاً إلى تغير طبيعة النزاعات في الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ، فالحروب بين الدول تحولت إلى صراع من أجل السلطة والهيمنة[٣]. واعتبار العولمة حقيقة واقعة بحيث لم تعد مجرد خيار يمكن قبوله أو رفضه بل لا بد من مواجهتها والتعامل معها بشكل فاعل وايجابي[٤]. وركزت كتب التكليف السامية على ضرورة الانفتاح على العالم للاستفادة من تجارب الآخرين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، مع الحفاظ على خصوصية الأردن الثقافية والحضارية[٥].

٢) طريقة حل الصراع :- بقيت القضية الفلسطينية من اولويات صانع القرار الأردني ، وركزت كتب التكليف السامية ، والخطابات الملكية على دعم القضية الفلسطينية وضرورة الاستمرار في العملية السلمية ، مع التركيز على البعد السياسي والحل النهائي بدلاً من التركيز على النواحي الأمنية فقط. وتحقيق التقدم على جميع المسارات ، مع ضرورة أن يحل النزاع مكان إدارة النزاع[٦].

٣) دور الأردن في هذه المرحلة :- يؤكد الملك عبدالله الثاني بن الحسين على دور الأردن في المحافظة على السلام[٧]. والحرص على الدفاع عن قضايا الأمة العربية العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[٨]. ويبرز هذا الدور في قول الملك عبدالله الثاني :- (كان الأردن على الدوام وسيبقى جزءاً فاعلاً من أمته العربية ، ورافداً أساسياً من روافد العمل العربي ، يسعى باستمرار لتحقيق الوفاق والاتفاق ، وقيام علاقات من التعاون البناء بين جميع الدول الشقيقة ، وتجاوز جميع أسباب الخلاف والاختلاف ، انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير المشترك)[٩]. وقوله :- (سيظل العمق العربي للأردن ، هو

---

[١] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين في قمة شرق اسيا الاقتصادية في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣م.
[٢] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين في المعهد السويدي للشؤون الدولية في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٣م.
[٣] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين لدى تسلم جلالته "جائزة الشجاعة السياسية" في ٣٠ أيلول ٢٠٠٣م.
[٤] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين في مؤتمر القمة الاسلامية التاسعة في الدوحة في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٠م.
[٥] كتاب التكليف السامي لحكومة علي ابوالراغب في ٢٠٠٣/٧/٢٠م.
[٦] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين في معهد بروكنغز في الولايات المتحدة في ١٣ أيار ٢٠٠٢م.
[٧] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين خلال قمة دول عدم الانحياز – كوالالمبور في ٢٤ شباط ٢٠٠٣م.
[٨] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى الأسرة الأردنية الواحدة بمناسبة عيد الاستقلال في ٢٥ أيار ٢٠٠٣م.
[٩] كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة في ٤ أذار ١٩٩٩م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساس في كل علاقاته ، ولن تقدم أي علاقة على علاقة الأردن بأشقائه العرب. وعلى هذا الأساس سيواصل الأردن جهوده المخلصة ، في تنقية الأجواء العربية ، وتجاوز ما بين الأشقاء من خلافات آنية عابرة ، وسيستمر في دعم مؤسسات العمل العربي المشترك)[١].

٤) دور القوات المسلحة :- بقي دور القوات المسلحة في هذه المرحلة كالمراحل السابقة دفاعياً باعتباره درعاً للوطن وإرادته الحرة. وكما أشاد الملك الحسين بالقوات المسلحة وبالأجهزة الأمنية ، نجد أن الملك عبدالله الثاني بن الحسين قد أشاد بها أيضاً ، بحيث ركزت كتب التكليف السامية في عهده على ضرورة رعايتها باعتبارها من أهم الاولويات الوطنية[٢].

[١] خطاب العرش لصاحب الجلالة الهاشمية بمناسبة افتتاح أعمال الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الثالث عشر في مجلس الأمة في ١ تشرين الثاني ١٩٩٩م.
[٢] خطاب العرش السامي للملك عبدالله الثاني بن الحسين في افتتاح الدورة الاولى لمجلس الأمة الرابع عشر في ٢٠٠٣/١٢/١م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

صنع السياسة الخارجية الأردنية

قد أشرنا في الفصل الأول إلى أن عملية صنع السياسة الخارجية هي اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر ، بإعتبار أن هذا البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلات القائمة. وأشرنا إلى أنه يتم من خلال عملية صنع السياسة الخارجية بتحويل المدخلات (Inputs) إلى المخرجات (Outputs). فتتم هذه العملية من خلال الإجراءات التي يتخذها صانعو القرارات من النخب السياسية والحاكمة الذين يمارسون السلطة السياسية في النظام السياسي[١]. حيث تتم عملية صنع السياسة الخارجية من خلال التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات المختصة في ميدان السياسة الخارجية ، وذلك عن طريق الوحدات القرارية التي يتم من خلالها اتخاذ القرار بإعتبارها مركزاً لهياكل النظام السياسي المكون من المؤسسات التي تشكل في مجموعها النظام السياسي في الدولة[٢].

تتأثر عملية صنع القرار بطبيعة هيكل صنع القرار في الدولة ، فقد يتخذ القرار من قبل فرد أو عدة أفراد أو جمعية نيابية ، وتقتضي عملية تحليل صنع السياسة الخارجية للدولة الوقوف على هيكل صنع القرار فيها[٣].

سنتناول في هذا الفصل هيكل صنع القرار السياسي الخارجي في الأردن ، وسنتناول أيضاً أهم أهداف السياسة الخارجية الأردنية ، وأدواتها التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف وذلك على النحو الآتي :-

المبحث الأول :- هيكل صنع القرار.

المبحث الثاني :- أهداف السياسة الخارجية الأردنية.

المبحث الثالث :- أدوات السياسة الخارجية الأردنية.

---

[١] العزام ، عبد المجيد ، (١٩٩٨) ، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، (عمان : المطابع العسكرية) ، ص ص ٩، ١٠.
[٢] الحديثي ، هاني ، مرجع سابق ، ص ٩٩.
[٣] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

وحدات صنع القرار السياسي الخارجي الأردني

أولاً :- الوحدة القرارية الأساسية (رئيس الدولة الأردنية :- الملك)

يرتبط الدور الذي يؤديه هيكل صنع القرار الأساسي في عملية صنع السياسة الخارجية برئيس الدولة. وتعتمد فاعلية التأثير السياسي الخارجي لرئيس الدولة على مدى اهتمام رئيس الدولة بالسياسة الخارجية ، وعلى مدى الصلاحيات الدستورية الممنوحة له[١].

يتركز هيكل صنع القرار الأساسي في شخص الملك. والملكية في الأردن وفقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور الأردني وراثية في الذكور من أولاد الظهور في أسرة الملك المؤسس عبد الله بن الحسين. والملك وفقاً لنص المادة ٣٠ من الدستور هو رأس الدولة ، وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية. والملك هو رئيس السلطة التنفيذية وذلك وفقاً للمادة ٢٦ من الدستور ، وتناط السلطة التشريعية بموجب المادة ٢٥ من الدستور بمجلس الأمة والملك. ووفقاً للمادة ٣١ من الدستور الملك هو الذي يصدّق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة لتنفيذها ، وهو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية ، وهو الذي يأمر بإجراء الإنتخابات لمجلس النواب ، وهو الذي يدعو المجلس إلى الإجتماع ويفتتحه ويؤجله ويفضه وله أن يحلّه ، وللملك الكثير من السلطات التقديرية التي يمارسها وحده ،إذ يملك الملك صلاحية حل مجلس الأعيان وإعفاء أعضائه من العضوية ، وهو الذي يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل إستقالته ، ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم. وهو الذي يعين أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان. وهو الذي ينشئ ويمنح ويسترد الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة وألقاب الشرف. وللملك حق العفو الخاص[٢].

تعتبر الصلاحيات الدستورية الممنوحة للملك واسعة وشاملة بحيث يمارس الملك دوراً فاعلاً في قيادة وتوجيه السياسة الخارجية للأردن.

وتعتمد شرعية الحكم في الأردن في الأردن على عدة عوامل :-

كالإنتماء للإسلام ولسلالة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإنتماء القومي للأمة العربية والثورة العربية الكبرى ، والإنجازات التي حدثت على الصعيد التنموي تحت قيادة العائلة الهاشمية ، والخبرات التي كان يتمتع بها الملك الحسين ومعتقداته الفكرية وتجاربه[٣]. ويشير برينت سيسلي بانه عند الحديث حول سياسة الملك الحسين الخارجية لا بد من الإشارة إلى رغبته الشخصية في

---

[١] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢.
[٢] الدستور الأردني :- المواد ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨.
[٣] النهار ، غازي ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعب دور مهم في المنطقة. فمنحت شخصية الملك وسياسته التي اصطبغت بالوسطية والإعتدالية، الأردن وزناً يفوق حجمه الصغير[١]. فكان للملك دور كبير في صنع القرار في السياسة الخارجية وبشكل خاص في القرارات الهامة. ومنح تمرس الملك وخبرته مهارة ساعدته على مواجهة المواقف والخصوم[٢].

وفي عام ١٩٩٩ دخل الأردن عهداً جديداً بتولي الملك عبد الله بن الحسين سدة الحكم. ومنذ توليه الحكم كانت سياسته تجسيداً للإعتدال والواقعية في السياسة الخارجية. وعلى الرغم من حداثة تولي الملك عبد الله بن الحسين للحكم فقد شهد عهده العديد من الأحداث كإنهيار وتعثر العملية السلمية ، واندلاع الإنتفاضة ، ونشوب الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان[٣]. وسرعان ما بددت توجهات العهد الملكي الجديد في السياسة الخارجية المخاوف على مستقبل الدولة وسياستها الخارجية ، حيث أثبتت توجهات العهد الجديد وجود مؤسسة سياسية خارجية طابعها الوسطية والإعتدال.

وتخضع عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في دول العالم الثالث لسيطرة شخصية صانع القرار ، فرئيس الدولة هو الصانع الأساسي للقرارات ، وهو الذي تتركز بيده السلطة والقوة السياسة والفعلية خاصة فيما يتعلق في السياسة الخارجية والأمور العسكرية والدفاع[٤]. وينطبق الأمر ذاته على الأردن ، فنظراً لهذه المركزية التي يتصف بها هيكل صنع القرار ، تميزت عملية صنع القرار في الأردن بالسهولة دون وجود التعقيدات في تركيبة هيكل صنع القرار[٥]. فتمحورت عملية صنع القرار حول رئيس الدولة (الملك) بدءاً من عهد الإمارة ، مروراً بعهد الملك الحسين ، وانتهاء بعهد الملك عبد الله بن الحسين[٦]. ومنحت القيادة السياسية خلال هذه العهود السياسية الأردنية واقعية ومرونة كبيرة. ففي عهد الملك المؤسس عبد الله كان لتمرسه وخبراته دورٌ في إدراك حقائق الحياة السياسية. وأكسبت خبرات الملك الحسين وميزاته ووسطيته واعتداله وواقعيته قدرة على اتخاذ قرارات خطيرة.و ورث الملك الحسين جزءاًكبيراًمن هذه الخبرة و التمرس و ساهم ذلك في تحقيق الإستقرار الذي نعم به الأردن ،

---

(١) Sisley, Brent, (2002), Changes And Contunuities In Jordan, an Foreign policy, Middle East Review of International Affairs, Vol 6,No 1 p.p 39-40.

(٢) ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٠ ، ١٣١.

(٣) Curtis,Ryan, OP. Cit,P.P 43 – 44

(٤) العزام ، عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٥، ١٦.

(٥) ابودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ١٤٧.

(٦) Sisley, Brent, OP.cit, P.34

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يبعد الملك عبد الله الثاني بن الحسين عن هذا الخط حيث يتمتع الملك عبد الله بن الحسين بالحنكة السياسية والذكاء والخبرة خاصة في المؤسسة العسكرية[١].

ثانياً :- الوحدة القرارية المساعدة

أ- الديوان الملكي :-

يعد الديوان الملكي من أهم عناصر هيكل صنع القرار إلى صانع القرار الأول (الملك)، باعتباره حلقة الوصل بين الملك والأمور السياسية الداخلية والخارجية للأردن[٢].و يضم الديوان الملكي رئيس الديوان الملكي وعدداً من المستشارين ، ومن وزير البلاط الملكي ، ومن رجالات الديوان الملكي ، ويعد تعيينهم من حقوق الملك الشخصية و صلاحياته التقديرية[٣].

ب – مجلس الوزراء :-

يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ، ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة. ووفقاً لنص المادة ١/٤٥ من الدستور ، يتولى المجلس مسؤولية إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية.

يتمتع منصب رئيس الوزراء بالمكانة الأولى في مؤسسة صنع القرار السياسي في الأردن وذلك بعد الملك. ويمكن القول بأن لكل رئيس وزراء أردني سمعة ومكانة محددة ، واختلفت سمعة ومكانة رؤساء الوزراء من رئيس إلى آخر. وتمكن الملك بمهاراته من الإستفادة من الصفات التي كان يتمتع بها رؤساء الوزارات الذين تعاقبوا في شغل هذا المنصب[٤].

ظهر في تاريخ الأردن العديد من رؤساء الوزراء الفاعلين في فترة الخمسينيات ، لكن لم يستطع أحدهم من أن يحد من سلطة الملك في إتخاذ القرار السياسي[٥].

جـ – وزارة الخارجية :-

تختلف عملية تنفيذ السياسة الخارجية عن عملية صنع السياسة الخارجية. فتنصب عملية صنع السياسة الخارجية على تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي ، أما عملية تنفيذ السياسة الخارجية فتنصب على ترجمة السلوك إلى واقع ملموس من خلال وزارة الخارجية[٦].

تعتبر وزارة الخارجية نافذة الأردن على العالم الخارجي ، حيث تعمل على تحسين وتعزيز علاقات الأردن بالدول الأجنبية من خلال السفراء والملحقين والمبعوثين ، إذ يرفد هؤلاء الوزارة بالمعلومات المتعلقة بالدول الأجنبية ، وتقوم الوزارة بدورها برفد أجهزة الدولة

---

[١] المشاقبة ، أمين ،(٢٠٠٢) السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، (عمان : دار الحامد) ، ص ص ١٨، ١٩.
[٢] نهار ، غازي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦، ٣٧.
[٣] القرعان ، صالح ، (١٩٩٥) ، مرجع سابق ، ص ٥٦.
[٤] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢، ١٣٤.
[٥] المرجع السابق ، ص ١٣٥.
[٦] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٧، ٣٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات[١]. وتساهم الوزارة في تنفيذ السياسة الخارجية وتطوير وتحسين علاقات المملكة مع الدول والمنظمات الدولية ، والعمل على رعاية شؤون الأردنيين في الخارج ، وإعداد المعاهدات والإتفاقات وتوثيقها ومتابعة تنفيذها[٢].

ومن المهام التي تقع على عاتق وزير الخارجية[٣] :-

١- تقييم وتنفيذ السياسة الخارجية في الدولة.

٢- إطلاع الملك ومجلس الوزراء على اتجاهات السياسة الخارجية للدولة ، وما يؤثر منها على مصالح الأردن في المجال الدولي.

٣- يعتبر وزير الخارجية ناطقاً بإسم الحكومة فيما يخص السياسة الخارجية.

٤- حماية مصالح الأردن والدفاع عنها.

٥- تعزيز علاقات الأردن بالدول الأجنبية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والفنية والعلمية والثقافية.

٦- ترؤس المفاوضات الدولية والإشراف على المعاهدات والإتفاقيات التي تجريها الحكومة، وتحضير اجتماعات القمة ، وترؤس وفود الأردن في المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية.

٧- توقيع كتب اعتماد السفراء.

٨- التنسيق بتعيين السفراء والقناصل والموظفين الدبلوماسيين.

٩- استقبال السفراء المعتمدين لدى الأردن ، ورؤساء البعثات الدبلوماسية واستلام كتب اعتمادهم.

ويرى محمد الهزايمة بأن دور وزير الخارجية في مجال صنع القرار السياسي الأردني لا يتعدى كونه دوراً تنفيذياً[٤].

وقد كان هناك تقليد غير مكتوب بأن يكون وزير الخارجية من أصل فلسطيني،و يمكن متابعة هذا الأمر على هذا النحو[٥]:-

---

[١] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ١٩٠.
[٢] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ١٢٦.
[٣] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٧- ١٢٩.
[٤] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٠، ١٩١.
[٥] الوثائق الأردنية،(١٩٩٣).الوثائق الأردنية:الوزارات الأردنية١٩٢١-١٩٩٣،(عمان:دائرة المطبوعات و النشر).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسين الخالدي	(١٩٥٣) ، (١٩٥٦)
جمال طوقان	(١٩٥٤)
وليد صلاح	(١٩٥٤)
سمير الرفاعي	(١٩٥٥) ، (١٩٥٧)
عوني عبد الهادي	(١٩٥٦)
سليمان النابلسي	(١٩٥٦)
موسى ناصر	(١٩٥٩)
رفيق الحسيني	(١٩٦١)
حازم نسيبة	(١٩٦٢) ، (١٩٦٣) ، (١٩٦٥)
أمين الحسيني	(١٩٦٣)
أنطون عطا الله	(١٩٦٣) ، (١٩٧٠)
قدري طوقان	(١٩٦٤)
أكرم زعيتر	(١٩٦٥)
عبد الله صلاح	(١٩٦٦) ، (١٩٦٧) ، (١٩٧٠) ، (١٩٧١)
أحمد طوقان	(١٩٦٧) ، (١٩٦٩) ، (١٩٧٠)
محمد العامري	(١٩٦٧)
عبد المنعم الرفاعي	(١٩٦٨) ، (١٩٦٩) ، (١٩٧٠)
محمد داوود	(١٩٧٠)
زيد الرفاعي	(١٩٧٣)
حسن ابراهيم	(١٩٧٦)
مروان القاسم	(١٩٧٩) ، (١٩٨٠) ، (١٩٨٩) ، (١٩٩١)
طاهر المصري	(١٩٨٤) ، (١٩٨٥)

بيد أن هذا التقليد تلاشى بعد مؤتمر مدريد و تغيرت خلفية الـوزير ، وأخـذت تظهـر أسماء من أبناء الضفة الشرقية مثل :- عبد الله النسور ، كامل أبو جابر ، طلال الحسن ، عبـد الكريم الكباريتي ، مروان المعشر ، عبد الإله الخطيب ، فايز الطراونة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د – السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة :-

تناط السلطة التشريعية بموجب المادة (٢٥) من الدستور بمجلس الأمة والملك ، ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب. وتطرقنا في الفصل الثاني إلى وظائف السلطة التشريعية والمتمثلة في :-

١- اقتراح مشاريع القوانين[١] :- حيث تنص المادة (٩١) من الدستور على أن (يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع إلى مجلس الأعيان ولا يصدر قانون إلا إذا أقرّه المجلسان وصدق عليه الملك).

٢- التمثيل Representation :- فالوظيفة الأساسية للسلطة التشريعية هي تمثيل الشعب[٢].

٣- إقرار الموازنة العامة[٣] :- حيث تنص المادة (١/١١٢) من الدستور على أن (يقدم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور).

٤- فرض الضرائب والرسوم :- فوفقاً للمادة (١١١) من الدستور لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون[٤].

٥- الرقابة السياسية :- فمن حق السلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية من خلال حق السؤال الذي عرفته المادة (٨١) من النظام الداخلي لمجلس النواب بكونه استفهام العضو عن أمر يجهله أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه ، أو استعلامه عن نية الحكومة في أمر من الأمور. ومن وسائل الرقابة السياسية حق الإستجواب الذي أقرته المادة (٩٦) من الدستور ، فيحق لكل عضو من أعضاء مجلسي الاعيان والنواب أن يوجه إلى الوزراء أسئلة واستجوابات حول أي أمر من الأمور العامة . بالإضافة إلى حق طرح موضوع عام للمناقشة وفقاً لنص المادة (١٠٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب . وحق التحقيق وفقاً لنص المادة (٩٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب. وحق إبداء الرغبة وحق سماع العرائض. وحق المساءلة الوزارية سواء الجنائية أو السياسية أو المدنية الفردية أو التضامنية[٥]. وقد نص الدستور في المادة (٢/٣٣) على أن (المعاهدات والإتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة

---

[١] العواملة ، منصور ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.
[٢] الدجاني ، محمد والدجاني ، منذر ، مرجع سابق ، ص ٢١٥.
[٣] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ١٩٥.
[٤] المرجع السابق ، ص ١٩٥.
[٥] العواملة ، منصور ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩، ١٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شيئاً من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة).

وفيما يتعلق بدور السلطة التشريعية في صنع القرار ، يتضح من خلال الوسائل التي يملكها كل من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب مدى قدرتهم على التأثير على سياسة الدولة الخارجية. وفي ضوء قدرة مجلس النواب على طرح الثقة بالحكومة ، وتمتع مجلسهم بهذه الصلاحية ، يمكننا أن نتلمس قدرة مجلس النواب في التأثير على السياسات التي تتبناها الدولة[١]. وللتأكيد على دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية فقد تم إنشاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان ، وتختص هذه اللجنة في النظر في المعاهدات والإتفاقيات الدولية وكل ما له صلة بالسياسة الخارجية. وتم كذلك إنشاء لجنة الشؤون العربية والدولية في مجلس النواب ، والتي تختص بكل ما يتعلق في السياسة الخارجية والعلاقات العربية والإسلامية والدولية.

يعتمد مدى تأثير السلطة التشريعية في صنع القرار السياسي في الأردن على مدى قوة الأعضاء المكونين للسلطة التشريعية ، وعلى مدى قدرتهم على مواجهة السلطة التنفيذية[٢]. ويمكن الوقوف على دور البرلمان في السياسة الخارجية الأردنية من خلال دوره في حدثين واجها الأردن في مطلع التسعينيات وهذان الحدثان يتمثلان في :-

١- أزمة الخليج الثانية.

٢- معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

---

[١] الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، (٢٠٠٤) ، الحياة البرلمانية في الأردن ١٩٨٩- ٢٠٠١ : أداء وإنجازاً وتقويماً ، (عمان :- المؤلف) ، ص ١٥٩.

[٢] حرتوقة ، فريدون ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً :- أزمة الخليج الثانية.

تمخضت عن هذه الأزمة حالة من التفاهم السياسي والتجانس في وجهات النظر بين الحركة الشعبية المساندة للعراق والتي عكست نبض الشارع الأردني ، والذي عبّر عن نفسه بالمسيرات والإجتماعات ، والبرلمان بمختلف أطيافه السياسية الإسلامية واليسارية والقومية ، حيث دعا معظم النواب إلى تنظيم المظاهرات ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول التحالف[١]. فوجد نوع من التعاون والتفاهم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وأجرى مجلس النواب العديد من الإتصالات مع المؤسسات والمنظمات والبرلمانات العربية ، وأرسل برقيات إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ورئيس مجلس الأمن والأعضاء الدائمين فيه ، وأمين عام الأمم المتحدة[٢].

وعقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ستة اجتماعات انصبت على أزمة الخليج ، ودعت إلى إيجاد حل لها ضمن الإطار العربي. وأيد مجلس النواب العراق ، ودعا إلى وقف العدوان ، وضرورة حل النزاع في إطار عربي ، وأدان المجلس الدول العربية التي شاركت في الأزمة ضد العراق. وتناول مجلس الأعيان الأزمة باهتمام كبير ، وجاء موقف المجلس متطابقاً مع موقف الشارع الأردني المساند للعراق ، والرافض للتدخل الأمريكي[٣].

ثانياً :- معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية.

أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش في ٦ آذار ١٩٩١ مبادرة سلام استناداً على قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) وعلى أساس الأرض مقابل السلام. وحضر الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية المؤتمر بوفد أردني – فلسطيني مشترك. وبالنسبة لموقف مجلس النواب فقد كان رافضاً للتسوية ، حيث قام خمسون نائباً بالتوقيع على عريضة لسحب الثقة من الحكومة[٤]. فقام الملك الحسين بإلقاء خطاب أمام مؤتمر وطني عقد في ١٢ تشرين الأول ١٩٩١ وأعلن فيه عن عزمه المشاركة في مؤتمر السلام قائلاً : "حماية لأنفسنا وإنقاذاً لوطننا وأبنائنا وتحقيقاً لإنخراطنا في حياة طبيعية عادية ووقفاً لإستنزاف قدراتنا وقوانا وعوناً للشعب الفلسطيني المناضل" [٥].

افتتح مؤتمر مدريد للسلام يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١، واشتركت في المؤتمر وفود تمثل كلاً من الولايات المتحدة وروسيا كدول راعية ، والأردن وفلسطين وسوريا ومصر ولبنان

---

[١] الزبن ، حيدر ، (٢٠٠٠). دور البرلمان الأردني في السياسة الخارجية (١٩٨٩- ١٩٩٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان (الأردن) ، ص ص ١١٨، ١١٩.
[٢] القرعان ، صالح ، مرجع سابق ، ص ٦٠.
[٣] الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٤، ٣٧٨.
[٤] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٥٨٣.
[٥] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ٥٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واسرائيل. وشارك في المؤتمر وفدان من مجلس التعاون الخليجي ، ومجلس دول اتحاد المغرب العربي بصفة مراقب[١].

حل مجلس النواب الحادي عشر في ٤ آب ١٩٩٣، وقامت الحكومة التي تشكلت في ٢٩ أيار ١٩٩٣ بإصدار قانون الإنتخاب بنظام الصوت الواحد لمواجهة قوة المعارضة لمعاهدة السلام[٢].

بدأ مسار المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في ١٤ أيلول ١٩٩٣ ، وذلك بعد توقيع الطرفين على جدول أعمال المفاوضات على المسار الأردني – الإسرائيلي. بعد يوم واحد من إبرام إتفاق أوسلو بين اسرائيل والمنظمة الفلسطينية. ووقعت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤ في وادي عربة. وصادق مجلس النواب في ٦ تشرين الثاني ١٩٩٤ على معاهدة السلام بأغلبية (٥٥) صوتاً ، ومعارضة (٢٣) عضواً ، وعدم تصويت عضوين أحدهما كان غائباً ، والثاني لم يدلِ بصوته كونه رئيساً للمجلس[٣].

احيلت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية على مجلس الأعيان السابع عشر ، وذلك استكمالاً للمراحل الدستورية للقانون. وقام مجلس الأعيان بإحالة مشروع قانون التصديق على المعاهدة إلى لجنة الشؤون الخارجية ، وعلى الرغم من إنتقادات بعض الأعيان لها إلا أن النتيجة كانت في النهاية إقرار المجلس لهذه المعاهدة بإجماع الحاضرين من أعضائه[٤].

وفي النهاية يمكن القول بأنه لم يكن لمجلس النواب دور يذكر في القرارات التي أفضت في النهاية إلى إبرام معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ، حيث تمثل دور البرلمان بعد إبرام المعاهدة في إضفاء الصبغة الشرعية الدستورية على المعاهدة.

هـ – المؤسسة العسكرية :-

تعتبر المؤسسة العسكرية من أبرز واهم المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية لأي دولة ، ويرتبط دورها بمدى إمكانية الدولة على توظيفها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[٥].

استخدمت المؤسسة العسكرية في الأردن في الخمسينات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأردنية بالمفهوم التعرضي الرادع ، حيث استخدمت أداة لردع الخصوم ومنعهم من تنفيذ سياسات تعارض المصلحة الوطنية في الأردن ، واستخدمت في حل النزاعات والأزمات

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٥٨٥.
[٢] الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥.
[٣] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦، ٢٧٧.
[٤] الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨١، ٣٨٤.
[٥] الرمضاني ، مازن اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية. وتحولت فيما بعد إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الأردنية بالمفهوم الدفاعي والسلمي ، حيث استخدمت في مساعدة الدول الصديقة والشقيقة في تدريب قواتها بإرسال البعثات العسكرية ، فكان لها دور في توطيد العلاقات الأردنية الدولية. كما شاركت المؤسسة العسكرية في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين في العديد من الدول في العالم[١].

وأشرنا في الفصل الثاني إلى سمة هامة تميزت بها المؤسسة العسكرية في الأردن ألا وهي عدم استلامها للسلطة السياسية ، حيث كان يتم تنفيذ أي تغيير يطرأ على الساحة الأردنية يتم من قبل النظام وبحماية المؤسسة العسكرية ، فكانت أداة لتحقيق الأمن والإستقرار في الأردن.

وتقسم المؤسسة العسكرية في الأردن إلى[٢] :-

١- القيادة العامة للقوات المسلحة بقيادة الملك وتوجيهه ، من خلال وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان المشتركة.

٢- المخابرات العامة :- تلعب أجهزة المخابرات في معظم الدول دوراً هاماً في تقديم المعلومات التي تفيد صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. فالفشل في متابعة الأحداث والتطورات ينعكس سلباً على وضع الدولة على الساحة الدولية ، فلا بد من الإرتقاء بمستوى هذه الأجهزة لتساهم في تحقيق أهداف الدولة[٣] ، وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وتزويد صانع القرار بها لتمكينه من إتخاذ القرارات المناسبة في ميدان السياسة الخارجية.

يعتبر دور وزير الدفاع تنفيذياً واستشارياً ، وتتجلى أهمية دوره في كونه متولياً منصب رئيس الوزراء. والأمر نفسه بالنسبة لدور رئيس الأركان وقائد الجيش حيث يعتبر دورهما استشارياً أيضاً[٤]. وفي النهاية يمكن القول بأن الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الأردن في مجال صنع القرار لا يتعدّى دور باقي الوحدات القرارية المساعدة التي ذكرناها سابقاً ، والفرق بينها يكمن في دور المؤسسة العسكرية في تثبيت الحكم وصيانته بسبب ولاء المؤسسة العسكرية ودعمها ومساندتها للنظام الملكي[٥].

---

[١] المناصير ، أنور ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥، ٢٦.
[٢] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ١٣٥.
[٣] سرور ، عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٣٩.
[٤] أبو دية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ١٣٨.
[٥] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ١٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- البعثات الدبلوماسية الدائمة (السفارات) والبعثات القنصلية :-

يقيم الأردن علاقات دبلوماسية مع (١١٨) دولة على مستوى سفارة ، حيث توجد (٤٧) بعثة دبلوماسية دائمة ومقيمة يرأسها (٤٦) سفيراً ، إضافة إلى رئيس مكتب التمثيل الأردني في غزة ، وتوجد للأردن في الخارج بعض القنصليات في دول الخليج مثل دبي[١].

[١] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧-١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أهداف السياسة الخارجية الأردنية في عقائد صانع القرار الأردني

سنتناول في هذا المبحث أهداف السياسة الخارجية الأردنية من خلال رصد كتب التكليف التي وجهها صانع القرار الأردني (الملك) إلى رؤساء الوزارات المكلفين بتشكيل الحكومات الأردنية ، و كتاب التكليف هو الرسالة التي يرسلها الملك لرئيس الحكومة يطلب فيها منه تشكيل الحكومة ،و يرسم له فيها الخطوط العامة ليسير عليها. بالإضافة إلى رصد خطب العرش السامية والخطابات الملكية. ويمكن إجمال أهداف السياسة الخارجية الأردنية على النحو الآتي :-

أ) أهداف السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك حسين :-

١) العمل على توثيق العلاقات مع الدول العربية الشقيقة[١] ، والعمل على تبادل المنافع المعنوية والمادية ، والوفاء بالالتزامات تجاه الدول الحليفة والصديقة[٢]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ البيانات والخطابات المذكورة أعلاه لم تحدد الدول الحليفة والصديقة على مستوى النظام الدولي ، حيث ركزت السياسة الخارجية الأردنية في فترة الخمسينيات والستينيات على المحافظة على توثيق العلاقات ثم تنظيمها مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الأردن قد ارتبط بالكتلة الغربية كقطب من أقطاب النظام الدولي[٣]. وارتكزت علاقات الأردن الدولية بالمبدأ:- (مصادقة من يصادقنا ومعاداة من يعادينا) [٤]. أما في فترة السبعينيات فقد ركزت الخطب وكتب التكليف السامية على العلاقات العربية التي تأثرت عقب أحداث عام ١٩٧٠ ، فكان الأردن بحاجة للدول العربية في بيئة النظام الإقليمي العربي ، ومن هذا المنطلق ركزت الخطابات وكتب التكليف على التوجهات الإقليمية وخلت من التوجهات الدولية. أما في الثمانينيات فقد تزايد التركيز على النظام الدولي ، والعلاقات بالدول العظمى ، والسبب هو الحاجة لجهود سياسية من أجل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي[٥].

٢) الدفاع عن الوطن العربي ، واعتبار الأردن خط الدفاع الأول عن العرب ، واعتبار القوات المسلحة الأردنية درعاً لكل البلاد العربية ، وفي هذا أشار الملك الحسين إلى:

---

[١] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس في ١٩٥٦/١٠/٢٥.
[٢] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثالث في ١٩٥٣/١٢/١.
[٣] أبودية ، سعد ، (١٩٨٩). الفكر السياسي الأردني ، الطبعة الأولى ، (عمان :- دار البشير) ، ص ص ٥٥ ، ٥٨.
[٤] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الخامس في ١٩٥٩/١٠/١.
[٥] أبودية ، سعد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ص ٦٢ – ٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أن قواتنا المسلحة هي درع البلاد وأمل العرب وقمة في الشرف والخلق العسكري ومثل يحتذى في المراس والتدريب وقوة الشكيمة وستظل بعون الله كما كانت أهلاً للأمانة التي تحملها في الصمود أمام كل الأخطار وحفاظاً على أنفسنا وعلى الوطن العربي كله)[١]. وركزت كتب التكليف في الخمسينيات والستينيات على ضرورة تقوية وسائل الدفاع ، وزيادة عدد أفراد الجيش ، وتزويده بأسلحة ثقيلة وحديثة[٢]. وفي فترة الثمانينيات والتسعينيات استمر التركيز على القوات المسلحة وضرورة رعايتهم عدداً وعدة وتدريباً وكفاءة[٣]. ويلاحظ أن القوات المسلحة قد حظيت باهتمام صانع القرار (الملك الحسين) ، بحيث استمر بالإشادة بها ، ولم تتعرض للنقد إطلاقاً[٤] ، وهذا يعكس اهتمام الملك الفائق بها.

٣) التوسيع في التمثيل السياسي لغايات تثبيت المكانة العالمية التي أحرزها الأردن في المجالات الدولية[٥]. والعمل على تنشيط الدبلوماسية الأردنية في مختلف المحافل الدولية ، وتفعيل حضور الأردن في منظمة المؤتمر الإسلامي ، ومجموعة عدم الانحياز ، ومنظمة الأمم المتحدة للدفاع عن قضايا الأمة[٦]. وفي فترة التسعينيات ركزت السياسة الخارجية الأردنية على ضرورة الالتزام بمشاركة الأردن على الصعيد العالمي ، باعتبار أن الانفتاح على العالم لا يعني فقداننا للهوية الثقافية العربية والإسلامية ، حيث يترتب على الانفتاح على العالم تمكين الأردن من إقامة شبكة متميزة من العلاقات مع الدول العربية والغربية[٧]. ويرتبط بهذا الهدف باعتباره هدفاً للسياسة الخارجية الأردنية مسألة ضرورة استناد السياسة الخارجية الأردنية على قاعدة الشرعية الدولية ، واحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ما يتعلق منه بشكل خاص باحترام سيادة الدول الإقليمية وحق تقرير المصير[٨].

٤) تنمية مصالح الأردن وتحسين الاقتصاد الأردني. وتسلسل تركيز كتب التكليف على هذا الهدف على النحو الآتي :- ركزت كتب التكليف في الخمسينيات على مضاعفة الدخل القومي تحقيقاً للاكتفاء الذاتي[٩]. وركزت في فترة الستينيات على مشاريع

---

[١] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الخامس في ١٩٥٩/١٠/١.
[٢] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع في ١٩٥٥/١١/١.
[٣] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة في ١٩٩٠/١١/١٧.
[٤] أبودية ، سعد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ١١٦.
[٥] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الخامس في ١٩٥٨/١٠/١.
[٦] خطاب جلالة الملك الحسين المعظم أمام مجلس الأمة الأردني في ١٩٨٩/١١/٢٧.
[٧] كتاب التكليف السامي لحكومة فايز الطراونة في ١٩٩٢/٨/٢٠.
[٨] كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالكريم الكباريتي في ١٩٩٦/٢/٤.
[٩] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع في ١٩٥٤/١١/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية والتخطيط الشامل البعيد ، وركزت في نهاية الستينيات على دعم الصمود الاقتصادي والعسكري وتوظيف الموارد وتوجيه السياسة الاقتصادية لخدمة المعركة[١]. أما في الثمانينيات فكان التركيز على تشجيع الاستثمار وتحديث قوانين تشجيع الاستثمار ، وإطلاق مفهوم التعاون الاقتصادي ضمن الإقليم الواحد وبين الأقاليم مجتمعة[٢] ، خاصة مع بروز محاور وتكتلات جديدة كمجلس التعاون العربي. أما في التسعينيات فقد ركزت كتب التكليف وخطب العرش على ضرورة النهوض بالاقتصاد ، والسعي لرفع معدلات النمو ، وذلك من خلال النهوض بكافة المؤسسات بقطاعيها العام والخاص ، وضرورة التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص للتشجيع على الاستثمار[٣].

٥) تنقية الأجواء العربية :- للأردن دور فاعل في حل الخلافات العربية وتنقية الجو العربي، ووضع حد للخلافات العربية كخطوة أولية في سبيل اتخاذ المواقف العربية الموحدة وتعبئة الجهود العربية الموحدة ، وحول هذا الهدف دعا الملك الحسين إلى ضرورة ترتيب شؤون وأوضاع البيت العربي كخطوة تسبق بلورة الإطار العربي الواضح للأمن القومي العربي[٤].

٦) حماية الأمن القومي باعتباره وسيلة لمواجهة التحديات وذلك من خلال الحث على التماسك الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية ، باعتبار الأمن الداخلي مسألة مرتبطة بالأمن الخارجي[٥]. فالوحدة الوطنية هي القاعدة الأساسية في منعة الأردن ونمائه[٦].

٧) من أهداف السياسة الخارجية الأردنية في فترة الخمسينيات والستينيات مكافحة الشيوعية ، ومنع تغلغلها وانتشارها في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى الصهيونية، حيث اعتبرها الملك الحسين العدو الرئيسي على الصعيد الدولي[٧]. وقد عبر الملك الحسين عن ذلك بقوله : (أن الشعب الأردني هو جزء من الأمة العربية وأنه يقف في خط الدفاع الأول ضد الخطر الصهيوني). وفي فترة الثمانينيات بقيت الصهيونية عدواً للأردن ، فأشار الملك الحسين إلى ذلك بقوله : (القوى التي نجابه لا يستهان بها ، إسرائيل الحركة الصهيونية والقوى التي تساندها في هذا العالم وعلينا

---

[١] ابودية ، سعد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ٩٥.
[٢] المرجع السابق ، ص ٩٧.
[٣] كتاب التكليف السامي لحكومة فايز الطراونة في ١٩٩٨/٨/٢٠.
[٤] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ٣٢.
[٥] كتاب التكليف السامي لحكومة فايز الطراونة في ١٩٩٨/٨/٢٠.
[٦] كتاب التكليف السامي لحكومة طاهر المصري في ١٩٩١/٦/١٩.
[٧] أبودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص١٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن ننتبه ونوحد الصفوف ونجمعها وندرك حقيقة الخطر الذي نجابه). أما في حقبة التسعينيات فقد حدث تبدل في هذا الهدف ، حيث لم تعد مكافحة الشيوعية من أهداف السياسة الخارجية الأردنية ، وبهذا الخصوص أشار الملك الحسين إلى ذلك بقوله :- (انهيار الشيوعية وحلفها وما نجم عن ذلك من تهاو لموازين القوى العالمية أديا إلى انتهاء الحرب الباردة وانتهاء النظام العالمي الذي قام بشكل أساسي على القطبية الثنائية)[١]. والأمر ذاته بالنسبة لليهودية الصهيونية ، وذلك بعد قيام الأردن بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٩٤.

٨) تحمل المسؤولية القومية إزاء القضية الفلسطينية ، فاعتبرت القضية الفلسطينية محوراً أساسياً وحجر الزاوية في السياسة الخارجية الأردنية. وركزت خطابات العرش وكتب التكليف على هذا الهدف ، ففي بداية الخمسينيات أشار صانع القرار الأردني إلى أنه لا حل لهذه القضية إلا بما يحقق الأماني القومية ، وبأنه لا صلح مع اليهود ولا تفريط في حقوق اللاجئين في ديارهم وأملاكهم[٢]. واعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب ليس في امكان دولة عربية أن تتفرد بمعالجتها أو إيجاد تسوية لها ، وشجب محاولات استدراج الأردن للدخول في محادثات مباشرة أو غير مباشرة[٣].

وركزت خطابات العرش وكتب التكليف بعد حرب ١٩٦٧ على حشد الطاقات لإزالة آثار العدوان. فارتكزت استراتيجية السلام على الحل السلمي[٤]. فأصبح هدف الأردن في هذه المرحلة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ الهدف المتوافر بقبول قرار مجلس الأمن (٢٤٢) واستعادة الأراضي التي احتلت بعد حرب ١٩٦٧ كاملة غير منقوصة. بعد أن كان هدف الأردن هو الهدف الأقصى أي إنقاذ الحق كاملاً في فلسطين واستعادته غير منقوص. وبحث الأردن بعد حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ في عقد مؤتمر دولي بعد صدور القرار (٣٣٨) والذي تولد عنه مؤتمر جنيف[٥]. وفي هذا الشأن أشار الملك الحسين إلى (إن انسحاب إسرائيل يجب أن يجيء كاملاً وشاملاً من جميع الأراضي والمناطق العربية التي احتلتها نتيجة لحرب الخامس من حزيران)[٦]. وقوله أيضاً (أننا نؤمن بأن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) بالمبادئ التي تضمنها وما تبعه من قرارات هو وحده سبيل دول المنطقة وشعوبها إلى السلام)[٧]. وأشارت الخطب الملكية

---

[١] خطاب جلالة الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٩٩١/١٠/١٢.
[٢] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثالث في ١٩٥٣/١٢/١.
[٣] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع في ١٩٥٥/١١/١.
[٤] أبودية ، سعد ، (١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ص ٧١ ، ٧٢.
[٥] أبودية ، سعد ، (١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ص ١١٠ ، ١١٨.
[٦] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع في ١٩٦٨/١٠/١١.
[٧] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية السادسة لمجلس الأمة التاسع في ١٩٧٢/١١/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طوال فترة الثمانينيات إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تحضره أطراف النزاع والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، بحيث يكون الهدف من المؤتمر تحقيق السلام الشامل العادل والدائم بتنفيذ قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨).

أما في التسعينيات فقد قام الأردن بإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤. وكانت المعاهدة نتيجة للعملية السلمية التي بدأت منذ انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الثاني ١٩٩١. ويمكن القول بأن هذا الهدف تركز في معظم خطابات الملك الحسين وفي كتب التكليف منذ الخمسينيات وحتى نهاية التسعينيات ، وذلك باعتبار أن القضية الفلسطينية تقع على سلم اولويات أهداف السياسة الخارجية الأردنية ، باذلاً كل ما في وسعه بضرورة حل النزاع وإحلال السلام وفق الشرعية الدولية.

ب) أهداف السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله بن الحسين :-

١) الحفاظ على الوحدة الوطنية باعتبارها مقوماً أساسياً مانحاً الدولة القوة والمنعة ، وحائلاً دون التفتت والاختراق[١]. ويشير الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى هذا الهدف بقوله:- (أن أول الأهداف وأنبلها هو الحفاظ على الوحدة الوطنية ، فالجبهة الداخلية المتماسكة التي تسود بين أفرادها روح المحبة والفريق الواحد ، هي وحدها التي تصون الأردن وتحميه وتعزز تطوره وازدهاره ، وتحافظ على أمنه واستقراره)[٢]. فهناك ارتباط بين الوحدة الوطنية والحفاظ على أمن الأردن واستقراره وحماية مصالحه العليا[٣].

٢) تنمية مصالح الأردن الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني :- ركز صانع القرار الأردني على هذا الهدف بشكل كبير. فقد ركز كتاب تكليف رئيس الوزراء عبدالرؤوف الروابدة على ضرورة التعاون مع المؤسسات الاقليمية والدولية ، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ، وتوفير التسهيلات التي تجذبه[٤]. فأصبح هناك تركيز أكبر على البعد الاقتصادي في السياسة الأردنية ، وعلى ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني من القيود ، وتنمية الاستثمار المحلي والخارجي من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص ، وتفعيل دور القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي لغايات القيام بدوره الكامل في عملية التنمية ، وخاصة بعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية ، والشراكة

---

[١] كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة في ١٩٩٩/٣/٤.
[٢] كتاب التكليف السامي لحكومة علي ابوالراغب في ٢٠٠٠/٧/١٩.
[٣] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين الموجه إلى الشعب الأردني في ٢١ آذار ٢٠٠٣.
[٤] كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة ١٩٩٩/٣/٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاوروبية ، واتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية الشقيقة والصديقة[١]. وحول أهمية هذا الهدف يبين الملك عبدالله الثاني بالنص : (إذا كانت التنمية السياسية في مقدمة اولوياتنا ، فإن في صلب هذه الأولويات منذ أن توليت امانة المسؤولية الأولى في هذا الوطن الحبيب ، كانت التنمية الاقتصادية المجدية والملموسة النتائج)[٢].

٣) السعي إلى ابقاء الأردن جزءاً فاعلاً من الأمة العربية ورافداً من روافد العمل العربي المشترك[٣] ، من خلال المحافظة على علاقات متميزة مع الدول العربية ، والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية ، ومؤسسات العمل العربي المشترك[٤]. أشارت الخطب الملكية إلى علاقات الأردن مع الدول العربية بشكل عام إلا أنها ركزت على العراق بشكل خاص فيما يتعلق بضرورة اتخاذ موقف سياسي واضح يُمكن العراق من اعادة دوره الحقيقي دولياً ، من خلال اقامة حكومة شرعية تحظى بمصداقية تعمل على اعادة الاستقرار وتوفير متطلبات التعبير الديمقراطي عن الارادة الحرة للشعب العراقي[٥].

٤) ارتكاز السياسة الخارجية على الشرعية الدولية المتمثلة باحترام ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة ما تعلق منه بسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية[٦]. واحترام المجتمع الدولي واكتساب السمعة الطيبة وتفعيلها من خلال توضيح دور الأردن ومسؤولياته والمشاركة الفاعلة في المؤسسات الاقليمية والدولية[٧] ، والعمل على ابقاء ثوابت السياسة الأردنية بالإلتزام بالشرعية الدولية والمواثيق والمعاهدات العربية والدولية[٨].

٥) الانفتاح على العالم للاستفادة من تجارب الأخرين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي للاستفادة من تجاربهم وامكاناتهم ، مع الحفاظ على خصوصية الأردن الثقافية والحضارية[٩].

٦) الدفاع عن الوطن وحماية أمن المنطقة ، والمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية، ومن هذا المنطلق ركزت كتب التكليف على ضرورة دعم وتجهيز وتسليح الجيش[١٠]. ويلاحظ أيضاً أن صانع القرار الأردني قد أشاد دوماً بالقوات المسلحة وبالأجهزة الأمنية بقوله : (أما قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية ، التي نسجل لها بكل الاعتزاز والتقدير ، دورها

---

[١] كتاب التكليف السامي لحكومة علي ابو الراغب في ٢٠٠٠/٧/١٩.
[٢] كتاب التكليف السامي لحكومة فيصل الفايز في ٢٠٠٣/١٠/٢٢.
[٣] كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة ١٩٩٩/٣/٤.
[٤] كتاب التكليف السامي لحكومة علي ابو الراغب في ٢٠٠٠/٧/١٩.
[٥] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين في قصر درونتغولم في السويد في ٢٠٠٣/١٠/٧.
[٦] كتاب التكليف السامي لحكومة علي ابو الراغب في ٢٠٠٠/٧/١٩.
[٧] كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة في ١٩٩٩/٣/٤.
[٨] كتاب التكليف السامي لحكومة معروف البخيت في ٢٠٠٥/١١/٢٤.
[٩] كتاب التكليف السامي لحكومة علي ابو الراغب في ٢٠٠٣/٧/٢٠.
[١٠] كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة في ١٩٩٩/٣/٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدائم في حماية الوطن وصون أمنه وإستقراره ، واسهامها الكبير في مسيرتنا التنموية ، فلا يجوز التجني عليها ، أو الانتقاص من دورها وتضحياتها ، وسيبقى الاهتمام بها ورعايتها على رأس أولوياتنا الوطنية)[١].

٧) بقيت القضية الفلسطينية من اولويات السياسة الأردنية ، فركزت كتب التكليف في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين على دعم الأردن للفلسطينيين ، والوقوف إلى جانبهم حتى يتمكنوا من استعادة حقوقهم واقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشريف. وركزت الخطابات الملكية على ضرورة الاستمرار في العملية السلمية ، وركزت أيضاً على البعد السياسي والحل النهائي بدلاً من التركيز على النواحي الأمنية فقط[٢] ، ودعت إلى تطبيق خارطة الطريق تلك المبادرة التي صدرت في تلك الفترة ، والتي تشكل الاطار العام لحل النزاع العربي الاسرائيلي لغايات الوصول إلى انهاء الاحتلال الاسرائيلي[٣]. وتمحور موقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية في عهد الملك عبدالله بن الحسين على الالتزام بالوضع النهائي باتفاقية شاملة مبنية على أساس ما يلي[٤]:-

١. قرارات مؤتمر مدريد.
٢. مبدأ الأرض مقابل السلام.
٣. قرارات الأمم المتحدة (٢٤٢) ، (٣٣٨) ، (١٣٩٧).
٤. مبادرة السلام العربية والتي طرحت في بيروت عام ٢٠٠٢.

مع التركيز على وضع جدول زمني لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية[٥] ، وحل موضوع القدس ومشكلة اللاجئين ، وعودة مرتفعات الجولان وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة[٦].

٨) توثيق وتعزيز علاقات الأردن بالدول العربية والغربية ، وبالمؤسسات الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي ، والإتحاد الاوروبي ونجد ان هذا الهدف قد تم التركيز عليه بشكل أكبر من عهد الملك الحسين[٧].

دأبت السياسة الخارجية للأردن من أجل تحقيق هذه الأهداف على الإهتمام بعدة مبادئ هي :-

---

[١] خطاب العرش السامي للملك عبدالله الثاني بن الحسين في افتتاح الدورة الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر في ٢٠٠٣/١٢/١.
[٢] خطاب الملك عبدالله بن الحسين في القمة العربية العادية الخامسة عشرة – شرم الشيخ في ٢٠٠٣/٣/١.
[٣] الوقائع والوثائق الأردنية ، (٢٠٠٤) ، الربع الثاني (عمان :- دائرة المطبوعات والنشر) ، ص٧٨.
[٤] المرجع السابق ، ص٩٨.
[٥] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين في ٢٠٠٢/٤/٣٠.
[٦] خطاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في نيويورك في ٢٠٠٢/٢/٣.
[٧] Curtis R.Ryan. Op.cit,p.44.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الدعوة إلى التضامن العربي ، والإلتزام بمشاركة الأردن على الصعيدين القومي والإسلامي في شتى المجالات ، والعمل على رعاية المقدسات الدينية[١].

٣- بناء قوة عربية قادرة على حماية الأمن العربي وذلك من خلال عمل عربي مشترك في جميع النواحي الإقتصادية والعسكرية والثقافية[٢].

٤- القبول بالإختلاف في وجهات النظر ، واحترام الرأي الآخر ، واختيار اسلوب الحوار ، والحرص على إبقاء قنوات الإتصال قائمة وفعّالة ، والبحث عن السبل العقلانية لتحقيق الأهداف[٣].

٥- الإبتعاد عن التطرف ، وإتباع سياسات معتدلة ، والدعوة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وواجهت السياسة الخارجية الأردنية في سبيل تحقيق هذه الأهداف عدة صعوبات منها[٤]:-

١- صعوبة التوفيق بين المساعدات الخارجية واستقلال القرار الأردني.

٢- صعوبة الموازنة بين الأمن والتنمية ، وتثور هنا مسألة إلى أي مدى يمكن التضحية بالأمن لصالح التنمية أو العكس وذلك دون التأثير على الأداء العام للدولة.

٣- طبيعة العلاقة العضوية بين الموارد الوطنية واهداف السياسة ، وترتبط بهذه النقطة مدى إمكانية تنفيذ وتطبيق الأهداف السياسية في نطاق القدرات الإقتصادية والعسكرية في الأردن.

بعد أن استعرضنا أهداف السياسة الخارجية الأردنية ، والمبادئ التي التزم بها الأردن في سياسته الخارجية لغايات تحقيق هذه الأهداف. نجد أن هذه المبادئ والأهداف تتغير وتتفاوت وفقاً للأحداث والظروف السياسية التي تطرأ على الساحتين الإقليمية والدولية. وتعتمد إمكانية تحقيق هذه الأهداف على قدرات الأردن وإمكاناته. فالعوامل التي أشرنا إليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة تلعب دوراً في توجيه حركة السياسة الخارجية الأردنية ، بحيث تصبح محددة ومقيدة لقدرات صانع القرار الأردني عند رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية[٥].

---

[١] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ٢١٦.
[٢] الرفوع ، فيصل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤، ٢٥.
[٣] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ٢١٦.
[٤] المدفعي ، مديحة ، (١٩٩٣). الأردن وحرب السلام ، ترجمة رشيد أبو غيدا ، الطبعة الأولى ، (عمان :- مكتبة برهومة) ، ص ٢٥.
[٥] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

أدوات السياسة الخارجية الأردنية

يلجأ صناع القرار إلى أدوات السياسة الخارجية لتحقيق أهداف دولهم ، فتعتبر هذه الأدوات وسائل تتمكن الدول من خلالها من تنفيذ سياساتها الخارجية. وتختلف هذه الأدوات من دولة لأخرى. ويمكن إجمال أدوات السياسة الخارجية الأردنية على النحو الآتي :-

١- الأداة الدبلوماسية :- وتعرّف الدبلوماسية بأنها فن وممارسة إجراء المفاوضات مع دول أخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية[١]

وتعتبر الدبلوماسية الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول خاصة في وقت السلم ، وتأخذ الدبلوماسية أشكالاً عديدة كدبلوماسية القمة ، ودبلوماسية المؤتمرات ، والدبلوماسية البرلمانية[٢].

يقيم الأردن علاقات دبلوماسية مع (١١٨) دولة على مستوى سفارة حيث توجد (٤٧) بعثة دبلوماسية دائمة ومقيمة ، بالإضافة إلى قنصليتين في جدة ودبي[٣] ، فيعتمد الأردن على هذه البعثات الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية.

اعتمد الأردن على هذه الأداة في تنفيذ سياسته الخارجية وتعدت الدبلوماسية الأردنية الحدود الإقليمية والدولية ، وبرزت الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية في أزمة الخليج الثانية ، حيث قام الملك الحسين بجولات مكوكية في سبيل نزع فتيل الأزمة دون اللجوء إلى القوة العسكرية[٤]. حيث استندت دبلوماسية الملك الحسين في هذه الأزمة إلى (الموقف المتعقل) على نحو يضمن له مرونة التحرك بين أطراف الأزمة[٥].

ساهمت هذه الأداة في الخروج من الأزمات والتوترات التي طرأت على العلاقات الأردنية – العربية ، فكان لها دور في نجاح السياسة الخارجية الأردنية.

٢- الأداة العسكرية :- استخدمت الأداة العسكرية في الخمسينيات لتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية بالمفهوم التعرضي ، حيث استخدمت أداةً لردع الخصوم وحل الأزمات والنزاعات العربية – العربية. وتحولت فيما بعد إلى أداةٍ لتنفيذ السياسة الأردنية بالمفهوم الدفاعي والسلمي عن طريق إرسال البعثات العسكرية للدول الصديقة والشقيقة،

---

[١] كنتور ، روبرت ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧.
[٢] سرور ، عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٣٣.
[٣] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧، ١٣٩.
[٤] الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، مرجع سابق ، ص ٨٦.
[٥] عبد الله ، ثناء فؤاد ، (١٩٩٠)."الأردن وأزمة الإختيار الصعب" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢، اكتوبر ، ص ٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمشاركة في عمليات حفظ الأمن والسلم في العديد من دول العالم ، فساهم ذلك في تعزيز علاقات الأردن بالكثير من دول العالم[١].

تتمتع الأداة العسكرية بدرجة من الأهمية ، حيث تعتبر هذه الأداة أداة تنفيذ في يد صانع القرار السياسي الأردني ، بإعتبار قواتها قوات محترفة وليست سياسية ، وبكونها تدين بالولاء الكامل للعرش الهاشمي[٢].

[١] المناصير ، أنور ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥، ٢٦.
[٢] طهبوب ، ناصر ، مرجع سابق ، ص ٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

القرارات الاستراتيجية

سنتناول في هذا الفصل قرارين من قرارات الأردن الإستراتيجية ، واللذين اعتبرا من أهم القرارات الإستراتيجية ، والتي ترتبت عليها آثارٌ ونتائج هامة ، وقد تمثلا بالقرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج الثانية ، والقرار السياسي الأردني نحو التسوية السلمية مع اسرائيل بحيث عكس هذان القراران مرونة صانع القرار الأردني ، وفهمه الدقيق للتغيرات التي طرأت على الساحتين الاقليمية والدولية.

سنسلط الضوء على الموقف الأردني تجاه هذه القرارات في مبحثين على النحو التالي:-

المبحث الأول :- القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج الثانية.

المبحث الثاني :- القرار السياسي الخارجي نحو التسوية السلمية مع اسرائيل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج الثانية

لم تمض سوى فترة قصيرة على انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وإذ بأزمة الخليج الثانية تخط لنفسها مساراً في مجمل التفاعلات الدولية. وشكلت الأزمة والتحولات التي رافقتها بانتهاء الحرب الباردة ، وافول نجم الاتحاد السوفياتي مفصلاً حاسماً في العلاقات الدولية وفي هيكلية النظام الدولي.

ولعب موقف الأردن الداعم والمساند للعراق دوراً كبيراً في إعادة ترتيب علاقات الأردن الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ اقتضت ظروف الأردن ومصلحته اتخاذ هذا الموقف الذي اعتبر من أهم القرارات الإستراتيجية والتي ترتبت عليه أثارٌ ونتائج هامة. سنتناول في هذا المبحث الموقف الأردني من أزمة الخليج الثانية من خلال تسليط الضوء على المدخلات والتي تشمل البيئة العملية الإقليمية والدولية ، وجهود الأردن قبل تأجج الأزمة وبعدها، والأثار التي تمخضت عن الأزمة ، ورد الفعل الإسترجاعي.

أولاً :- جذور الأزمة

بدأت جذور الأزمة عندما القى الرئيس العراقي صدام حسين في ١٧ تموز ١٩٩٠ خطاباً ، متهماً فيه الكويت والإمارات بتجاوز الحصص المخصصة لهما من منظمة أوبيك. وفي مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عُقد في ٣٠ أيار ١٩٩٠ ترأس صدام حسين جلسة المؤتمر ، وهاجم سياسة الولايات المتحدة متهماً إياها بمسؤوليتها عن السياسة العدوانية التي يمارسها الكيان الصهيوني ، معلناً رد العراق على اسرائيل في حالة قيام الأخيرة بضرب العراق[١]. أما السبب الثاني للأزمة فكان الخوف من استثمار الكويت آبار النفط في الرميلة على الحدود العراقية – الكويتية[٢]. ويكمن السبب الثالث في وضع الديون الكويتية إلى العراق عندما قدمتها الكويت اسهاماً في المجهود الحربي العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، حيث اعتبر العراق الحرب التي قام بها نيابة عن أقطار الخليج العربي[٣].

بدأت كل من العراق والكويت بتبادل الإتهامات. فتنبه عدد من الرؤساء العرب إلى خطورة الموقف ، فقام الملك فهد والرئيس حسني مبارك والملك الحسين بجهود حثيثة لإحتواء الموقف. واجتمع الملك الحسين بالرئيس صدام حسين في ٢٩ تموز ، ثم اجتمع في ٣٠ تموز

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢٢ ، ٥٥٥.
[٢] الأطرش ، محمد ، مرجع سابق ، ص٢١.
[٣] الهزايمة ، محمد ، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق ، ص٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد ، مناشداً إياهم بالتروي[١]. ولم تمض ساعات قليلة حتى دخل العراق أزمة حادة إثر قيام صدام حسين بغزو الكويت في آب ١٩٩٠ واحتلالها ، وتحويل النزاع العراقي – الكويتي إلى أزمة دولية توحدت فيها مواقف معظم الدول العربية على قاعدة القبول بواقعة الغزو العراقي للكويت ، ورأت غالبية الدول العربية بوجوب اتخاذ موقف لإصدار قرار بإدانة العراق بعد اخفاق محاولات اقناع الرئيس العراقي بالتراجع. واجتمع وزراء الخارجية العرب في ٣ آب للتصويت على قرار إدانة العراق ، فقامت ١٤ دولة بالموافقة على مشروع القرار ، وامتنعت خمس دول عن اتخاذ موقف الموافقة على الإدانة وهي الأردن والسودان واليمن وفلسطين وموريتانيا[٢]. وترتب على موقف الأردن انعكاسات كبيرة في العلاقات الأردنية – العربية وبعض القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة وبريطانيا.

ثانياً :- المدخلات.

سنتناول في هذا الجزء تأثير الأحداث والظروف التي أحاطت ببيئة النظام السياسي الأردني من خلال تسليط الضوء على البيئة الخارجية بإطاريها :- الدولي والاقليمي ، والبيئة الداخلية.

أ) النظام الدولي :-

شهد عقد الثمانينيات تحولات هامة مع وصول الرئيس "رونالد ريغان" و"جورج بوش" إلى سدة الحكم خلال العقد المذكور ، حيث اعتبر ذلك انتصاراً للتيار اليميني. وترتب على وصول جورج بوش إلى الحكم تغييرٌ في الاستراتيجية الأمريكية التي سادت قبل هذا العقد ، والتي استندت على أن نشوب حرب نووية بين القوتين العظميين ستؤدي إلى دمار مشترك ، فاستندت الاستراتيجية الجديدة إلى الاعتقاد بكسب الولايات المتحدة الحرب النووية مع الاتحاد السوفياتي[٣]. وقامت الولايات المتحدة بإسقاط دور القوى الاقليمية التي لا تستطيع الاعتماد عليها، واستبدالها بقوة الإنتشار السريع (R.D.F) "Rapid Deployment Force" وذلك على شكل قواعد أمريكية في مناطق الصراع. بالإضافة إلى إعلان (مبدأ كارتر) والذي يقوم على اعتبار أية محاولة للتدخل من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي بمثابة اعتداء على مصالح الولايات المتحدة ، وسيجابه بالوسائل الضرورية[٤]. وكان من أهم مبادرات الولايات المتحدة في هذه الفترة مبادرة "الدفاع الاستراتيجي" والتي عرفت بحرب النجوم.

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٥٦.
[٢] عبدالمجيد ، وحيد ، (١٩٩٠). "مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد الغزو" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، اكتوبر.
[٣] الأطرش ، محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٧.
[٤] السلطان ، جمال ، (٢٠٠٢). الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، (عمان :- دار وائل للنشر والتوزيع) ، ص ص ٩٢ ، ٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طرح "غورباتشوف" مع وصوله إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥ ، رؤى جديدة في الاتجاه الذي اطلق عليه البريسترويكا (إعادة البناء) ، والجلاسنوست (المصارحة). وقام أيضاً بتعديل علاقات الاتحاد السوفياتي مع الكتلة الغربية في اتجاه انهاء الحرب الباردة الجديدة التي سادت بداية الثمانينيات ، وانهاء سباق التسلح. واقتراح عقد "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي" لمناقشة قضايا الأمن في أوروبا ، والذي تمخض عنه اصدار "ميثاق باريس" ، و"اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية في اوروبا". وترتب على الميثاق اعلان انتهاء العداء ، وترتب على الاتفاقية الثانية اقرار مبدأ التكافؤ في عدد القوات التقليدية لدول حلفي "وارسو" و"الأطلنطي"[١]. شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقارباً في نهاية الثمانينيات ، وهو ما اطلق عليه بحالة الوفاق (Détente) ، والتي ترافق معها انسحاب الاتحاد السوفياتي من دول اوروبا الشرقية ، وزيادة تدفق هجرة اليهود إلى اسرائيل ، وانسحاب القوات السوفياتية من افغانستان[٢].

وبرزت في نهاية الثمانينيات عقيدة عسكرية امريكية موجهة ضد أقطار دول العالم الثالث التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل أو تخطط للحصول عليها. وتصاعدت في نهاية هذه الفترة الحرب الإعلامية التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق ، بحجة امتلاكه أسلحة كيميائية وصواريخ متوسطة المدى. وازدادت حملة الولايات المتحدة ضد العراق عندما جابهها الرئيس العراقي بالرد على اعتداءات اسرائيل في حالة الاعتداء عليه[٣]. وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط عموماً ، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ، عملت الولايات المتحدة من خلال استراتيجيتها على تعزيز الوجود الامريكي من خلال :-

١) نقل الموقع الأساسي للاستراتيجية الأمريكية من مناطق غرب أوروبا ومنطقة البحر المتوسط إلى منطقة المحيط الهندي.
٢) تقوية الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي.
٣) تطوير قوة الانتشار السريع ، وتأكيد اشراك قوات اوروبية فيها[٤].

---

[١] سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤٠ ، ٦٤١.
[٢] العايد ، حسن ، (١٩٩٣). آثار وانعكاسات حرب الخليج على الانسان الأردني ، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار الابداع للنشر والتوزيع)، ص١٤.
[٣] الأطرش ، محمد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ ، ٢٧.
[٤] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣ ، ١٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وازداد اهتمام كلٌ من الولايات المتحدة ودول أوروبا بالمنطقة العربية ، وشكلت ظاهرة عدم الإستقرار التي تعاني منها المنطقة العربية عاملاً لزيادة مستوى التدخل الأمريكي والغربي لدول المنطقة[١].

ب) <u>النظام الإقليمي العربي</u> :-

شهدت البيئة الخارجية للنظام الاقليمي العربي في عقد الثمانينيات تزايد التهديدات من الجناح الشرقي للنظام المتمثل بإيران[٢] ، وتزايد خلل التوازن الإستراتيجي العسكري مع اسرائيل في مجال الأسلحة التقليدية ، وأسلحة التدمير الشامل ، وأسلحة الفضاء[٣]. وشهدت البيئة الداخلية للنظام الإقليمي العربي ظاهرة عدم تنوع ركائز القوة ، بحيث افتقرت الدول التي تملك القوة العسكرية كمصر وسوريا إلى القدرات الاقتصادية. وافتقرت الدول القوية اقتصادياً إلى القوة العسكرية كالسعودية والكويت[٤].

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٨٧ عقد مؤتمر القمة الرابع عشر في عمان ، والذي اطلق عليه قمة "الوفاق والإتفاق" ، واشتركت فيه جميع الدول العربية باستثناء مصر. وأسفر المؤتمر عن عدة مصالحات ، كالمصالحة بين الرئيسين حافظ الاسد وصدام حسين ، بعد قطيعة دامت سبع سنوات. وأسفر أيضاً عن المؤتمر عودة مصر إلى الصف العربي[٥].وبرز في هذه الفترة تقارب مصري – أردني ، وتقارب مصري – عراقي[٦].

شهد النظام الاقليمي العربي نمطاً جديداً من المحاور والتجمعات ، فتعزز التقارب المصري مع الأردن والعراق ، والذي أسفر عن قيام مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩ ، وضم الأردن والعراق ومصر واليمن ، وجاء تأسيس هذا المجلس عقب الحرب العراقية-الايرانية[٧]. وفي نفس الوقت قام مجلس التعاون المغاربي ، فأصبحت هذه المجالس سمة من سمات النظام الاقليمي العربي في تلك الفترة.

وشهد النصف الثاني من عقد الثمانينيات توازناً للقوة أكثر تعقيداً من توازن القوى الذي كان سائداً في النصف الأول من عقد الثمانينيات ، إذ شهد النظام الاقليمي العربي في النصف الأول من العقد المذكور توازناً لصالح حكومات دول الخليج ، حيث تأسس في هذه الفترة مجلس التعاون الخليجي ، أما في النصف الثاني من العقد المذكور وبعد تطورات الحرب العراقية-

---

(١) الحاج ، علي ، مرجع سابق ، ص٤٩.
(٢) تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص١٤٥.
(٣) مسعد ، نيفين عبدالمنعم ، مرجع سابق ، ص ١٤.
(٤) قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص١٠٤.
(٥) موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩١ ، ٤٩٣
(٦) مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص١٧٠.
(٧) Curtis R.Ryan, Op.cit. P,52 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية طرأت تبدلات عديدة ، حيث تبدل موقف العراق نحو السعي لتجميع ارادة عربية تسانده بعد التطورات التي افرزتها الحرب العراقية – الايرانية [١].

تصاعد في هذه الفترة دور دول الأطراف "الهوامش" (إيران ، واسرائيل ، وتركيا)[٢]. وتزايدت رغباتها في التأثير على منطقة الشرق الأوسط خلال فترة تزايدت فيها الخلافات حول القضايا الاقليمية ، كالقضية الفلسطينية ، والدور الأمريكي المؤثر في المنطقة ، وتصاعدت ظاهرة عدم الإستقرار[٣]. فترتب على بروز دور الأطراف الهامشية في النظام الإقليمي العربي تزايد التهديدات القادمة من البيئة الخارجية للنظام ، مقابل تراجع حدة التهديدات القادمة من البيئة الداخلية للنظام[٤].

تزامنت نهاية هذه المرحلة مع احتلال العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ ، وما ترتب عليه من حدوث انقسام في الصف العربي ، فأيدت غالبية الدول العربية موقف الأمم المتحدة وساندت الكويت ، وبالمقابل ساندت عدد من الدول العربية العراق وهي :- الأردن وفلسطين (م.ت.ف) والسودان واليمن وموريتانيا.

ج) العامل الجغرافي :-

يرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية للدولة ، على الرغم من التطورات الهائلة التي شهدها القرن العشرون في مجال صناعة الأسلحة المتطورة ، والأجهزة الإلكترونية، والصواريخ العابرة للقارات. وفي النهاية يتداخل هذا العامل في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، فيعمل على دعم أو تقييد البدائل أو الخيارات المختلفة للسياسة الخارجية للدولة.

فالأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط بين كلٍّ من سوريا ، والعراق ، واسرائيل ، والسعودية ، جعله في وضع يفتقر للقوة العسكرية التي تتمتع بها اسرائيل وسوريا والعراق ، وافتقاره للقوة الاقتصادية التي تتمتع بها السعودية[٥].

وشكل هذا العامل بالنسبة للأردن بموقعه الإستراتيجي بين دول الجوار قيداً على صانع القرار الأردني[٦]. وكان هذا العامل هو الحافز (المقوم) (Capability) لسياسة الأردن الخارجية تجاه العراق في حربه مع إيران ، وفي أزمة الخليج الثانية ، باعتبار ان الأردن كان عمقاً هاماً

---

[١] مطر ، جميل ، (١٩٨٨) ، مرجع سابق ، ص٩١.
[٢] مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص٢٣٦.
[٣] الحاج ، علي ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ ، ١٥١.
[٤] تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص١٤٩.
[٥] Cunningham, Karla J.Op. cit, P194.
[٦] قطيشات ، ياسر ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعراق في الحربين[١]. ولا شك في أن ادراك صانع القرار الأردني في تلك الفترة للتغييرات التي طرأت في البيئة الدولية دفعته للحفاظ على العراق باعتباره عمقاً استراتيجياً للعرب[٢].

د) العامل الاقتصادي :-

كان هذا العامل مقوماً لصانع القرار في سعيه في تلك الفترة إلى تحسين الوَضع الاقتصادي من خلال تأسيس مجلس التعاون العربي الذي ضم كلاً من العراق ، ومصر ، واليمن ، بالإضافة للأردن عام ١٩٨٩ ، خاصة مع تزايد مشكلات الأردن الاقتصادية ، وتقليص حجم المساعدات الاقتصادية العربية[٣] ، فكان على الأردن أن يلعب دوراً قيادياً لتلافي الصراع بين دول تربطها علاقات وثيقة[٤].

برز تأثير هذا العامل في أزمة الخليج الثانية ، حيث كان العراق شريكاً اقتصادياً للأردن، فساهم العراق في تقديم المساعدات الاقتصادية والنفطية. و منذ عام ١٩٨٤ اعتمد الأردن على النفط العراقي وبإسعار تقل عن الأسعار العالمية [٥]. فكان الاردن يستورد ١٠٠% من النفط من العراق وحده ونصفه مجاناً ، والنصف الآخر بأسعار تقل عن نصف السعر [٦]. فكان عقد الثمانينات عقد ازدهار وتطور للعلاقات بين الأردن والعراق وخاصة على الصعيد الاقتصادي ، حتى كادت تصل الى مستوى التحالف خاصة بعد موقف الأردن الداعم والمساند للعراق في حربه مع إيران. وشكّل العراق السوق الأول للأردن ، حيث وصل التبادل التجاري بينهما إلى نسبة تجاوزت ٢ مليار دولار سنوياً[٧].

هـ) العامل الديني :

تقيم الأسرة الهاشمية شرعيتها السياسية على أساس بعدين من أبعاد الشخصية العربية هما :- البعد الديني الذي يتصل بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم ، والبعد المتصل بالثورة العربية الكبرى[٨]. فإحساس الأردن بانتمائه الى الأسرة العربية وإيمانه بوحدة المصير العربي دفعه إلى تبني هذا الموقف في أزمة الخليج الثانية. وانطلقت السياسة الأردنية من هذه المباديء كأساس للتحرك على الساحة الدولية.

---

[١] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص٢٥٠.
[٢] تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص ١٦١.
[٣] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠.
[٤] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ٥٣٩.
[٥] المرجع السابق ، ص٢٥٠.
[٦] Curtis R.Ryan. OP.cit , p ,46.
[٧] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ١٨١.
[٨] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و) العامل العسكري:

في أواخر عقد الثمانينات كانت القدرات العسكرية الأردنية محدودة مقارنة بالقدرات العسكرية لدول الجوار. إذ بلغت ميزانية الدفاع الأردني ٤٦٥,٧ مليون دينار ، وبلغت ميزانية الدفاع السورية ٢,٤٩ بليون دولار ، وبلغت ميزانية الدفاع السعودية ١٤,٦٩ بليون دولار ، وبلغت ميزانية الدفاع العراقي ١٢,٨٧ بليون دولار ، أما ميزانية الدفاع الاسرائيلية فقد بلغت ٦,٣٧ بليون دولار. وهذه النسبة لميزانية الدفاع الأردني تبرز محدودية دور الجيش في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأردنية آنذاك[١]. كنتيجة لفقدان التوازن العسكري مع دول الجوار.

ارتبطت في هذه الفترة بمسألة ميزانية الدفاع مسألة التسليح ، إذا اعتبرت مسألة اعتماد الأردن على الاستيراد الخارجي بسبب عدم القدرة على التصنيع الحربي قيداً عمل على الحد من البدائل على أمام صانع القرار الأردني في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي[٢]. وكان الأردن من الدول التي ليست بمنأى عن التهديدات الخارجية ، الأمر الذي ترتب عليه تعزيز قواته العسكرية على الرغم من عدم كونه طرفاً في القتال مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٣ ، ولكن مع ذلك استدعته الظروف إلى الاحتفاظ بحالة التأهب للقتال وبوضع دفاعي ذي مصداقية[٣]،خاصة في ظل فقدان التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل في مجال أسلحة الفضاء ، والأسلحة التقليدية ، وأسلحة التدمير الشامل[٤]. وعبر الملك الحسين عن تزايد الخطر الاسرائيلي في المنطقة العربية في تلك الفترة بقوله: (إن اسرائيل تشكل تهديداً جدياً في هذا الوقت بالذات)[٥].

ز) القضية الفلسطينية:

شكلت القضية الفلسطينية والصراع العربي – الاسرائيلي منعطفاً بارزاً في الأزمة ، وذلك نتيجة ربط الرئيس العراقي صدام حسين بين القضيتين الفلسطينية والكويتية. فكما تعتبر القضية الفلسطينية قضية الأردن الأولى ، أصبحت أيضاً قضية جوهرية بالنسبة للعراق ، واعتبارها المنطلق الأساسي للتحرك على الساحة الدولية. وبرز هذا العامل في أزمة الخليج الثانية عندما أعلن صدام حسين ربط انسحابه من الكويت بانسحاب اسرائيل من فلسطين[٦].

---

[١] قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢.
[٢] الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧) ، مرجع سابق ، ص ١٠٣.
[٣] صايغ ، يزيد ، (١٩٩٢) . الصناعة العسكرية العربية ، الطبعة الأولى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص ١٢٣.
[٤] مسعد ، نيفين ، مرجع سابق ، ص ١٤.
[٥] تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص ١٦١.
[٦] المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص١٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : الجهود الأردنية لحل أزمة الخليج الثانية.

أ) جهود الملك الحسين قبل حصول الاجتياح:

بذل الأردن جهوداً كبيرة لمنع تطور الأزمة بين العراق والكويت ،والعمل على احتواء النزاع. فتوسط الملك الحسين في الأسابيع الأخيرة من شهر تموز ١٩٩٠ بين العراق والكويت ، فذهب إلى العراق يوم ٢٩ تموز ، وذهب في اليوم التالي إلى الكويت ، وناشد الزعيمين العراقي والكويتي بمعالجة الموضوع بالروّية[١]. وحصل الملك الحسين على تأكيدات ووعود بأن العراق لن يلجأ للقوة ما دامت المفاوضات قائمة. تسارعت في هذه الفترة عدة أحداث عملت على تصعيد حدة الخلافات بين العراق والكويت ، وكان أهمها[٢]:

١) المناورات البحرية التي قام بها أسطول الولايات المتحدة في مياه الخليج حيث أعلنت الولايات المتحدة حالة التأهب في السفن الحربية الأمريكية.

٢) قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الصادر في ٢٧ تموز ١٩٩٠ ، والقاضي بقطع المساعدات الغذائية ، ومنع نقل المعدات العسكرية و التكنولوجية إلى العراق.

اجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية في ٢ آب ١٩٩٠ وقام الملك الحسين بالإتصال بصدام حسين تمهيداً لإجراء الترتيبات بين الأطراف المتنازعة بغية الوصول إلى حل سلمي. وأبلغ الرئيس العراقي صدام حسين الملك الحسين عن استعداده للإنسحاب خلال أيام شريطة عدم قيام الدول العربية بإدانة العراق[٣]. فسعى الملك الحسين للتعاون مع الملك فهد والرئيس المصري حسني مبارك ، إلا أن محاولات العراق في اسقاط نظام الحكم الكويتي لم يكن مقبولاً للدول العربية والغربية ، لم يبق هناك مجال للوصول إلى حل عربي ، الأمر الذي استدعى الاستعانة بالدول الأجنبية[٤]. في حين تمحور الموقف الأردني الرسمي تجاه الأزمة حول مبدأين أساسيين هما :- قناعة الأردن المطلقة بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. فاستندت مقاومة الإحتلال الاسرائيلي إلى هذه القناعة ، ومن الضروري أن تطبق هذه القناعة القائمة على المبدأ على العلاقات العربية – العربية[٥]. وضرورة ابقاء الأزمة داخل الإطار العربي. وأكد الملك الحسين على هذا المبدأ بقوله (فحاولنا في مجلس الجامعة العربية ، وفي قمة القاهرة الطارئة ، وعبر اتصالاتنا مع الأشقاء ، احتواء الخلافات العراقية الكويتية داخل أسرتنا

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٥٥.
[٢] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص٥٤٠.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٥٦.
[٤] المرجع السابق ، ص٥٦٩.
[٥] شرف ، ليلى ، (١٩٩١). "موقف الأردن من أحداث الخليج (الموقف الرسمي ، الشعبي ، وموقف المثقفين)" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٤٨ ، حزيران / يونيو ، ص ص ١٠٠ ، ١٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية الواحدة من منطلق انه خلاف بين دولتين عضوين في الجامعة العربية)[١]. والعمل على ابقاء الأزمة داخل الإطار العربي ضمن مسارين هما[٢] :-

١) المسار التفاوضي السلمي :- لحل المشكلات بين العراق والكويت عن طريق التفاوض بدعم من البلدان العربية.

٢) اللجوء إلى قوة عسكرية عربية مشتركة للفصل بين الدولتين المتنازعتين ، وذلك بعد انسحاب العراق من الكويت.

سعى الملك الحسين إلى عقد قمة مصغرة في جدة ، وقام بإجراء العديد من الإتصالات مع رؤساء مصر وسوريا وقطر وليبيا والسعودية واليمن والبحرين. إلا أن هذه القمة لم تنعقد ، حيث عطّل قرار الجامعة العربية بإدانة العراق جهود التوسط بين أطراف المشكلة[٣]. وفتح قرار الإدانه الصادر من قبل دول الجامعة العربية شرعية التدخل الأجنبي في الأزمة[٤]. وبدأت الأزمة تأخذ بعداً دولياً بتدفق القوات والأساطيل الأمريكية إلى منطقة الخليج. وبدأ مجلس الأمن باصدار قراراته ضد العراق ، مديناً فيها الغزو العراقي ، ومطالباً العراق بالإنسحاب من الكويت[٥].

ب) التفاعلات في هيكل صنع القرار في الأزمة :-

١) دور صانع القرار الأساس (الملك الحسين) :-

تمثل دور الملك الحسين من خلال تركيزه على حملات دبلوماسية والقيام بزيارات لعواصم الدول العربية والغربية ، حيث قام الملك الحسين في الفترة الممتدة منذ اندلاع الأزمة في ٢ آب ١٩٩٠ وحتى ١٠ كانون الثاني ١٩٩١ بزيارة ٢٠ دولة[٦] ، لغايات التركيز على الساحة الدولية لإيجاد حل سلمي للأزمة ونزع فتيلها. وقام الملك الحسين بإيضاح الرؤية الأردنية للأزمة من خلال توجيهه لمجموعة من الخطب الرسمية والمقابلات الصحفية[٧].وقد أوضح الأردن موقفه مفصلاً في الكتاب الأبيض.

كان قرار مجلس الجامعة العربية احباطاً لمحاولات الحل العربي للأزمة ، حيث قامت عدة دول بالموافقة على قرار إدانة العراق وتحفظت خمس منها عن التصويت (الأردن واليمن

---

[١] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص٤٤٥.
[٢] الكفارنة ، احمد ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥ ، ١١٦.
[٣] تليلان ، أسامة ، مرجع سابق ، ص١٦٤.
[٤] شرف ، ليلى ، مرجع سابق ، ص٩٩.
[٥] العايد ، حسن ، مرجع سابق ، ص٣٤.
[٦] Mufti, Malik.Op.cit, P,14
[٧] نهار ، غازي ، مرجع سابق ، ص٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسودان وموريتانيا وفلسطين) ، ولم تشترك ليبيا في الاجتماع ، واعترض العراق على القرار المذكور[١].

وكانت من أسباب معارضة الأردن لقرار الإدانة ، إدراك الأردن أنه سيترتب على صدور القرار تصلب للموقف العراقي ، الأمر الذي سينعكس سلباً على جهود الأردن لحل الأزمة. أما السبب الثاني لمعارضة قرار الإدانة فهو السرعة التي صدر فيها القرار ، وما ترتب عليه من تغيير في مواقف الدول العربية[٢]. بالإضافة إلى عدم انسجام وتوافق قرار مجلس جامعة الدول العربية مع المادة (٦) من ميثاق جامعة الدول العربية[٣].

ومع تسارع الأحداث قام الأردن بقبول القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن تماشياً مع الشرعية الدولية ، وأبرزها القرار رقم (٦٦١) القاضي بفرض عقوبات اقتصادية ، والقرار رقم (٦٦٥) والقاضي بفرض حصار شامل[٤]. فقام الملك الحسين بتبني موقفٍ وسطٍ بين مهادنة العراق من جهة ، واثبات حسن النية تجاه تنفيذ القرارات الدولية من جهة أخرى. فاستندت دبلوماسية الملك الحسين إلى "موقف عقلاني" (Rational) يضمن له التحرك بين أطراف هذه الأزمة، بحيث كانت سياسته واقعية متزنة بعيدة عن التصلب الذي اعترى مواقف الدول التي عارضت العراق. وظهر هذا الموقف المتزن والذي يقوم بمهادنة العراق جلياً عندما استمر العراق في استخدام ميناء العقبة ، بالإضافة إلى قيام الأردن بإلغاء الرسوم المفروضة على البضائع ووسائل النقل والمواد المنقولة عبر الأردن والعراق ، وتسهيل وصول الامدادات إلى العراق لأسباب إنسانية[٥].

وكان خير دليل على تأزم الموقف الأردني في هذه الأزمة ما أشار إليه مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "وليم كوانت" بقوله : (إن الملك حسين يسعى لإيجاد توازن بين مختلف الضغوط التي يتعرّض لها ، فليس من السهل على أحد أن يحتل هذه القطعة من الجغرافيا المضغوطة بين العراق وسوريا واسرائيل)[٦].

في النهاية فشلت جهود الأردن في منع نشوب الحرب ونزع فتيل الأزمة ، وذلك عندما استطاعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون حشد جيوشها ، وذلك عن طريق استخدام مجلس الأمن الدولي ، واصدار القرار رقم (٦٧٨) القاضي باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتنفيذ واحترام القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لإجبار القوات العراقية على الإنسحاب من

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٥٨.
[٢] قطيشات ، ياسر ، مرجع سابق ، ص٨٧.
[٣] القرعان ، صالح ، مرجع سابق ، ص٦٧.
[٤] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص٢٥٢.
[٥] عبدالله ، ثناء فؤاد ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥ ، ٣٧.
[٦] المرجع السابق ، ص٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت. وبعد انسحاب العراق من الكويت اصدر مجلس الأمن قرارات جديدة تتعلق بوقف اطلاق النار المؤقت القرار رقم (٦٨٦) والنهائي (٦٨٧) ، بالإضافة إلى قرارات أخرى تعلقت بالحصار العسكري وتدمير أسلحة الدمار الشامل[١].

ويمكن القول بأن الملك الحسين حرص منذ بداية تفجر الأزمة على ضرورة اتاحة الفرصة للحل العربي ، وفي الوقت نفسه ، رفض الأردن ضم العراق للكويت. واعتبر الأردن التدخل الأجنبي في الأزمة لن يكون من فراغ ، اذ ستترتب عليه خسائر كبيرة لا تصب في مصلحة أي طرف. وبعد نشوب الحرب الجوية والبرية دعا الأردن إلى التسريع في انهاء الحرب ، واخراج القوات الأجنبية[٢] ، والعمل على اقناع العراق بالانسحاب من الكويت. وعلى الرغم من موقف الملك الحسين الداعي إلى السلام ، إلا أنه جوبه بالرفض ، بحيث نظمت ضد الأردن حملة إعلامية هدفها تشويه موقف الأردن من أزمة الخليج الثانية ، واظهاره كحليف للعراق[٣]. كما قام الملك الحسين بتأييد المبادرات السلمية التي اصدرتها الدول كالمبادرة الفرنسية والسوفيتية باعتبارها تمثل حلولاً سلمية[٤].

٢) **دور مجلس الوزراء :-** تكون عادة قرارات رئيس الوزراء ودوره تنفيذياً لقرارات استراتيجية ، وعلى هذا الاساس تحرك رئيس الوزراء في سبيل انجاح القرار الأردني تجاه الأزمة بالتعامل مع التحديات والضغوط الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي ، والتعامل مع العواطف والاتجاهات المتعددة للشعب ، والتعامل مع الضغوط والتحديات بدبلوماسية هادئة إلا انها كانت معلنة ، وبهذا الخصوص أشار رئيس الوزراء مضر بدران إلى :- (الأردن وان يكن ذا حجم صغير وامكانيات محدودة جداً إلا أنه من الصعب ومن المستحيل أن يتنازل عن مبادئ وقيم يؤمن بها ، هي التي يؤمن بها الشعب العربي ، ولو ان ذلك سيعرضه إلى مخاطر)[٥].

٣) **دور وزارة الخارجية الأردنية :-** وما يقال عن رئيس الوزراء يقال عن وزارة الخارجية ودورها التنفيذي في تنفيذ القرار الاستراتيجي ،وقد برز دور وزارة الخارجية الأردنية في اجتماع وزير الخارجية الأردني بمجلس الجامعة العربية في ٢ ، ٣ آب ١٩٩٠ ، وأمام الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١ تشرين الأول ١٩٩٠. ففي اجتماع مجلس الجامعة العربية أشار وزير الخارجية الأردني مروان القاسم إلى :- (ما يجب أن

---

[١] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٧ ، ١٧٩.
[٢] قطيشات ، ياسر ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣ ، ١٠٥.
[٣] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص٥٥٠.
[٤] تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص١٦٦.
[٥] نهار ، غازي ، مرجع سابق ، ص ص ٩٦ ، ٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نحرص عليه الآن هو كيف نسهّل عمل قادتنا ، وكيف نكون مساعدين لهم في مهمتهم الصعبة ، وكما قلت فإن المضاعفات لن تقف عند حدود نحددها نحن ، هناك أطراف متعددة قد ترى الآن فرصتها في خلق حقائق جديدة أو تصفية حسابات قديمة ، ومن واجبنا أن ننبه إلى ذلك). (وان هناك من يتربص بأمتنا بشكل عام وبالعراق بشكل خاص ، ان حرصنا على الكويت والعراق ، وعلى المنطقة ، يعني حرصنا على أنفسنا)[١].

أما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أشار وزير الخارجية إلى : (إن الأردن ، كدولة متحضرة تحترم التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، لا يمكن أن يقر باللجوء إلى القوة لحل الخلافات بين الدول ، أو أن يقبل إحتلال أراضي الغير أو يؤيد أو يعترف بأي تغييرات سكانية أو سياسية ناجمة عن حرب في منطقتنا أو أي مكان في العالم. وعليه فإن الأردن لن يعترف بقرار ضم الكويت ، ودعا ويدعو إلى إعادة الشرعية إلى هذا البلد العربي)[٢].

٤) **دور السلطة التشريعية :-** كان دور السلطة التشريعية مقوماً للسلطة التنفيذية وداعماً لها في عملية صنع القرار وقد تزامنت الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر مع نشوب أزمة الخليج الثانية. فقام المجلس بممارسة الدبلوماسية البرلمانية بإرسال برقيات إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وامين عام الأمم المتحدة ، ورئيس مجلس الأمن ولأعضائه الدائمين ، وإلى رؤساء البرلمانات العربية والاسلامية[٣].

وجاء موقف السلطة التشريعية الرافض للهيمنة الأمريكية على العلاقات بين الدول العربية ، والرافض أيضاً للحشد العسكري في منطقة الخليج متطابقاً مع موقف السلطة التنفيذية ومقوماً لعملية صنع القرار على النحو الذي اشرت اليه إذ قام مجلس النواب باستنكار الهيمنة الأمريكية على الامم المتحدة ، وطالب بوقف العدوان وحل النزاع في الإطار العربي ، وقام فيما بعد بإدانة الدول العربية التي شاركت في العدوان ضد العراق[٤] ، واتخذ مجلس الأعيان موقفاً مطابقاً لمجلس النواب المؤيد للعراق والرافض للعدوان الأمريكي ، والداعي إلى حل القضية في الاطار العربي[٥].

---

[١] كلمة وزير الخارجية الأردني أمام مجلس الجامعة العربية القاهرة ٣ آب / ١٩٩٠ ، انظر قاسم صالح وقاسم الدروع ، مرجع سابق ، ص٥٦٢.
[٢] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص٥٦٨.
[٣] الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، مرجع سابق ، ص٢٢٣.
[٤] المرجع السابق ، ص٢٢٤.
[٥] المرجع السابق ، ص٣٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ردود الفعل الاسترجاعية :-

١- النظام الدولي :-

عكست أزمت الخليج الثانية الخلل الذي يعتري التوازنات القائمة في المنطقة ، حيث أوجدت الازمة فراغا إستراتيجيا[١] ، لصالح الولايات المتحدة. فكرست الحرب زعامة الولايات المتحدة على العالم وإنحسار دور المعسكر الشرقي وخروجه من الساحة الدولية كعنصر مؤثر في السياسة الدولية.

وقد أشار الملك الحسين إلى هذا في معرض حديثه عن الأحداث والتغيرات التي أعقبت أزمة الخليج الثانية بقوله : (انهيار الشيوعية وحلفها وما نجم عن ذلك من تهاوٍ لموازين القوى العالمية أديا الى انتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء النظام العالمي الذي قام بشكل أساسي على القطبية الثنائية ، وتوجه العالم نحو السلام ونزع الأسلحة النووية وتخفيض حجم الجيوش....وبالنسبة لأثر ذلك على منطقة الشرق الأوسط فقد تحول الاتحاد السوفياتي من منافس للولايات المتحدة إلى شريك لها)[٢].

وأبرزت الأزمة دور الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن ، حيث صدر عن المجلس (١١) قراراً بدءاً من الإدانة وحتى توقيع العقوبات الاقتصادية.

وترتب على التواجد الأمريكي في المنطقة عدة نتائج أهمها:

١- السيطرة على الثروة النفطية ومنابع النفط[٣] ، وما ترتب على ذلك من ضمان تدفقه بأسعار معقولة إلى الأسواق العالمية.

٢- احتواء الدول التي تعارض الهيمنة الأمريكية مثل العراق وإيران[٤].

٣- القضاء على هامش المناورة الذي كان متاحاً لدول المنطقة قبل اندلاع الأزمة[٥].

٤- ضمان استمرار قوة اسرائيل وتفوقها مقارنة بالدول العربية[٦] وذلك بجعلها القوة العظمى في المنطقة العربية.

٥- الإخلال بمنظومة التوازن الاقليمي لصالح قوى اقليمية غيرعربية وهي إيران، وتركيا ، واسرائيل[٧].

---

[١] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ ،١٧٦.
[٢] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦.
[٣] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ١٨٢.
[٤] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .
[٥] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ١٨٢.
[٦] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص ١٩٢.
[٧] حسن ، حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلم تعد مشكلة التوازن الاستراتيجي التي كانت سائدة في حقبة الحرب الباردة موجودة، وذلك بانسحاب الاتحاد السوفياتي مخلياً الساحة السياسية للولايات المتحدة.

٢- النظام الاقليمي العربي :-

نجم عن أزمة الخليج الثانية حدوث انقسام في الصف العربي إلى معسكرين أحدهما يضم ٦٠%، والآخر يضم ٤٠% من أعضاء النظام العربي. ضم المعسكر الأول دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي ، بينما ضم المعسكر الثاني الأردن والسودان واليمن والجزائر وموريتانيا وليبيا وفلسطين وتونس[١]. فكانت النتيجة تغيير خارطة التحالفات السياسية وظهور مرحلة جديدة من الحرب الباردة[٢].

وأشار الملك الحسين إلى هذا الانقسام في معرض حديثه عن الأحداث التي أعقبت حرب الخليج الثانية بقوله:(تهاوي النظام العربي واختلال موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط نتيجة أزمة الخليج وما نجم عن ذلك من تحالفات جديدة وتوجه واضح نحو القطرية الأمر الذي ترك اثاره المباشرة على التعامل العربي مع القضية الفلسطينية وعلى النظرة الأمنية لكل قطر عربي)[٣].

ترتبت على أزمة الخليج الثانية آثارٌ عدة انعكست على النظام الاقليمي العربي وأهمها:

١- انهيار الأمن القومي العربي وحدوث تغيير على سياسات الدول حيث طرأ تحول على مفهوم الأمن العربي القائم على القومية إلى المفهوم القطري والذاتي[٤].

٢- تزايد خلل التوازن الاستراتيجي العسكري مع اسرائيل في مجال الأسلحة التقليدية ، وأسلحة التدمير الشامل ، وأسلحة الفضاء[٥].

٣- زيادة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية العربية وتعميق التبعية العربية للخارج نتيجة انقسام البيت العربي[٦].

٤- تزايد دور القوى الاقليمية غير العربية في النظام العربي[٧].

---

[١] عبد المجيد ، وحيد ،(١٩٩٠) ، "مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ،اكتوبر ، ص ٦٢.
[٢] حسن ، حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١١.
[٣] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦.
[٤] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص ١٩٢.
[٥] مسعد ، نيفين ، مرجع سابق ، ص١٤.
[٦] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٢ ، ١٨٣.
[٧] حسن ، حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- كشفت أزمة الخليج الثانية عدم وجود اتفاق بين أطراف النظام العربي حول الحد الادنى من مبادىء التعايش العربي ، سواء على المستوى العربي الكلي للنظام وللجامعة العربية ، أو على المستويات الاقليمية الفرعية مثل مجالس التعاون العربية[١].

٣) العامل الاجتماعي : ترتب على الأزمة عودة أعداد كبيرة من الاردنيين العاملين في الخارج وبخاصة من الكويت والذين قدروا بثلاثمائة ألف[٢] ، ايجاد حالة من التخلخل في الهيكلية الديموغرافية للأردن ، وما ترتب على ذلك من زيادة للبطالة ، وزيادة للضغوط على مؤسسات التعليم والمرافق الصحية والمساكن[٣].

٤) العامل الاقتصادي : ترتب على الموقف الاردني الرافض لتدويل الأزمة خسائر اقتصادية كبيرة ، فمن جهة حرم الاردن من تصدير بضائعه الى العراق فنجم عن ذلك خسارة قدرت بمائة وأربعة وعشرين مليون دينار ، إضافة إلى توقف التصدير إلى السعودية ودول الخليج. وخسارة الأردن بسبب حصار ميناء العقبة باعتباره مصدراً للأردن حيث كان دخله منه(١٠٩٤)مليون دينار في عام ١٩٨٩. وبشكل عام قدرت خسائر الأردن في عام ١٩٩٠ بـ ١١٠٠ مليون دولار[٤].

وارتفعت معدلات البطالة إلى ما يفوق ٢٥% ، واتسع حزام الفقر الى ٣٠%[٥]. وتوقفت المساعدات الاقتصادية للأردن(العربية منها والغربية). إضافة إلى تعطيل برامج التصحيح التي شرع بها الأردن لغايات الخروج من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٩ ، والتي كانت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي[٦].

٥) العامل العسكري : تعرض الأردن نتيجة موقفه في أزمة الخليج الثانية الى مشكلاتٍ مع الكونغرس الأمريكي ، حيث اتخذ الكونغرس موقفاً رافضاً ومعارضاً لمبيعات الاسلحة إلى الأردن ، ويذكر أن الأردن كان يلجأ دائماً إلى الولايات المتحدة في أغراض التسليح ، وخاصة فيما يتعلق بالطائرات المقاتلة وأنظمة الدفاع الجوي[٧]. ومع انتهاء حرب الخليج الثانية ، وما ترتب عليها من تدمير للبنية العسكرية العراقية فقد الاردن السند والظهير العراقي ، إضافة إلى تعرض الأردن إلى نوع من أنواع العزلة السياسية من قبل دول الجوار الاقليمي والدولي.

---

[١] صالح ، أماني ،(١٩٩٠) ، "الغزو واشكاليات العمل العربي المشترك" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، اكتوبر ، ص ٦٥
[٢] Hinchcliffe , peter , Op.cit , p , 345.
[٣] القرعان ، صالح ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.
[٤] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧٧، ٥٧٨.
[٥] شرف ، ليلى ، مرجع سابق ، ص ١٠٢.
[٦] Hinchcliffe , peter , Op.cit , p , 345.
[٧] سعودي ، هالة ، مرجع سابق ، ص٢٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد استعراض الموقف الاردني تجاه أزمة الخليج الثانية ، نجد أن الأردن قد وقع تحت الضغوط من جميع الاتجاهات ، فالموقف الاردني عكس الحيادية تجاه التهديدات الخارجية ومقتضيات الحقائق الاقتصادية والديمغرافية الاردنية[١]. وفي نفس الوقت كان موقفه موقفاً وسطاً قائماً على مساندة العراق من جهة ، والعمل على الإلتزام بقرارات المجتمع الدولي من جهة أخرى ، فكان اعتدال الأردن وواقعيته في صميم تأزم الأزمة ضامناً له للتحرك بين جميع الأطراف. والحقيقة أن الأردن لم يتخذ موقفاً معادياً لدول الخليج رسمياً ولكن الصحافة ساهمت في تعريض هذه العلاقات لأزمة دفع الأردن ثمنها ، إذ اعتبر موقف الأردن معادياً على اعتبار أن الصحافة آزرت العراق على حساب دول الخليج وبعضها انتقد مواقف هذه الدول وهذا ساهم مساهمة كبيرة في موقف تلك الدول الرسمي تجاه الاردن.

[١] Mufti , Malik , Op. cit , p , 20.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

القرار السياسي الاردني نحو التسوية السلمية مع اسرائيل

كانت من المفرزات التي أفرزتها أزمة الخليج الثانية بروز وضعية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بتزعم العالم ، وبروز تحولات جديدة أطلقت عليها أدبيات السياسة "النظام العالمي الجديد". بادرت الولايات المتحدة في هذه المرحلة إلى تركيز جهودها من أجل إيجاد تسوية للصراع العربي– الاسرائيلي ، وكان للوضع الذي بدأت تتمتع به الولايات المتحدة في هذه المرحلة أثرٌ في أن تكون طرفاً مؤثراً على مسار هذا الصراع ، وخاصة بعد أفول نجم الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية .

سنتناول في هذا المبحث الموقف السياسي الأردني تجاه مؤتمر مدريد للسلام ، حيث اعتبر هذا القرار من أهم القرارات الأستراتيجية والتي ترتب عليه آثار هامة ، وذلك من خلال تسليط الضوء على المدخلات والتي تشمل البيئة العملية الاقليمية والدولية ، وجهود الأردن أثناء المؤتمر ، والآثار التي ترتبت على الموقف الأردني ، ورد الفعل الإسترجاعي.

أولاً : المدخلات:–

أ) النظام الدولي :–

احتلت المنطقة العربية سلم أولويات الولايات المتحدة ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وذلك بعد ارتباط مسألة الصراع العربي–الاسرائيلي بنمط العلاقات الصراعيه الدولية طوال الفترة التي سبقت أفول نجم الاتحاد السوفياتي [١]، الأمر الذي ساعد في زيادة استعداد الولايات المتحدة للمساهمة في العملية السلمية دون خوف من ردود فعل السوفيات عليها[٢].

وأصبح التوجه الرئيسي على المستويين الاقليمي والدولي العمل على إطفاء عوامل التوتر التي تهدد الأمن والاستقرار. الأمر الذي انعكس بدوره على المنطقة العربية للتأثير على مسار الصراع العربي–الاسرائيلي استناداً إلى قرارت الشرعية الدولية (٢٤٢) و (٣٣٨)[٣]. وبهذا الخصوص أشار الملك الحسين الى : (تحول الاتحاد السوفياتي من منافس للولايات المتحدة إلى شريك لها في عملية السلام المقترحة ضمن رؤية الدولتين المشتركة لنظام عالمي جديد يخلف حقبة الحرب الباردة. كما توقف الاتحاد السوفياتي عن كونه أحد مصادر تهديد المصالح الغربية، وبخاصة الأمريكية في المنطقة الأمر الذي نزع عن اسرائيل أبرز مقوماتها

---

[١] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٢ ، ٢٥٤.
[٢] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ١٥٩.
[٣] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٦ ، ٤٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في مجابهة الاتحاد السوفياتي). فتحولت القوتان العظميان من طرفين يعمل كل منهما على تعطيل مساعي الآخر للسلام ، إلى شريكين متعاونين لإحلال السلام[١].

فقامت الولايات المتحدة بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية بالإعلان عن مبادرة أمريكية لحل الصراع العربي- الاسرائيلي بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) ومبدأ الارض مقابل السلام ، ولم تكن هذه المبادرة الوحيدة التي قبل بها الأردن ، بل تجاوب الاردن مع كل المبادرات الجادة للسلام ابتداء من مهمة وسيط الامم المتحدة "غونار يارنغ" إلى مقترحات وزير الخارجية الامريكية "وليم روجرز" ، ومبادرات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وقادة افريقيا ، ومؤتمر جنيف للسلام في عام ١٩٧٣ ، ومبادرة "ريغان" عام ١٩٨٢[٢]، ومبادرة "جورج شولتز" بعد إعلان منظمة التحرير الفلسطينية قبول قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨)[٣].

وكانت البدايات لإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي بصدور قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، وكان أهم المبادئ التي أكدها القرار المذكور أعلاه هو عدم شرعية اكتساب الأراضي بقوة السلاح وبالتالي الدعوة إلى الانسحاب من جميع المناطق التي جرى احتلالها منذ ٥ حزيران ١٩٦٧. وأشار الملك الحسين بهذا الخصوص إلى ذلك بالنص:- (كان الموقف الأردني من قرار مجلس الأمن ذلك ، نابعاً من كوننا دعاة سلام وشعب سلام وأمة سلام ، نابعاً من مقتضيات القرار نفسه من جهة ، ومتفقاً ومنسجماً مع الموقف العربي المشترك من ذلك القرار ، من جهة أخرى)[٤].

وفي عقد الثمانينيات دعا الملك الحسين مراراً إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يدعو إليه الأمين العام للأمم المتحدة ، وينعقد برعاية الاعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن ، وتحضره أطراف النزاع كافة ، بحيث يكون الهدف من المؤتمر تحقيق السلام الشامل والعادل على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) ، وحل المشكلة الفلسطينية من كافة الجوانب[٥].

وبعد اندلاع الانتفاضة بعام ، وبعد إعلان منظمة التحرير الفلسطينية قبولها بالقرارين (٢٤٢) و (٣٣٨) ، أصدر وزير الخارجية "جورج شولتز" مبادرته ببيان معلناً فيه ما يلي :

---

[١] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ١٤٧.
[٢] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥.
[٣] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٦ ، ٤٩٨.
[٤] خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع في ١٩٦٨/١٠/١١.
[٥] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أن منظمة التحرير الفلسطينية أصدرت بياناً قبلت بموجبه القرارين (٢٤٢) و(٣٣٨) ، واعترفت بحق اسرائيل في الوجود بسلام وأمان ، ونبذت العنف ، كذلك تعلن الولايات المتحدة استعدادها لحوار جوهري مع ممثلي المنظمة). وفي ١٩٨٩/٥/١٤ طرحت مبادرة "اسحاق شامير" وكانت اجهاضاً للمبادرة الفلسطينية[١] ، والتي استندت على خطة السلام العربية وعلى الشرعية الدولية.

فأدرك الأردن التطورات والأحداث التي طرأت على خارطة العالم السياسية ، بانتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء النظام العالمي الذي كان قائماً على القطبية الثنائية ، وتوجه العالم نحو السلام ، وتخفيض حجم الجيوش ، وحل النزاعات الاقليمية[٢]. فدعا إلى رفض سياسة الاحتواء، ودعا إلى ضرورة رفض هذه السياسة كأسلوب لحل النزاعات وانهائها باعتبارها سياسة تكون مقدمة لاحلال السلام وليست تكريساً للحرب والنزاع[٣] ، ومن هذا المنطلق أعلن مشاركته في مؤتمر السلام.

ب) النظام الاقليمي العربي :-

أثرت عدة أحداث على موقف الأردن من مسيرة السلام العربي – الاسرائيلي ، وهي[٤]:-

١) ابرام مصر معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية ، حيث ترتب على هذه الخطوة المصرية إزالة الحاجز النفسي بالنسبة لموضوع السلام مع اسرائيل. إلا أن رد الملك الحسين على معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية كان أقل إدانة مقارنة بالدول العربية الأخرى ، وذلك رغبة منه في الابقاء على جميع البدائل والخيارات[٥].

٢) الأحداث التي رافقت أزمة الخليج الثانية ، وما ترتب عليها من حدوث انقسام في التضامن العربي.

٣) مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ حيث وافقت جميع الدول العربية المعنية بالصراع العربي – الاسرائيلي على حل الصراع بالمفاوضات.

٤) اتفاق اوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، اذ افرز الاتفاق تبلور حل منفرد مع اسرائيل.

---

[١] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥ ، ٢٤٦.
[٢] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، ص ص ٤٩٦.
[٣] المرجع السابق ، ص ٣١.
[٤] التل ، سعيد ، (١٩٩٥) ، كتابات سياسية ، (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع) ، ص ص ٣٩٨ ، ٣٩٩.
[٥] سعودي ، هالة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما أشرت في السابق كانت بدايات ايجاد حل سلمي للصراع العربي – الاسرائيلي في النظام الإقليمي العربي ، عندما قبلت كلٌ من مصر والأردن في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ، وفي عام ١٩٧٣ انضمت سوريا إلى مصر والأردن عندما صدر قرار مجلس الأمن (٣٣٨) ، والذي نص في بنوده على العمل لتنفيذ قرار (٢٤٢). وفي عام ١٩٧٩ خرجت مصر عن الصف العربي بإبرامها معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية[١]. وفي عام ١٩٨٢ أجمعت الدول العربية على وضع مشروع عربي للسلام مع اسرائيل ، والذي انطوى ضمناً على الاعتراف باسرائيل ضمن الحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ ، متضمناً المشروع المبادئ التالية[٢] :-

١) انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي المحتلة.

٢) إزالة المستوطنات من الأراضي المحتلة.

٣) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعد فترة انتقالية.

٤) منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

٥) توفير ضمانات من قبل مجلس الامن لتحقيق السلام بين جميع دول المنطقة.

وفي عام ١٩٨٨ أعلن المجلس الوطني الفلسطيني مبادرة اقر فيها وجود دولتين على أرض فلسطين واحدة هي اسرائيل والثانية فلسطين ، وقبل بقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨). وعلى الرغم من قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية ، استمر الأردن في تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتأكيده لضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وفي عام ١٩٩٠ نشبت أزمة الخليج الثانية ، وأحدثت تصدعاً في النظام الاقليمي العربي. وانقسم النظام العربي إلى معسكرين :- أحدهما مؤيد للعراق وشمل الأردن والجزائر واليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين وليبيا وتونس ، والآخر ضم دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي[٣]. إضافة إلى اعادة تشكيل هياكل التحالفات والمحاور ، فمن ناحية جُمّد مجلس التعاون العربي نتيجة اختلاف مواقف أعضائه تجاه الأزمة ، فتحالفت مصر مع السعودية وسوريا ، وتعرضت اليمن إلى مشكلات داخلية ، وتعرّض العراق لحصار دولي بعد الأزمة ، أما الأردن فقد تعرّض لحالة من العزلة السياسية

---

[١] معركة السلام ، مرجع سابق ، ص ١٦.
[٢] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٤٨٣.
[٣] عبدالمجيد ، وحيد ، مرجع سابق ، ص٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة موقفه المؤيد والمساند للعراق[١]. فأصبح الأمر أشبه بمرحلة جديدة من الحرب العربية الباردة حيث أثرت التحولات الهيكلية الاقليمية والدولية على النظام الاقليمي العربي ككل وخاصة فيما يتعلق بتماسك واستمرار هذا النظام. فكانت النتيجة[٢] :-

١) بروز استراتيجية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بتزعم العالم.

٢) الاخلال بالتوازن الاقليمي في المنطقة العربية لصالح ثلاث قوى خارج النظام وهي اسرائيل وتركيا وايران.

٣) فقدان حالة التوازن العسكري مع اسرائيل.

ج) العامل الاقتصادي :- تفاقمت المشكلات الاقتصادية وزادت حدتها بسبب حرب الخليج الثانية. فكان من أهداف الأردن تخطي هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية. فقد قامت الدول الغربية والعربية بقطع المساعدات الاقتصادية الأمريكية والاوروبية للأردن ، وتفاقم الوضع الاقتصادي بعودة أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ من العاملين الأردنيين في الخارج[٣]. إضافة إلى تعطل برامج التصحيح الاقتصادي الذي شرع فيها الأردن في نهاية الثمانينيات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها. وفي ظل هذه الأوضاع انخفض حجم الصادرات الأردنية إلى الدول المجاورة ، وتوقفت المساعدات العربية ، وقدرت مديونية الأردن الخارجية بثمانية مليارات دولار[٤].

فكان لهذا العامل تأثيرٌ كبيرٌ في دفع الأردن لعملية السلام ، حرصاً من الأردن على الخروج من دائرة العزلة السياسية ، ورغبة في التقرب إلى الولايات المتحدة لغايات الحصول على المساعدات الاقتصادية التي جمدت بقرار من الكونغرس الأمريكي ، واشتراط استئنافها بتطور العملية السلمية[٥].

د) العامل السكاني :- تحتل قضية اللاجئين الفلسطينين أهمية بالغة بالنسبة للأردن ، فالأردن بالنسبة لعدد سكانه الأصليين هو الدولة المضيفة لأكبر نسبة من اللاجئين على الصعيد العالمي. فدعا الأردن دوماً إلى اعطائهم حق العودة[٦]. فالبنية الهيكلية السكانية بوجود الفلسطينيين في الأردن ، كان لها تأثير في توجهات السياسة الخارجية الأردنية. واستدعت خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية وجود الأردن في مؤتمرات السلام ، على اعتبار أن أي تسوية يتم التوصل

---

[١] تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص١٧٣.
[٢] حسن ، حمدي عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٩ ، ١١.
[٣] Curtis R.Ryan, Op.Cit , P46
[٤] تليلان ، اسامة ، مرجع سابق ، ص١٧٤.
[٥] سعودي ، هالة ، مرجع سابق ، ص٢١٢.
[٦] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إليها ستمس الأردن في الصميم[١]. وهذا ما أشار إليه الملك الحسين بقوله :- (منذ متى نستطيع أن نفصل المصير الأردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها ؟ ومنذ متى تدار السياسة دون أي اعتبار للجوار الجغرافي والتشابك الديموغرافي ؟ ألم يتشكل تاريخنا السياسي وواقعنا الاجتماعي والاقتصادي بسبب القضية الفلسطينية وتطوراتها ؟)[٢]. فكان من الصعب إدراك السياسة الخارجية الأردنية تجاه العديد من القضايا والأزمات التي عصفت بالمنطقة دون الأخذ بهذا العامل بعين الاعتبار.

ثانياً : أحداث ما قبل القرار :-

ما أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها حتى أعلن الرئيس "جورج بوش" الأب مبادرة سلام لحل الصراع العربي الاسرائيلي في ٦ آذار ١٩٩١ ، تقوم على المبادئ التالية[٣]:-

١) مبدأ الأرض مقابل السلام.
٢) الاستناد على قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨).
٣) الاعتراف بإسرائيل.
٤) ترتيب اتفاقات أمنية مشتركة.
٥) حفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين.

وبدأ "جيمس بيكر" جولات مكوكية في الشرق الأوسط بين آذار و تموز ١٩٩١ ، بلغ عددها خمس جولات ، استثنى في بدايتها الأردن بسبب موقفه السياسي من أزمة الخليج الثانية. حيث تركزت محادثاته مع اسرائيل ومصر وسوريا حول الترتيب لعقد مؤتمر للسلام. في هذا الوقت أصرت اسرائيل على الدخول في مفاوضات ثنائية منفردة مع كل طرف من الأطراف العربية ، ورفضها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذه الأثناء كانت العقبة لتجاوز فكرة رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية هي إجراء مباحثات مع الأردن للإشتراك في المؤتمر من خلال وفد مشترك مع الفلسطينيين[٤].

ويمكن أن نعزو سبب رغبة الولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية للصراع العربي – الاسرائيلي في تلك الفترة إلى ما يلي :-

١- شعور الولايات المتحدة بهيمنتها وقوتها على الصعيد الدولي[٥].

---

[١] الطراونة ، فايز ، (٢٠٠٤) . الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية : - من واشنطن إلى وادي عربة ، اشراف محمد المصالحة ، (عمان :- مركز الدراسات البرلمانية (داميا)) ، ص ص ٩٧ ، ٨٩.
[٢] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، مرجع سابق ، ص٤٩١.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٨٢.
[٤] الطراونة ، فايز ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧ ، ٩٨.
[٥] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تجاوب منظمة التحرير الفلسطينية لمبادرات السلام ، والانفتاح والتنازلات التي اتبعتها منذ عام ١٩٨٨[١].

وافق المجلس الوطني الفلسطيني في ايلول ١٩٩١ على الاشتراك في مؤتمر السلام من خلال وفد أردني – فلسطيني مشترك ، وتم الاتفاق على أن يكون الوفد المشترك برئاسة وزير الخارجية الأردنية ، وعين الأردن عبدالسلام المجالي رئيساً للجانب الأردني ، وعينت منظمة التحرير حيدر عبد الشافي رئيساً للجانب الفلسطيني[٢]. وكانت آلية المفاوضات تقوم على عقد المؤتمر برعاية دولية ، يعقبها مفاوضات ثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية مشاركة على حدة.

افتتح مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ ، بحضور الرئيسين الأمريكي "جورج بوش" ، ورئيس الاتحاد السوفياتي ، والأردن وفلسطين ، وسوريا ، ولبنان ، ومصر ، واسرائيل بالإضافة إلى وفدين من مجلس التعاون الخليجي ، ومجلس دول اتحاد المغرب العربي بصفة مراقب[٣].

بدأ التنسيق بين الوفدين الأردني والفلسطيني حول القضايا المشتركة ، مع التأكيد على انفصال المسار الأردني عن الفلسطيني ، وذلك إبرازاً لاستقلالية القرار الفلسطيني ، وفي نفس الوقت التأكيد على وجود قضايا مشتركة بين البلدين كقضية اللاجئين الذين قدروا حتى عام ١٩٩١ (١,٣٠٠,٠٠٠) لاجئ. وبدأت الجولة الأولى من المفاوضات الثنائية في ١٩٩١/١٢/٤ ، وتخللت هذه الجولة محاولة من الوفد الاسرائيلي لتقديم مسودة معاهدة سلام مع الأردن ، وكان موقف الأردن حاسماً برفضها رفضاً قاطعاً[٤].

استؤنفت المحادثات في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٢ ، ولم يتم احراز أي تقدم في الجولة الثانية. وعقدت اجتماعات الجولة الثالثة في موسكو في ٢٨ كانون الثاني ، وتم الاتفاق على تأليف خمس لجان لبحث قضايا المياه واللاجئين والتنمية الاقتصادية والسيطرة على التسلح ، واجتمعت وفود الأردن وفلسطين واسرائيل في واشنطن في ٢٤ شباط ١٩٩٢ ، ولم يتم احراز أي تقدم بسبب رفض وفد اسرائيل مناقشة قضايا جوهرية أساسية كالانسحاب ، وعقدت جولات أخرى في نيسان وأيار وآب وتشرين الأول[٥].

---

[١] السلطان ، جمال ، مرجع سابق ، ص٢٥٨.
[٢] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٨٣.
[٣] المرجع السابق ، ص٥٨٥.
[٤] الطراونة ، فايز ، مرجع سابق ، ص ص ١١٧ ، ١٢٥.
[٥] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه الفترة لوحظ بأنه عند اصرار الأردن على تناول القضايا الرئيسية كالمياه واللاجئين وترسيم الحدود ، كان الوفد الاسرائيلي يصر بأن تكون الأولوية في هذه المرحلة للقضايا الأمنية ولمعاهدة السلام ، ومن ثم تليها القضايا الثنائية الأخرى[١].

وبشكل عام تمحور الموقف الأردني تجاه المفاوضات حول تحقيق ما يلي[٢] :-

١) اعادة ترسيم الحدود الدولية.

٢) الحصول على الحقوق المائية.

٣) استرداد ما يقارب ٣٨١ كم٢ من الأراضي المحتلة.

٤) ضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

٥) ضرورة توقف اسرائيل عن تهجير الفلسطينيين.

٦) عدم الانفراد بأية حلول.

وتباينت في هذه الفترة طروحات الجانبين (العربي والاسرائيلي) ، وساهم اختلاف تفسير القرارات الدولية في تعميق المأزق التفاوضي ، كما ساهم في تعميق هذا المأزق اعتماد تكتيكات تتمسك بالأسس الاسرائيلية والتلاعب بين كافة المسارات[٣].

تم الاعلان عن وجود مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، بحيث فوجيء العرب بهذه المفاوضات السرية التي تمت في العاصمة النرويجية "أوسلو" ، حيث تم التوقيع على إعلان المبادىء في ١٩ آب ١٩٩٣ . وقد تم الاتفاق بين محمود عباس ، و"شمعون بيريز". وكانت هذه الاتفاقية مفاجأة كبرى للأردن ، حيث لم يعلم بها على الرغم من كونه أقرب الدول إلى فلسطين[٤]. وكان أكثر الدول حرصاً على التنسيق مع الجانب الفلسطيني وعدم الإنفراد بأية خطوة.

تضمن الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي اتفاقين ، هما :

١- اتفاق الاعتراف المتبادل.

٢- اتفاق إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية ،أو اتفاق "غزة – أريحا أولاً".

تجاوز الاردن وقع المفاجأة بعد استنتاجه بأن نجاح تطبيق الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ينصب في مصلحة الاردن ، حيث دعا الاردن مراراً إلى المفاوضات ،

---

[١] الطراونة ، فايز ، مرجع سابق ، ص١٦٨.
[٢] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٥٨٨.
[٣] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ١٩٦.
[٤] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٥٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفر مظلة بصيغة الوفد الاردني–الفلسطيني المشترك ، وذلك لغايات تمثيل أنفسهم من محادثات السلام[١]. وانصب تحفظ الاردن على اتفاقية أوسلو بسبب اقحامه في ملاحق الاتفاقية في قضايا كالتجارة ، وحركة السلع والجسور ، حيث ترتب على الاتفاقية إقحام الأردن في ملاحقة دون العمل على استشارته[٢].

وبعد الإعلان عن اتفاقية أوسلو والتوقيع على إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣ ، وقع الاردن على جدول الأعمال المشترك في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٤ . وكانت وجهة نظر الاردن هي تركيز اهتمامه على قضاياه الخاصة ، بعد أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإتخاذ قرارها دون أن تحط أي دولة عربية علماً بها. وفي هذا الشأن أشار الملك حسين إلى ذلك بقوله:

(لقد وقعنا جدول الاعمال الاردني–الاسرائيلي بعد أربع وعشرين ساعة من اللقاء الفلسطيني الاسرائيلي في واشنطن ، لأننا لم نقبل أن نوقعه قبل أن نشهد تقدماً واضحاً وملموساً على الصعيد الفلسطيني الاسرائيلي ، وقد وقعنا جدول أعمالنا تعبيراً عن موقفنا المؤيد والداعم للإعتراف المتبادل بين الفلسطينيين و الاسرائيليين ، وتصديقاً لما اتفقوا عليه في وثيقة إعلان المبادىء)[٣].

وقع الملك الحسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي "رابين" إعلان واشنطن. ونص هذا الاعلان على إنهاء حالة الحرب بين الاردن واسرائيل ، وتضمن الإعلان المبادىء الخمسة التي تحكم الفهم المشترك لجدول الأعمال الاردني– الاسرائيلي[٤] وهي:–

١– السعي لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

٢– مواصلة المفاوضات للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و (٣٣٨).

٣– احترام اسرائيل لدور الأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

٤– الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي.

٥– تطوير علاقات حسن الجوار ، وتحقيق الأمن الدائم ، وتفادي التهديدات واستخدام القوة.

---

[١] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩.
[٢] الطراونة ، فايز ، مرجع سابق ، ص ١٧٩.
[٣] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩.
[٤] معركة السلام ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣ ، ٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمحور موقف الاردن الرسمي حول فكرة أن الأردن دوماً كان مع التنسيق ، فكان قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالتوصل إلى اتفاقات منفردة دون التنسيق مع أية جهة ، دافعاً للأردن للإنطلاق من جدول الأعمال المشترك للوفود القائمة بالمفاوضات ، على اعتبار أن المفاوضات ستفضي في نهاية الأمر إلى السلام مع اسرائيل[١]، وذلك حفاظاً على أمنه واستقراره وحقوقه.

ثالثاً : القرار الأردني المتمثل في توقيع معاهدة السلام الأردنية–الاسرائيلية : تم توقيع معاهدة السلام الاردنية–الاسرائيلية في ١٩٩٤/١٠/٢٦ ، كنتيجة للتقدم في المحادثات الأردنية–الاسرائيلية ، لحل جميع القضايا الخلافية ، وذلك بحضور الملك الحسين والرئيس الأمريكي "وليام جافرسون كلينتون" ، والرئيس الاسرائيلي "عيزر وايزمان" ، ووزراء خارجية الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، واسرائيل[٢]. وجاءت المعاهدة في ٣٠ مادة ، والحقت بها خمسة ملاحق تتعلق بالحدود ، والمياه ، والبيئة ، والجريمة والمخدرات ، والاجراءات المؤقتة[٣].

رابعاً : تفاعلات هياكل صنع القرار :

أ) دور صانع القرار الأساسي (الملك الحسين) :

لقد تمثل دور الملك الحسين نحو التسوية السلمية مع اسرائيل والتي أفضت إلى التوقيع على معاهدة السلام الأردنية–السرائيلية ، وذلك من خلال ترحيبه بالمبادرة التي أطلقها "جورج بوش الأب" ، وتعاونه مع وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" وانضمامه للرؤية الاردنية من خلال مجموعة من الخطب الرسمية ، وأشار الملك الحسين بهذا الخصوص إلى ذلك بقوله: (والحقيقة أنه ما من تصريح أو بيان سياسي أصدرناه ، أو شاركنا في وضعه عربياً أو دولياً ، إلا وأكدنا فيه على السلام العادل والشامل وعلى ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) كقاعدة لأي تسوية سلمية عادلة وشاملة للنزاع ، بل أننا ، وحينما كنا والعالم أجمع منشغلين تماماً في أزمة الخليج ، لم نغفل عن قضية السلام). وقوله أيضاً :(سنشارك في مؤتمر السلام،حماية لأنفسنا وانقاذاً لوطننا وابنائنا)[٤]. وفي نفس الوقت لم يرد الملك الحسين أن يفرض السلام على الأردن فرضاً ، حيث أشار دوماً بأنه يريد سلاماً ترضى به الأجيال القادمة، وبذل جهداً كبيراً في إيضاح الأسباب التي دفعت الأردن لعقد المعاهدة ، وذلك من منطلق ضرورة اقتناع الرأي العام يقبول السلام والمضي فيه[٥].

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٥٩٦.
[٢] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص٦٠٨.
[٤] صالح ، قاسم والدروع ، قاسم سابق ، ص ص.
[٥] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٦١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) دور مجلس الوزراء ورئيس الوزراء :

تمثل دور المجلس في قبوله الدعوة التزاماً بالشرعية الدولية ، وعلى أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨). واعتبار المؤتمر فرصة للوصول إلى السلام العادل المنشود ، فاتخذ قرار المشاركة في مؤتمر السلام بوفدٍ اردني–فلسطيني مشترك[١].

أما بالنسبة لموقف الأردن تجاه معاهدة السلام وإقدامه على المضي بها ، فأشار رئيس الوزراء عبدالسلام المجالي بقوله : (لقد سبق أن توصل الفلسطينيون إلى اتفاق خاص بهم في أوسلو ثم في القاهرة. والمفاوضات السورية الاسرائيلية ما تزال تتحرك. ليس معقولاً أن يبقى الاردن مكتوف الايدي إلى أن تنتهي الأطراف الأخرى من ترتيب أمورها وتوقيع اتفاقياتها. ففي تلك الحالة لا يوجد ضمان بأن الاردن سيحصل على شيء. الحل المتزامن أصبح غير وارد ، بعد أن توصل الطرف الفلسطيني إلى اتفاق منفرد دون تشاور أو تنسيق)[٢].

ج) السلطة التشريعية :

رفض مجلس النواب الحادي عشر عملية التسوية ، وتقدم خمسون نائباً بعريضة تطالب الحكومة بالإستقالة بسبب موافقتها على حضور مؤتمر مدريد ، فحل مجلس النواب الحادي عشر بتاريخ ١٩٩٣/٨/٤. وأجريت انتخابات للمجلس الثاني عشر ، وصادق مجلس النواب على المعاهدة بأغلبية (٥٥) صوتاً ، وكان عدد المعارضين (٢٣) نائباً ، فكانت نسبة المؤيدين ٦٩%[٣]. واحيل مشروع قانون تصديق المعاهدة إلى مجلس الأعيان السابع عشر (١٩٩٣-١٩٩٧) ، والذي قام بإحالتها للجنة الشؤون الخارجية ، وانتهى الأمر بتوصية مجلس الأعيان بالأغلبية لإقرار المعاهدة ، فتم التصديق على مشروع القانون بإجماع الأعضاء الحاضرين[٤].فأجتازت المعاهدة جميع مراحلها الدستورية ، وأصبحت سارية المفعول.

خامساً : ردود الفعل الاسترجاعية :

١) على مستوى النظام الاقليمي والدولي :-

ترتب على توقيع الاردن لمعاهدة السلام الاردنية–الاسرائيلية إعادة لدور الاردن المؤثر كطرف رئيس في المنطقة [٥] ، خاصة بعد تعرضه لحالة من العزلة السياسية ، والتي فرضت عليه بعد موقفه تجاه أزمة الخليج الثانية.

---

[١] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٤ ، ٥٨٥.
[٢] الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥.
[٣] موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص ٦١٢
[٤] الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، مرجع سابق ، ص ٣٨١.
[٥] المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأنهت المعاهدة صراعاً دامياً استمر حوالي نصف قرن بين الاردن واسرائيل ، ووضعت حداً لظاهرة عدم الاستقرار التي سادت المنطقة[١]. وتمكن الاردن من استعادة الدعم الرئيسي الخارجي (الولايات المتحدة) ، بالإضافة إلى الدول الخليجية. بالرغم ان عودة العلاقات الاردنية–الخليجية استغرقت عدة سنوات بعد أزمة الخليج الثانية ، اذ استأنف الاردن علاقاته السابقة مع قطر عام ١٩٩٤ ، ومع السعودية عام ١٩٩٥[٢] ، ومع الكويت وباقي دول الخليج. وبشكل عام وتحسنت العلاقات العربية– العربية ، وازداد التعاون بين الاردن والدول العربية.

والأهم ما حدث على صعيد النظام الدولي حيث تدعمت العلاقات مع الدول الغربية وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة باعتبارها داعماً خارجياً قادراً على تقديم المساعدة ، وصديقاً قديماً[٣] ، ساهم في دعم الاردن مالياً منذ عام ١٩٥٧م. وفي نفس الوقت عكست المعاهدة أهمية الدور الاردني في العملية السلمية على الصعيدين الاقليمي والدولي.

٢) العامل الاقتصادي :-

ترتب على توصل الاردن الى إبرام معاهدة السلام مع اسرائيل تخفيف الضغوطات الاقتصادية ، حيث تم شطب جانب كبير من الديون المترتبة على الاردن ، وخاصة الولايات المتحدة ، غير انه لم يتم شطب سوى ٨٣٣ مليون دولار من الديون المترتبة لها[٤]. وشطب ٩٠ مليون دولار من ديون ترتبت على الاردن لبريطانيا ، وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات المادية لدعم اقتصاد الاردن . وارتفع حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة من ١٠ مليون سنوياً إل ٦٥٠ مليون سنوياً[٥].

وترتب أيضاً على المعاهدة العمل على إعادة جدولة الديون الخارجية ، من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي ، وبتوجيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتم تسهيل دخول الأردن في الاقتصاد العالمي[٦].

٣) العامل العسكري :-

ترتب على توقيع معاهدة السلام ادراج الأردن على قائمة الدول المشمولة بنظام (EDA)، بحيث مكن الأردن من التزود بالأسلحة والعتاد العسكرية من مستودعات القواعد العسكرية الأمريكية ، وذلك بعد النقص الحاد في الأسلحة الذي تعرّض له الأردن بعد أزمة الخليج الثانية. الأمر الذي أثر في السابق على موارد الأردن المالية نتيجة تخصيص الأردن

---

(١) العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص ٢٤١.
(٢) Curtis R.Ryan, Op.cit , P46
(٣) المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧.
(٤) Sasely , Brent , Op.cit , P 40.
(٥) الطراونة ، فايز ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٣ ، ٢٥٤.
(٦) المحاميد ، خالد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٧ ، ٢٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسب كبيرة من الموارد المالية للأغراض العسكرية والأمنية ، لغايات حماية نفسه من اسرائيل[١]. وبهذا الشأن تمحور رفض الكونغرس لمبيعات الأسلحة للأردن قبل ابرام المعاهدة حول اعتبارين هما[٢] :-

١) جعل اشتراط تزويد الأردن بمبيعات الأسلحة الاساسية رهناً باشتراك الأردن في العملية السلمية.

٢) ضخامة احتياجات الأردن العسكرية ، حيث أشار الكونغرس ، إلى أن توفير المستوى اللازم للدفاع العسكري الأردني ، يتطلب توفير ٤٠٠ – ٧٠٠ مليون دولار على شكل قروض على مدى ١٠ سنوات.

وفي النهاية يمكن القول بأن قرار الأردن الاستراتيجي بتجاه التسوية مع اسرائيل ، نبع كنتيجة للفهم الدقيق للحقائق الإقليمية والدولية. وباعتبار أن الشرعية الدولية ، ومعادلة الأرض مقابل السلام هي الطريق لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

[١] العاص ، طارق ، مرجع سابق ، ص٢٤٦.
[٢] هالة ، سعودي ، مرجع سابق ، ص٢٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمـــــة

ركزت الدراسة على مدى تأثير متغيرات (Variables) البيئة العملية الداخلية والخارجية وتأثير متغير البيئة النفسية على السلوك السياسي لصانع القرار الأردني ، وتحديد الضوابط والمقومات على صناعة القرار السياسي في الأردن ، سواء كانت هذه الضوابط من متغيرات البيئة العملية بشقيها الخارجي والداخلي أو من متغير البيئة النفسية.

لقد غطت هذه الدراسة تسعة عشر عاماً من عهد الملك الحسين وستة أعوام من عهد الملك عبدالله الثاني ، وافترضت أن متغيرات البيئة العملية الخارجية بشقيها الاقليمي والدولي كانت ذات تأثير كبير على صانع القرار الأردني ، وانها تشكل اكبر المقومات والضوابط (Capabilities and Constraints) وان تأثيرها يفوق باقي المتغيرات في البيئة العملية وهي البيئة العملية الداخلية والبيئة النفسية ، ولقد عرف البحث بمفهوم متغير البيئة العملية والبيئة النفسية كما تناول البحث متغيرات البيئة العملية والنفسية.

وبينت الدراسة ان ضغط النظام الاقليمي العربي على الأردن بوجود دول اقليمية فاعلة مثل مصر كان من ابرز المؤثرات على متغيرات البيئة العملية الخارجية على الأردن ، وبغياب هذه الأطراف الفاعلة توفرت فرصة اكبر للأردن في حرية القرار السياسي ، ولكن سرعان ما تأثر الأردن بضغط البيئة العملية الخارجية ومن النظام الدولي ، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية التي اصبحت محرّكاً كبيراً في المجال السياسي في المنطقة بعد غياب وانهيار دول القلب في النظام الاقليمي العربي مثل مصر والعراق.

ومن الامثلة القوية على تأثر الأردن بضغط النظام الاقليمي العربي نذكر ما حصل في ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠م عندما شكلت دول الخليج ضغطاً سياسياً واقتصادياً غير مألوف في علاقات الأردن مع دول الخليج ذات الانظمة الملكية المماثلة ، إذ ان مصادر الضغط كانت دائماً من دول ثورية تقدمية مرتبطة بالكتلة الشرقية وليست مرتبطة بالكتلة الغربية وتخضع لنفس التأثير الدولي.

على العموم فان البيئة العملية الخارجية كانت دائماً هي نقطة الضعف في السياسة الأردنية ، وان تأثيرها مستمر عبر السنين ، وان الأردن عانى من هذه الضوابط عليه سواء اكانت من دول النظام الاقليمي العربي أو من الدول العظمى ، وتحديداً الكتلة الغربية التي شكلت ضاغطاً عليه في الخمسينيات بالانضمام إلى حلف بغداد ، وفي توجهات الثمانينيات والتسعينيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أزمة الخليج الثانية وفي الازمة الاخيرة التي نجمت عن احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا.

و ركزت الدراسة على متغيرات البيئة العملية الداخلية باعتبارها متغيرات مؤثرة على إدراك صانع القرار الأردني والتي من شأنها أن تدفعه إلى تبني أنماط سلوكية محددة. فكان للعامل الجغرافي باعتباره محدداً هاماً للسياسة الخارجية وأكثر هذه المتغيرات ثباتاً دور ضابط على السياسة الخارجية الأردنية، وقد انعكس ذلك على قرارات الأردن الإستراتيجية التي تناولتها الدراسة. وفي الوقت نفسه وظف صانع القرار الأردني هذا العامل للعب دور مركزي في النظام الإقليمي العربي.

و كان العامل الإقتصادي باعتباره عاملاً مرتبطاً بنوعية الإمكانات الإقتصادية التي تتمتع بها الدولة وقدرتها على توظيف هذه الإمكانات قيداً على صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ، الأمر الذي دفع بصانع القرار الأردني مسؤولية التوفيق بين استقلالية القرار السياسي من جهة و توفير الإحتياجات و المساعدات الإقتصادية من جهة أخرى.

و أثر العامل السكاني على توجهات السياسة الخارجية الأردنية ، و كان للعنصر الفلسطيني في خلفيات السكان تأثير كبير على صناعة القرار السياسي وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، إذ تصدرت هذه القضية أولويات أجندة الأردن السياسية ، و استدعت خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية إيلاء هذا العامل اهتماماً كبيراً.

وشكل العامل العسكري ضابطاً على استخدام الأداة العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية الأردنية . ودفع اعتماد الأردن على الدول الغربية في التسليح بالإضافة إلى ضعف الإمكانات العسكرية إلى التركيز على الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية.

وأشارت الدراسة إلى كون عامل النظام السياسي الأردني باعتباره الوسط الذي تتفاعل فيه المتغيرات الداخلية المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي ذو قدرة على الإستجابة للظروف و التحديات التي واجهها الأردن ، وذلك من خلال قدرته على احتواء كافة التيارات السياسية. و ساهمت في ذلك تجربة صانع القرار الأردني و قدرته على توجيه دفة السياسة الداخلية و الخارجية.

و تناولت الدراسة هيكل صنع القرار السياسي الخارجي ، وبرز في هذا الشأن تعاظم دور صانع القرار الأساسي (الملك) في هيكل صنع القرار ، واقتصار دور بقية الأجهزة على تقديم المشورة و النصح و الإرشاد. وساهم في تعاظم دور صانع القرار في هذه المسألة عدم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعقيد الهيكلي لهيكل صنع القرار ، بالإضافة إلى تمرس صانع القرار في ميدان السياسة الخارجية.

وتناولت الدراسة البيئة النفسية لصانع القرار السياسي الأردني الملك الحسين والملك عبدالله الثاني وأهداف هذه السياسة كما جاءت في عقائدهم وتناولت بالتحليل تحديد ابعاد هذه البيئة ، ومقدار تأثيرها أو تأثرها بعناصر البيئة العملية الخارجية التي تمت الاشارة إليها ، من خلال رصد كتب التكليف السامية ، وهي الكتب التي وجهها الملك الحسين والملك عبدالله الثاني إلى رؤساء الوزارات ،بالإضافة إلى رصد خطب العرش السامية و الخطابات الملكية. وبينت الدراسة أدوات صانع القرار الأردني في تحقيق تلك الأهداف وسلطت الضوء عملياً على قرارين هامين في السياسة الأردنية واللذين اعتبرا من أهم القرارات الإستراتيجية ،والتي ترتبت عليها آثار ونتائج هامة وهما :-

١) القرار تجاه ازمة الخليج الثانية.

٢) القرار تجاه التسوية السلمية مع اسرائيل.

وفي أزمة الخليج الثانية كانت البيئة النفسية وعقائد صانع القرار الأردني مغايرة لما يجري عملياً على الساحة التي شهدت ضغطاً دولياً مخيفاً في ظل تمزق النظام الاقليمي العربي، وظهور محور خلاف عربي جديد في أزمة الكويت ، وظهر دور قوى جديدة غير القوى العربية التقليدية.

لكن في موضوع اتفاقية السلام مع اسرائيل فإن عقائد الملك كصانع قرار لم تتعارض مع توجهات الدول العظمى واقطاب النظام الدولي ، ولم تكن هناك ضغوط من النظام الاقليمي العربي إذ ان الجميع شارك في مؤتمر مدريد ، وباستثناء جماعات الضغط وجزء من الرأي العام فانه لم تكن هناك ضوابط على صناعة القرار السياسي في الأردن في توقيع اتفاقية السلام.

وبشكل عام تلاحظ ان العناصر المؤثرة في عملية صنع القرار هي عناصر البيئة العملية الخارجية بشقيها الدولي والاقليمي ، وان هذه العناصر هي الاكثر تأثيراً في السياسة الأردنية وانها الاهم ، فقد شكلت ضابطاً على صناعة القرار السياسي. ويلاحظ ان جميع المتغيرات الاخرى وهي متغيرات البيئة العملية الداخلية ومتغيرات البيئة النفسية هي قليلة التأثير في عملية صناعة القرار السياسي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجـــــع

أولاً : الكتب العربية

ابودية ، سعد ، (١٩٨٢). **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار فـــي سياســـة الأردن الخارجية** ، عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

ابودية ، سعد ، (١٩٨٩). **الفكر السياسي الأردني** ، عمان : دار البشير.

ابودية ، سعد ، (١٩٩٠). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجيـــة** ، الطبعـــة الأولى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

ابودية ، سعد ، (٢٠٠٠). **الجندية في خدمة السلام (دور القوات المسلحة الأردنية في عمليات السلام الدولية)** ، عمان : المطابع العسكرية.

بن طلال ، الملك حسين ، (١٩٧٩). **مهنتي كملك** ، أحاديث ملكيـــة ، ترجمـــة غالـــب عارف طوقان ، عمان : د.ن.

التل ، سعيد ، (١٩٩٥). **كتابات سياسية** ، الطبعة الأولى ، عمان : دار الفكر للطباعـــة والنشر والتوزيع.

تليلان ، اسامة ، (٢٠٠٠). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربيـــة** ، عمـــان : وزارة الثقافة.

توفيق ، سعد حقي ، (١٩٩٩). **النظام الدولي الجديد** :- دراسة في مـــستقبل العلاقـــات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع.

توفيق ، سعد حقي ، (٢٠٠٤). **مبادئ العلاقات الدولية** ، الطبعة الثانية ، عمـــان : دار وائل للنشر والتوزيع.

جرجس ، فؤاد ، (١٩٩٧). **النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى** ، الطبعة الأولـــى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

الجندي ، غسان ، (٢٠٠٠). **عمليات حفظ السلام الدولية** ، الطبعة الأولى ، عمـــان : دار وائل للنشر.

الحاج ، علي ، (٢٠٠٥). **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقـــة العربيـــة بعـــد الحرب الباردة** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحديثي ، هاني ، (١٩٨٢). **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** ، بغداد : دار الرشيد.

الدجاني ، محمد والدجاني ، منذر ، (١٩٩٣). **النظام السياسي الأردني : أركانه ومقوماته**. الطبعة الأولى ، عمان : بالمينوبرس.

الدليمي ، حافظ ، (٢٠٠١). **النظم السياسية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية** ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر.

دورثي ، جيمس وبالستغراف ، روبرت ، (١٩٨٥). **النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية** ، الطبعة الأولى ، الكويت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد).

الرفوع ، فيصل ، (١٩٩٥). **ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردنية** ، عمان : وزارة الشباب.

الرمضاني ، مازن اسماعيل ، (١٩٩١). **السياسة الخارجية : دراسة نظرية** ، بغداد : جامعة بغداد.

الزعبي ، خالد والهميسات ، خلف ، (٢٠٠٤). **الحياة البرلمانية في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠١ : اداء وانجازاً وتقويماً** ، عمان : المؤلف.

سرور ، عبدالناصر ، (٢٠٠٣). **السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٩م-١٩٩٠م** ، الطبعة الأولى ، فلسطين : مكتبة القادسية للنشر والتوزيع.

السعيد عبدالعزيز ، وليرتشي الابن ، تشارلز وليرتشي الثالث ، تشارلز ، (١٩٩٩). **النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل : عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**: دراسة دمشق : اتحاد الكتاب العرب.

السلطان ، جمال ، (٢٠٠٢). **الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط ١٩٧٩-٢٠٠٠**، الطبعة الاولى ، عمان : دار وائل للنشر.

سليم ، محمد السيد ، (١٩٨٩). **تحليل السياسة الخارجية** ، الطبعة الأولى ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.

سليم ، محمد السيد ، (١٩٩٨). **تحليل السياسة الخارجية** ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٢). **تطور السياسة الدولية** ، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع.

صالح ، قاسم والدروع ، قاسم ، (١٩٩٢). **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى ١٩٨٧/١/١-١٩٩٢/١/١** ، عمان : دائرة المطبوعات والنشر.

صايغ ، يزيد ، (١٩٩٢). **الصناعة العسكرية العربية** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

الطراونة ، فايز ، (٢٠٠٥). **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية (من واشنطن إلى وادي عربة)** ، بحث وإشراف محمد المصالحة ، عمان : مركز الدراسات البرلمانية (داميا).

طهبوب ، ناصر ، (١٩٩٤). **السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام** ، عمان : مطبعة القبس.

الظاهر ، نعيم ، (١٩٩٥). **سياسة بناء القوة في الأردن** ، عمان : وزارة الثقافة.

العابد ، حسن ، (١٩٩٣). **آثار وانعكاسات حرب الخليج على الانسان الأردني** ، الطبعة الأولى ، عمان : دار الابداع للنشر والتوزيع.

العاص ، طارق ، (١٩٩٦). **دبلوماسية السلام الأردنية** ، عمان : المؤلف.

العزام ، عبدالمجيد ، (١٩٩٨). **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية** ، عمان : المطابع العسكرية.

عصفور ، ألفرد ، (١٩٩٢). **الصيحة الهاشمية** ، خطب وتصريحات ومقابلات ومقالات جلالة الملك الحسين المعظم وسمو الأمير الحسن ولي العهد خلال أزمة الخليج ٩١/٩٠ ، الطبعة الأولى ، عمان.

عليمات ، محمود ، (٢٠٠٤). **الحسين بن طلال والنظام الاقليمي العربي** ، مجموعة بحوث من أعمال مؤتمر فكر الحسين بن طلال وتراثه ، عمان : جامعة الحسين بن طلال.

العواملة ، منصور ، (٢٠٠٠). **الوسيط في النظم السياسية** ، الطبعة الثانية ، عمان : المؤلف.

القرعان ، صالح ، (١٩٩٥). **الموقف الأردني من أزمة الخليج** ، الطبعة الأولى ، عمان : المؤلف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرني ، بهجت وهلال ، علي الدين ، (٢٠٠٢). **السياسات الخارجية للدول العربية** ، ترجمة جابر عوض ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية.

القطاطشة ، محمد ، (٢٠٠٢). **تطور الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين** ، الطبعة الأولى ، عمان : مكتبة سعد.

قطيشات ، ياسر ، (٢٠٠٢). **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١م** : دراسة مقارنة ، عمان : دار الكندي.

كانتور ، روبرت ، (١٩٨٩). **السياسة الدولية المعاصرة** ، ترجمة احمد ظاهر ، الطبعة الأولى ، عمان : مركز الكتب الأردني.

لنت ، جميس ، (١٩٩٠). **الحسين سيرة حياة** ، ترجمة :- اللواء الركن شفيق جميعان، عمان : الدار العربية للنشر والتوزيع.

ليلة ، محمد كامل ، (١٩٦٦). **النظم السياسية : الدولة والحكومة** ، بيروت : دار النهضة العربية.

المجالي ، هزاع ، (١٩٥٠). **مذكراتي** ، عمان.

المحاميد ، خالد ، (٢٠٠٢). **الاقتصاد والسياسة الأردنية الخارجية (١٩٥٢-١٩٩٩)** ، الطبعة الأولى ، عمان : وزارة الثقافة.

المدفعي ، مديحة ، (١٩٩٣). **الأردن وحرب السلام** ، ترجمة رشيد أبوغيداء ، الطبعة الأولى ، عمان : مكتبة برهومة.

المشاقبة ، أمين ، (١٩٩٩). **السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات** :- أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨ ، الطبعة الأولى ، عمان : منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية.

المشاقبة ، أمين ، (٢٠٠٠). **السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار** : أوراق ووثائق المؤتمر الثاني ٣٠-١٩٩٩/٥/٣١ ، عمان : دار الحامد.

المشاقبة ، أمين ، (٢٠٠٢). **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**: أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١ ، عمان : دار الحامد.

المصالحة ، محمد ، (١٩٩٩). **التجربة الحزبية السياسية في الأردن** :- دراسة تحليلية مقارنة ، الطبعة الأولى ، عمان : دار وائل للنشر.

مطر ، جميل وهلال ، علي الدين ، (٢٠٠١). **النظام الاقليمي العربي :- دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، الطبعة السابعة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقلد ، اسماعيل صبري ، (١٩٨٢). **نظريات السياسة الدولية :- دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى ، الكويت : جامعة الكويت.

مكريدس ، روي وتومسون ، كيث ، (١٩٦٦). **مناهج السياسة الخارجية ومعضلاتها في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث** ، ترجمة :- حسن مصعب ، الطبعة الأولى ، بيروت: دار الكتاب العربي.

موسى ، سليمان ، (١٩٩٦). **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥** ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، عمان : مكتبة المحتسب.

نهار ، غازي ، (١٩٩٣). **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب ١٩٩٠- أذار ١٩٩١)** :- دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار ، الطبعة الأولى ، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الهزايمة ، محمد ، (١٩٩٧). **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق** ، عمان: مركز البشر.

ثانياً : الكتب باللغة الإنجليزية

A.Dawisha,(1976).**Egypt in the Arab world:The Elements of Foreign policy**, London:Macmillan, New York, Halsted Press.

Clinton Baily, (1977). **"Cabinet Formation In Jordan"** in Sinani Anne,and Allen Pollack (eds), The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank A Handbook, New York, American Academic Association for peace in the Middle East.

K.J. Holsti,(1972). **International politics A Framework for Analysis Engkewood cliffs**, N.J : Prentice Hall.

M. Hermann, (1979). **"Effects of personal Characteristics of Political leaders on Foreign policy"** in Maurice East (etal) Why Nation Act. : Theoretical perspectives for comparative foreign policy studies Calif : Beverly Hills, Sage publications.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Michael.P.Mazur,(1979).**Economic Growth and Development in Jordan**,Westview special studies on the Middle East Boulder,Colo:westview Press London:Croom-Helm.

Naseer,Aruri,(1972).**Jordan:A study in political Development 1921-1955**, The Hague:Nijhoff.

T. Sorenseen, (1963). **Decision Making in the White House**, N.Y : Columbia University press.

ثالثاً : الدوريات باللغة العربية

ابوطالب ، حسن ، (١٩٩٢). "السياسة الخارجية للنظام الاقليمي العربي ١٩٤٥-١٩٩٠ دراسة استطلاعية" ، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي** ، العدد ٣٩ ، كانون الثاني.

ابوطالب ، حسن ، (١٩٩٨). "المواقف العربية تجاه أزمة العراق والأمم المتحدة" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٣٢ ، نيسان/ابريل.

احمد ، احمد يوسف ، (١٩٩٢). "مستقبل العلاقات العربية – العربية" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ١٦٢ ، آب.

الأطرش ، محمد ، (١٩٩٢). "أزمة الخليج : جذورها والسياسة الامريكية تجاهها" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ١٥٥ ، كانون الثاني/يناير.

حسن ، حمدي عبدالرحمن ، (٢٠٠٠). "العولمة وآثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي: رؤية عربية" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٢٥٨ ، آب/اغسطس.

سعودي ، هالة ، (١٩٩٢). "سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ حتى مؤتمر السلام ، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي** ، تشرين الأول/اكتوبر.

شرف ، ليلى ، (١٩٩١). "موقف الأردن من أحداث الخليج (الموقف الرسمي ، الشعبي، وموقف المثقفين)" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ١٤٨ ، حزيران/يونيو.

صالح ، اماني ، (١٩٩٠). "الغزو واشكاليات العمل العربي المشترك" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٢ ، اكتوبر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاروري ، نصير ، (٢٠٠٣). "حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٢٩٧ ، تشرين الثاني/نوفمبر.

عبدالفتاح ، بشير ، (٢٠٠٤). "وثيقة جنيف : تسوية حقيقة أم مناورة سياسية" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٥٥ ، تشرين الثاني/يناير.

عبدالله ، ثناء فؤاد ، (١٩٩٠). "الأردن أزمة الاختيار الصعب" ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٢ ، اكتوبر.

عبدالمجيد ، وحيد ، (١٩٩٠). "مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد الغزو" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٢ ، اكتوبر.

عوني ، مالك ، (٢٠٠٢). "القمة العربية : قضايا صعبة في وقت حرج" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٤٨ ، ابريل.

الفالح ، متروك هايس ، (١٩٩٧). "التحولات في العلاقات العربية – العربية (١٩٩٦-١٩٩٧): دراسة مقارنة في الادراك للنخب العربية الحاكمة المحورية" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٢٢٠ ، حزيران/يونيو.

القرعي ، احمد ، (٢٠٠٤). "مستقبل القدس من اعلان اوسلو إلى وثيقة جنيف" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٥٥ ، تشرين الثاني/يناير.

متي ، ناصيف ، (١٩٩٢). "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ١٦٢ ، تشرين الثاني/نوفمبر.

مخالي ، بطرس بطرس ، (١٩٩١). "ازمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٥ ، يوليو.

مسعد ، نيفين عبدالمنعم ، (١٩٩٠). "الاطار الاقليمي العربي في التسعينات" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ١٣٢ ، شباط.

مصطفى ، نادية ، (١٩٨٦). "القوتان الأعظم والعالم الثالث : من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة" ، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان ١٧-١٨ ، تموز/تشرين الأول.

مطر ، جميل ، (١٩٨٨). "توازن القوى في النظام الاقليمي العربي ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١٠٧ ، كانون الثاني.

مطر جميل ، (١٩٩٢). "مستقبل النظام الاقليمي العربي" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ١٥٨ ، نيسان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : الدوريات باللغة الانجليزية

Cunningham, Karla J, (1998). The Causes And Effects Of Foreign Policy Decision Making : An Analysis of Jordanian Peace with Israel, **World Affairs** Spring, 1998.

Curtis R Ryan, (2004). "Jordan First" : Jordan's Inter-Arab Relations and Foreign Policy under King Abdullah II. **Arab Studies Quarterly**, Vol. 26, Issue 3.

Hinchcliffe, Peter, (1997). Jordan's Relations with her Neighbours : Victim of war or Casualty of Peace?, **Asian Affairs**, Vol. 28, Issue 3.

Mufti, Malik, (2002). A King's Art : Dynastic Ambition and State Interest in Hussein's Jordan. **Diplomay & Statecraft**, Vol. 13, Issue 3.

Salloukh, Bassel F, (1996). State Strength, Permeability, and Foreign Policy Behavior : Jordan In Theoretical Perspective. **Arab Studies Quarterly**, Vol. 18, Issue 2.

Sasely, Brent E, (2002). Changes And Continuities In Jordanian Foreign Policy, **Middle East Review of Inter national Affairs**, Vol. 6, No. 1.

Tal, Lawrence, (1993). King Hussein's Jordan : Forty years on. **Contemporary Review**, Vol. 263, Issue 1530.

خامساً :- الخطب الملكية لصاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم :

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٨٩) ، خطاب أمام مجلس الأمة الأردني.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٩١) ، خطاب أمام المؤتمر الوطني الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً :- الخطب الملكية لصاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم :

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب خلال قمة دول عدم الانحياز – كوالالمبور.

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٢) ، خطاب موجه إلى الشعب الأردني.

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب في القمة العربية العادية الخامسة عشرة – شرم الشيخ.

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب في المعهد السويدي للشؤون الدولية.

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب في قصر دوتنغولم في السويد.

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٠) ، خطاب في مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة في الدوحة.

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٢) ، خطاب في معهد بروكنغز في الولايات المتحدة.

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب لدى تسلم جلالته "جائزة الشجاعة السياسية.

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب في قمة شرق آسيا الاقتصادية في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣م.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب موجه إلى الشعب الأردني.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب إلى الاسرة الأردنية الواحدة بمناسبة عيد الاستقلال.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٢) ، خطاب أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في نيويورك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً :- كتب التكليف السامية :

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٦٣) ، كتاب التكليف السامي لحكومة سمير الرفاعي.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٩١) ، كتاب التكليف السامي لحكومة طاهر المصري.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٩٦) ، كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالكريم الكباريتي.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٩٨) ، كتاب التكليف السامي لحكومة فايز الطروانة.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٠) ، كتاب التكليف السامي لحكومة علي ابو الراغب.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، كتاب التكليف السامي لحكومة عبدالرؤوف الروابدة.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، كتاب التكليف السامي لحكومة علي ابو الراغب.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، كتاب التكليف السامي لحكومة فيصل الفايز.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٥) ، كتاب التكليف السامي لحكومة معروف البخيت.

ثامناً :- خطب العرش السامية :

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٥٦) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٥٤) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٦١) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٥٨) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الخامس.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٥٣) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثالث.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٥٥) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٦٨) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٩٠) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٥٩) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الخامس.

جلالة الملك الحسين المعظم ، (١٩٧٢) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية السادسة لمجلس الأمة التاسع.

جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، (٢٠٠٣) ، خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر.

تاسعاً :- الوثائق الأردنية :

معركة السلام ، (١٩٩٤). وثائق أردنية ، المسار الأردني – الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى اعلان واشنطن ، (عمان : دائرة المطبوعات والنشر).

الوقائع والوثائق الأردنية ، (١٩٩٣). الوزارات الأردنية ، ١٩٢١-١٩٩٣ (عمان : دائرة المطبوعات والنشر).

الوقائع والوثائق الأردنية ، (٢٠٠٤). الربع الثاني ، (عمان : دائرة المطبوعات والنشر).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاشراً :- الجرائد الأردنية :

جريدة الرأي ، عمان ، ١ كانون الثاني ٢٠٠٥.
جريدة الرأي ، عمان ، ١٠ حزيران ٢٠٠٥.
جريدة الرأي ، عمان ، ١٧ آب ٢٠٠٥.
جريدة الرأي ، عمان ، ٢٢ نيسان ٢٠٠٥.
جريدة الرأي ، عمان ، ٥ حزيران ٢٠٠٥.
جريدة الرأي ، عمان ، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٤.

الحادي عشر :- الرسائل الجامعية :

حرتوقة ، فريدون ، (١٩٩٧). **دور النخبة التشريعية في صنع القرار السياسي في الأردن ١٩٨٩ – ١٩٩٥** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن.

حسان ، هيثم حسن ، (٢٠٠٠). **السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠ – ١٩٩٨**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.

الزبن ، حيدر ، (٢٠٠٠). **دور البرلمان الأردني في السياسة الخارجية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.

المرزوق ، طلال ، (٢٠٠٢). **المؤثرات الاقليمية للسياسة الخارجية الكويتية (دراسة حالة) الغزو العراقي لدولة الكويت** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

المناصير ، أنور ، (٢٠٠٣). **دور القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٥٣ – ٢٠٠٠م** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد الدبلوماسي الأردني ، عمان ، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE FOREIGN POLICY DECISION MAKING IN JORDAN 1980- 2005

By

Dana K. Souber.

Supervisor

Dr. Sa'ad S. Abudayeh

ABSTRACT

This study focuses on the affects of constraints and capabilities variables in Jordan foreign policy during the years 1980- 2005.

The assumption was that the external operational environment is the most influential variable in Jordan foreign policy.

The Arab regional system was not the sole element in the external operational environment. There is the Global system who was a constraints or a capability on Jordan Foreign policy in the nineties, This pressure increased after the collapse of the USSR, and the disappearance of the role of the influential Arab countries like Egypt and Iraq.

Although, the study concentrated on the influence of the external operation environment on Jordan foreign policy, it discussed the affect, and other elements.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

By this the study took into consideration the role of operational environment, the external, and internal. In the same time it discussed the role of physiological environment of the ultimate decision make in Jordan the king by doing content analysis to the king speeches which reflected the political values of the two king, Hussein and Abdullah the second.

The study revealed when the operational environment was a constraint or a capability to the psychological environment of the ultimate decision makers in Jordan.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com